قاسيون

العدد 445
السبت 20 آذار 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.197.785) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

الصبر جميل.. ولكن له حدود!

شهد الأسبوع الأخير حدثين مهمين لهما دلالة كبيرة، وسيكون لهما تأثير كبير على كل التطور اللاحق للبلاد..

فمجلس الشعب أقر عدة مواد من قانون العمل الجديد بعد نقاش حاد وطويل مع الحكومة، تنسف بصيغتها الجديدة مكتسبات هامة للطبقة العاملة وحركتها النقابية كانت قد حققتها بعد نضالات مضنية على مر تاريخها.. وقد نصت المواد الجديدة عملياً على حق رب العمل بالتسريح التعسفي للعمال، حتى ولو أقر القضاء بعودتهم إلى العمل، ومن جانب آخر لم تعطهم حق الإضراب للدفاع عن حقوقهم، وجعلت التفاوض واللقاء الودي هو الطريقة الوحيدة لحل المشكلات بينهم بما يخالف اتفاقيات العمل العربية والدولية حول الحريات النقابية.

كما أن المواد والنصوص المختلفة التي أقرت تعد خطوة كبيرة إلى الوراء، فمثلاً المادة (٧١) لا تشير بوضوح إلى مهمة اللجان المختصة بتحديد الحد الأدنى للأجور وفق متوسط الأسعار، كما أن القانون استثنى من أحكامه قطاعات واسعة من الطبقة العاملة وخاصة العاملين في الأعمال العرضية مثل عمال قطاع البناء والذين يبلغ عددهم ما يقارب نصف مليون عامل..

الحدث الثاني هو مؤتمر الطاقة الذي عقد في الأسبوع الماضي، والذي كان مجالاً لبعض المسؤولين الاقتصاديين لإطلاق التصريحات حول تحرير أسعار الكهرباء وتحديد آجال زمنية لإنجاز هذه المهمة.. أي جرى وعيد المواطنين برفع أسعار استهلاك الكهرباء خلال السنوات القليلة القادمة عدة أضعاف لكي تصبح في مصاف الأسعار العالمية..

وقد رافق هذين الحدثين موجة زاحفة لارتفاعات الأسعار للمواد الضرورية للاستهلاك الشعبي الواسع، وخاصة لحم الدجاج، والأرجح أن هذه الموجة ستستمر في زحفها خلال الأسابيع القادمة..

والأمر هكذا، لابد من توضيح بعض الأمور حول ما حدث من حيث السياق العام..

من الواضح أن الأمر الذي يجري إنجازه هو في إطار الإجهاز على آخر الحقوق المكتسبة لحقوق الطبقة العاملة من جهة، كما يجري من جهة أخرى وبالتزامن، التحضير لإلغاء دعم الدولة لأسعار الكهرباء، وهما يدخلان في إطار تقديم التنازلات المطلوبة للرأسمال الكبير الخاص المحلي والخارجي كي يقدم على الاستثمار في البلاد.. ولكن بعد كل ذلك، هل سيفعل؟

إن التجربة التاريخية لمن سبقنا على هذه الطريق، إضافةً لتداعيات الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية وتطورها اللاحق، كل ذلك يقول إنه لن يفعل.. وإن فعل، فسيعمل وفق مصالح يحددها الركض نحو الربح الأعلى التي حتما لن تكون التوظيف في تلك القطاعات التي يحتاج إليها اقتصادنا الوطني بشكل ملحّ..

لقد أثبتت تجربتنا القصيرة السابقة أن ليس كل استثمار هو استثمارا مفيداً، بل إن هنالك استثمارات مضرة، أي بكلمة أخرى، هناك استثمارات محفزة للنمو والتطور، واستثمارات أخرى كابحة للنمو ومشوهة للتطور.. والمهم هو التحكم بتدفق الاستثمارات من أينما أتت، بشكل أن يتم الحفاظ على التناسب الضروري في تدفقها إلى الفروع الإنتاجية الحقيقية والفروع الخدمية الريعية.. وهو ما لا يتم الآن، وإنما يتم نقيضه مع الأسف الشديد، ما عقّد الوضع الاقتصادي في البلاد..

وإذا أضفنا إلى ذلك أن العالم يعيش في خضم أزمة اقتصادية متفاقمة يوماً بعد يوم، فيجب أن نكون متأكدين أن تدفق الاستثمارات الضعيف الذي تم في الفترة الماضية سيضعف أكثر خلال الفترة القادمة..

إذاً، لماذا هذه التنازلات؟ ألن تتحول إلى تنازلات مجانية لن يستفيد منها الاقتصاد السوري، وسيكون المتضرر الوحيد هو الفئات الواسعة من السكان؟..

كان يمكن للمرء أن يجد المبرر لهذه الإجراءات لو رافق تعديل قانون العمل الإقرار القانوني بحق الإضراب للطبقة العاملة، عند ذلك كان يمكن القول إن التعديلات متوازنة، فما أخذ بيد، وكان مصاناً سابقاً بقوة القانون، أعطي بيد أخرى لأصحاب العلاقة كي يقرروا أمورهم مع أصحاب العمل..

وكان يمكن للمرء أن يتفهم رفع الدعم القادم لأسعار الكهرباء لإتمام عملية التحرير النهائي للأسعار، لو رافقه اهتمام وتفكير وتصريح بالنية لإعادة النظر بالحد الأدنى للأجور كي يصبح هو بدوره كما الأسعار العالمية.. ولو رافقه فتح سقف الأجور للاتفاق بين أصحاب العمل والعمال، إن كان بالتي هي أحسن أو بالإضراب إن لزم الأمر..

ولكن الذي جرى يقف على ساق واحدة ويتصف بعدم التوازن، ما سيخلق أرضية موضوعية لازدياد الاستياء والاحتقان الاجتماعي..

إن هذه الإجراءات والتصريحات المختلفة التي تدخل في السياق العام للمنطق الليبرالي الجديد تستفز الشعب السوري، ولكن الشعب السوري صبور.. ونذكّر الذي قال إن «صبره جميل»، أن للصبر حدودا..

إن المواطنين السوريين مرتاحون للخط السياسي للقيادة السورية، ويؤيدونه في مواجهة المخططات الأمريكية- الصهيونية في المنطقة، ويدعمون هذا الخط بلا حدود.. وحرصاً منهم على صيانة هذا الخط وتدعيمه يفهمون تماماً أهمية الاستقرار الداخلي في هذه الظروف الخطيرة التي تمر بها المنطقة، لذلك فإنهم يضغطون على آلامهم وجراحهم، ويئنون بصمت، ولولا ثقتهم بأهمية الدور السوري في مواجهة المخططات الأمريكية- الصهيونية لكان لهم حديث آخر مع التيار الليبرالي الجديد المسؤول الرئيسي عن أوضاعهم الصعبة..

إن الاتجاه نحو ملاقاة مصالح الجماهير الشعبية واقتلاع النهج النيوليبرالي في الاقتصاد، سيدعم موقف سورية المواجهة للمخططات الأمريكية- الصهيونية أضعافاً مضاعفة، وسيحقق كرامة الوطن والمواطن..

«مزاد إسرائيلي» لأراض بالقدس والجولان



شرع «الكيان الإسرائيلي» ببيع أراضي المستوطنات بالقدس والجولان المحتلتين بالمزاد العلني، وفق مناقصات معدة لليهود فقط، بهدف تعزيز التهويد وجني الأرباح وتصفية أملاك اللاجئين.

اللقاءات التي أجراها محمد محسن وتد لموقع الجزيرة نت مع مختلف الشخصيات الحقوقية والأكاديمية والاجتماعية أكدت أن هذه الإجراءات تهدف إلى تسريع الاستيطان والتهويد، وهي باطلة ولاغية بالقانون الدولي ومنافية لاتفاقية جنيف الرابعة.

وتصل مساحة الأراضي المعروضة للبيع في القدس المحتلة إلى ٢٥ ألف دونم، أما في الجولان فإن الاحتلال يسيطر على أكثر من مليون دونم، حيث يسكن في الجولان المحتل ١٨ ألف مستوطن، منهم ٦٤٠٠ في مستوطنة كتسرين والبقية موزعون على ٣٢ مستوطنة صغيرة تمتد على غالبية أراضي الجولان، في حين يستوطن بالقدس الشرقية ٢٢٠ ألف يهودي على قرابة ٢٥ ألف دونم من الأراضي المصادرة من الفلسطينيين بالمدينة المحتلة.

مجلس الشعب يقر المادة /٦٥/ من مشروع قانون العمل الجديد

حسم مجلس الشعب النقاشات الدائرة حول مشروع قانون العمل الجديد المليء بمواد تنتقص من حقوق العمال، وأقر في جلسته الأخيرة المادة /٦٥/ التي تنصُّ على تسريح العامل مقابل تعويض، بعد صراع طويل بين النواب الممثلين للنقابات وبعض ممثلي عدد من أحزاب الجبهة من جهة، وبعض النواب الآخرين من جهة أخرى، علماً أن هذه المادة تحمل في طياتها خطورة كبيرة على حق العامل في العمل، وهو الحق الذي كفله له الدستور السوري.

إن النقاشات التي دارت والتصويت النهائي لإقرار هذه المادة يعكس الاتجاه العام لدى الحكومة ومؤيديها في مجلس الشعب من حقوق الطبقة العاملة، وهو اتجاه ينحاز بشكل واضح وجلي لمصلحة أرباب العمل وأصحاب الاستثمارات، هذا بالرغم من ادعاءات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أن إقرار هذه المادة سيساعد على جذب الاستثمارات إلى سورية، وقد ظهر هذا واضحاً في تصريحها الذي قالت فيه: «إن من يعود إلى هيئة الاستثمار السورية يرى أن أكثر القوانين طلباً من قبل من يُقدمُ على الاستثمار هو قانون العمل».

لذا، فالواضح جلياً أن سيادة الوزيرة تؤيد شرعنة التسريح التعسفي خدمة ومنفعة للمستثمرين!!

والغريب في الأمر أنه تم إقرار المادة /٦٥/ رغم أن /٥١٪/ من أعضاء المجلس هم ممثلون للعمال والفلاحين، والمفترض أن يكونوا إلى جانب الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها، ولكن الذي جرى أن البعض من هؤلاء صوتوا إلى جانب إقرار هذه المادة، والبعض من الـ/٤٩٪/ المتبقين صوتوا ضد إقرارها، وهذه مفارقة عجيبة تعيدنا إلى الوراء حين أصدرت حكومة خالد العظم قانون العمل /٢٦٧/ الذي أجاز للعمال حق الإضراب دفاعا عن حقوقهم، وهذه الحكومة كانت تمثل البرجوازية آنذاك، والآن نرى الحكومة «التقدمية» تقر تسريح العامل بشكل تعسفي!! وللتذكير أيضاً، فإن حكومة الانفصال «الرجعية» أقرت المرسوم /٤٩/ بينما الحكومة «التقدمية» الآن تمضي باتجاه إلغاء هذا المرسوم!!

إن هذا الخطأ التاريخي غير المنطقي وغير المنسجم مع الظروف الحالية التي نشهدها عالمياً (الأزمة الرأسمالية المستعصية)، لابد أن يصحح عاجلاً أو آجلاً، ولن يتم ذلك إلا بقوة الطبقة العاملة التي ستعرف كيف ستدافع عن حقوقها ومكاسبها .. إن عدم إقرار حق الإضراب في سبيل الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة هو أمر مخالف لكل الاتفاقيات العربية والدولية التي وقعت عليها سورية، والتي تنصُّ على حق الإضراب للعمال، وعلى الحريات النقابية، مما يعني وضع سورية على اللائحة السوداء لمخالفتها الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها.

تحية لكل من وقف إلى جانب الطبقة العاملة.. تحية إلى ممثلي النقابات الذين دافعوا عن حقوق العمال ومكاسبهم.

تهنئة

أسرة تحرير قاسيون تهنئ السوريين بأعياد النيروز والمعلم والأم وتتمنى للجميع أعياداً سعيدة

بصراحة

في ذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال:

الحركة النقابية بين الأمس واليوم

■ عادل ياسين

تمرُّ الذكرى الثانية والستون لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في غمرة الصراع على مشروع قانون العمل الجديد بوصفه بديلاً للقانون/٩١/ لعام ١٩٥٩، وهذا الصراع يذكر بما عانته الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية من أجل سن التشريعات الضرورية لتثبيت حقوقها. ولكن الاختلاف الواضح بين تلك المرحلة وهذه المرحلة أن الطبقة العاملة وحركتها النقابية كانت تدير الصراع مع أرباب العمل وممثليهم استناداً لقوتها الفعلية المتمثلة في الضغط على تلك الحكومات من خلال استخدام حقها في الإضراب، حيث كانت تهدد به وفي الوقت نفسه تتقدم بالمطالب. لذا استطاعت الحركة النقابية أن تنتزع حقوقها تلك (حقها في التنظيم والتشريع وأجور عادلة وضمان اجتماعي) بفعل قوة تنظيمها وسرعتها بالرد المباشر على كل إجراء ينتقص من حقوقها، ليس هذا فقط بل أجبرت البرجوازية على الجلوس معها على قدم المساواة استناداً لموازين القوى السائدة آنذاك، مع العلم أن الحركة النقابية والعمال لم يكن لهما ممثلون في المجلس النيابي ليطرحوا مطالبهم، ويدافعوا عنها، كما هو واقع الحال الآن، حيث أن ٥١ ٪ من أعضاء من المجلس الشعب يفترض أنهم يمثلون العمال والفلاحين، وعلى الرغم من هذا تستطيع الحكومة تنفيذ مشاريعها كما هو حاصل مع قانون العمل الجديد، مما يطرح تساؤلاً مشروعاً عن حقيقة تمثيل هؤلاء الأعضاء للعمال والفلاحين؟!

إن واقع الحال يطرح علينا تساؤلاً إضافياً عن العوامل والظروف التي كانت تمر بها الحركة النقابية سابقاً، وجعلتها قوة أساسية يحسب لموقفها حساب، والآن تمرُّ الأمور بسرعة مع القليل من الضجيج وكفى الله المؤمنين شر القتال!!

نعتقد أن العامل الهام والأساسي الذي مكّن الطبقة العاملة والحركة النقابية من مقاومة المشاريع التي تنتقص من حقوقها هو استقلالية قرارها أولاً، النابع من علاقتها الوثيقة بالطبقة العاملة، وهذا لم يأت من فراغ، بل جاء بفعل المعارك الكبيرة التي خاضها العمال والنقابات معاً، وتاريخ الحركة العمالية والنقابية في سورية يؤكد ذلك، وثانياً استطاعت الحركة النقابية أن تعزز وحدتها بعد أن كانت النقابات تعمل وتناضل منفردة، وكان الانجاز الكبير الذي لعبته نقابات دمشق بعد تأسيس اتحادها عام ١٩٣٤، أن وجهت دعوات إلى كل النقابات في المدن الرئيسية، واستجابت لها النقابات، وتمّ الإعلان عن تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في ١٨ آذار ١٩٣٨، حيث كان هذا الإعلان تتويجاً لكل النضالات السابقة في مواجهة القوى البرجوازية التي كانت تسعى لبقاء النقابات غير موحدة، وغير فعالة، وهذا ما تحاوله الآن قوى السوق، مع اختلاف الأساليب والطرق المتبعة، فهي اليوم تقوم بالهجوم الواسع على مكتسبات العمال وحقوقهم، عبر القوانين والأنظمة التي تصدرها الجهات التشريعية، قاصدةً بذلك دق إسفين بين الحركة العمالية والحركة النقابية باعتبار النقابات مقيدة الحركة ومصادرة القرار، وباتت عاجزة عن الرد على الهجوم الذي تشنه قوى السوق وممثليها الحكوميين على حقوق العمال.

لقد جرى تجريد الحركة النقابية من أهم أسلحتها الفعالة التي يمكن من خلالها أن تعدل من موازين القوى مع الرأسمال، والذي دون إقراره كأحد الأدوات النضالية لن تستطيع الحركة النقابية المواجهة، وبالتالي ستنجح القوى الأخرى في تعميق الهوة بين النقابات والعمال، وفي ذلك خسارة كبيرة للحركة النقابية التي من المفترض أن يشتد ساعدها وتقوى بعمالها مع اشتداد الهجمة الشرسة.

إن الاحتفال بذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال لا يعني كلمات التصفيق، بل لابد من استحضار كل التاريخ النضالي المجيد للطبقة العاملة السورية وطلائعها ونقاباتها الذين قدموا تضحيات جسام للدفاع عن الوطن يوم كان الوطن تحت الاحتلال.

فتحيةً للطبقة العاملة التي ضحت من أجل الوطن ومن أجل حقوقها.

adel@kassioun.org

عمال التحميل (العتالة) في مؤسسة عمران السويداء:

نضالات شاقة.. ومعاناة كبيرة

يومياً وعلى مدار السنة، وفي مختلف الأحوال الجوية، تجدهم بالعراء وكخلية النحل يهرعون نحوه شاحنات الاسمنت، أمام مؤسسة عمران السويداء، لتفريغها في المستودعات، أو لتحميلها على الشاحنات الصغيرة المتوجهة نحو مشاريع البناء الجديدة في مختلف أنحاء المحافظة. العرق يتصبب من جباههم، وغبار الاسمنت الأسود حول عيونهم وشفاههم، يرفعون أكياس الاسمنت الثقيلة كلعبة أطفال إلى أكتافهم العارية التي أصبحت بعد سنوات العمل الطويلة كخف الجمل. وفي أذهانهم يدور أمر واحد: قوت عيالهم وأطفالهم، لا أكثر من ذلك أبداً. فأجرهم ومهما نقلوا من أطنان يبقى عند الحد الأدنى أو أقل، هذه حال اثنين وأربعين عاملاً متعاقدين عبر نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين، مع مؤسسة عمران، يشرف على عملهم وتنظيمه مندوب، يقوم بتوزيع العمل على ست مجموعات، في كل منها سبعة عمال، يتناوبون فيما بينهم ضمانة لاستمرارية وعدالة توزيع العمل.



ومنذ عدة سنوات، قامت المؤسسة بإلغاء التعاقد القديم الذي كان يتجدد تلقائياً، وأجرت مناقصة لتلزيم العمال لمتعهد خاص، كان هو نفسه الذي يقوم بدور مندوب العمال، وكانت أجور التحميل والمناولة /٥٠/ ل س/ للطن وأجور التنزيل / ١٨,٩٠/ ل.س للطن، وفي السنة التالية رسا التعاقد على متعهد جديد، حيث عمل على استبدال العمال القدماء، الذين أمضوا سنوات طويلة في العمل، بآخرين من خارج المحافظة، مما أحدث مشكلة كبيرة، واضطر العمال، من أجل أن يحافظوا على مصدر رزقهم الوحيد، للوقوف بقوة ضد هذا الإجراء التعسفي، والاعتصام في مكان العمل ومنع المتعهد الجديد وعماله من أخذ مكانهم، واستدعى ذلك في حينه تدخل القوى الأمنية، للسيطرة على الوضع، حتى لا يتطور إلى ما هو أسوء، وتلخصت مطالب العمال بما يلي: إلغاء طريقة التعهد الخاص، وذلك بالعودة إلى التعاقد عن طريق النقابة، وتحسين أجورهم، والتأكيد على حقهم بالتأمين الشامل، واعتبارهم عمالاً دائمين أسوة بعمال القطاع العام.

وتمكن العمال حينها بتضامنهم ونضالهم، أن يجعلوا التعاقد عن طريق النقابة حصرياً، لكن الأمور تغيرت حيث أصبح العقد يجدد سنوياً، وعندما صدر المرسوم الجمهوري بزيادة الرواتب والأجور بنسبة ٢٥٪ بقيت أجورهم على حالها، معللين ذلك في حينه بان العقد السنوي يبقى ساري المفعول لحين نهاية مدته، وعندما أبرمت العقود الجديدة، وبدل أن ترتفع أجرة تحميل الطن الواحد حسب نسبة الزيادة إلى ٧٥ ل س، تم رفعها إلى ٧٠ ل س فقط، ورفع سعر التنزيل ليرة واحدة فقط تقريباً، أي أنه أصبح ٢٠ ل س. إن معاناة هؤلاء العمال هي مثال بسيط عن معاناة العشرات من أمثالهم في المؤسسات الاخرى، فهم يستفيدون فقط من التأمين ضد إصابات العمل، ولا يطالهم التأمين الشامل، وهم في حقيقة الأمر مهددون في كل لحظة بفسخ عقودهم، أو عدم تجديدها، ولهذا فقد قاموا برفع دعوى قضائية أمام المحاكم المختصة، للحصول على حقهم في التثبيت في عملهم، وقد أصدرت المحكمة قراراً لمصلحتهم، لكنهم فوجئوا في ما بعد باستئناف الحكم، وهم ينتظرون الآن قرار الاستئناف وكلهم أمل بان ينصفهم القضاء ويعطيهم حقوقهم المشروعة أسوة بباقي عمال القطاع العام، ويثبتهم في عملهم.

ان معركة هؤلاء العمال من اجل لقمة الخبز، ومن اجل حقهم الطبيعي في الحياة الكريمة، تتطلب من النقابات العمالية وكل المعنيين، مؤازرتهم والدفاع عنهم، فمستقبلهم ومستقبل عائلاتهم وأطفالهم يجب أن لا يبقى مرهوناً بالظروف والأهواء، فهم بغالبيتهم يعملون في هذه المؤسسة منذ أكثر من عشر سنين، وساهموا مساهمة مباشرة في هذه النهضة العمرانية في المحافظة.

فكل كيس من الاسمنت حمل قطرة عرق من جباههم، أو قطرة دم من أكفهم، وقد أثبتت كل السنوات الماضية أنهم كانوا مخلصين في عملهم ومواظبين عليه، ويريدون لمؤسسة عمران أن تكون مؤسسة رائدة، فهم مرتبطون بها ويهمهم مستقبلها ويخشون أن تفعل بها يد الفساد ما فعلت بجارهم معمل أحذية السويداء، الذي أصبح مأوى للجرذان والقوارض، بعد أن توقفت خطوط انتاجه عن العمل، وغاب عنه عماله المهرة، لكن مايدعو للأمل هو هذا الوعي العالي عند هؤلاء العمال العتالين وهذا التضامن الذي وحد كلمتهم في الدفاع عن مطالبهم وحقوقهم المشروعة، وهو ما سيجعلهم ينتصرون في النهاية.

■ **مراسل قاسيون، السويداء**

مداخلة النقابي خالد شلال عمرو في مؤتمر مكتب نقابة عمال الدولة والبلديات بالقامشلي:

– الدورات العلمية والايفادات لعمال الاتصالات مزاجية وليست لمن يستحقها، بل حسب المحسوبيات، حيث يحرم منها خيرة الفنيين والمهندسين الذين بنوا ويبنون المؤسسة بسواعدهم وأدمغتهم، وهذه الدورات هي من صلب عملهم ويتم ترشيح وإيفاد البعض ممن ليس لهم صلة بموضوع الايفاد، وهناك من يوفد على ملاك عدة أقسام دفعة واحدة.

– تم حرمان العمال من المعاطف الصيفية والشتوية لعام ٢٠٠٨ أما المعاطف التي وزعت عام ٢٠٠٩ فقد تم توزيعها بأسلوب لا يمت بأية صلة لدفتر الشروط، ولم يستلمها العمال لردائتها، سابقاً كنا نشتري من المؤسسة العسكرية بهذه القيمة ما نشاء، ولكن وبحجة إصدار المفتش المالي على تطبيق القانون تم جلب المعاطف، فلماذا لم يكمل مهمته بالكشف على الجودة والمواصفات، وهل هذا المفتش ينتمي إلى دولة أخرى غير دولة مفتش عمال الكهرباء وغيرهم، وطبق القانون جزئياً علينا؟

–تم حرمان لحّامي الكوابل في جميع المحافظة من طبيعة العمل لثلاثة أشهر بحجة تأخير إرسال الجدول من الحسكة إلى الإدارة في دمشق، ونتساءل هنا: هل تمت محاسبة هذا الموظف المتقاعس؟

–و ضع حد نهائي لحسم مبالغ من رواتب العمال دون علمهم بحجة وفيات في الإدارة.

– وضع حد لنفاذ الحبر والورق من كوات الجباية، حيث يضطر المواطن إل المراجعة عشرات المرات لتسديد فاتورته.

–تخصيص الفنيين والإداريين كافة بتعويض الاختصاص والكساء المجاني.

–تمثيل اللجنة النقابية بالقامشلي في جميع اللجان التي تخص شؤون العاملين في فرع الحسكة، كون العاملين في الفرع تمثله ثلاث لجان نقابية، وليس لجنة الحسكة فقط، حيث تمثل لجنة القامشلي ٤٠٠ عاملاً وعاملةً.

– قبل فترة قصيرة جاءت لجنة اختبار لمسابقة انتقاء لعمال من حلب، و السبب هو أن الإداريين في فرع اتصالات الحسكة معاقبون بقرارات من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وهذه إهانة لجميع العمال.

■■

من وقائع اجتماع هيئتي الأطباء والمحامين بدير الزور:

استراتيجية محاربة الفقر والفساد أولاً..



إن ظاهرة الفساد التي استشرت في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هي وليدة العلاقات الرأسمالية السائدة، تزداد وتنتشر باتساعها، وقد نمت العلاقات الرأسمالية وتوسعت في السنوات الأخيرة نتيجة السياسة الاقتصادية الليبرالية، وأصبحت لها كيمياؤها الخاصة عبر تفاعلات بين عناصرها من خصخصة واستثمار وهمي ونهب وهدر من جهة، ومن جهة أخرى نتج عنها تفاعلات في البنية الاجتماعية والفوقية التي تأثرت وأصبحت تؤثر في البنية التحتية. كما أصبح لها فيزياؤها عبر حركة هذا الفساد وتنقله من شكل إلى آخر ومن مكان إلى آخر وانشطاره الذري ليتغلغل في كل مكان وزمان. وقد وصلت إلى قاسيون وقائع اجتماع الهيئة العامة لنقابتي الأطباء والمحامين بدير الزور، مؤكدة أنّ مهمة النقابات ليس القضايا المهنية فقط وإنما قضايا الشأن العام، كون منتسبيها جزءاً من المجتمع، وهم من أبناء الوطن، وما يمس الشعب والوطن يمسهم.

هيئة أطباء نقابة أطباء دير الزور:

عُقدت الهيئة العامة للنقابة يوم ٢/٣/٦ ٢٠١٠، ومن أبرز طروحاتها ومطالبها:

د عبد المجيد مرزوك تساءل: كيف تحاسب نقابةٌ رحلت من الناحية التنظيمية؟ وتحدث عن تقرير ما قبل الزواج.

د عدنان عرب: أشار إلى ممارسة المهنة من زملاء لا يملكون الشهادة والخبرة، وضرورة المعاقبة بشدة.

د عصام حريب: تعرض لكتابة الوصفات والتقارير للعاملين في حقول الجبسة النفطية، وقال بأنها تكتب بشكل عشوائي من بعض الزملاء، وطالب بكتابتها بوصفات رسمية.

د عبد القادر محيميد تساءل: ما شأننا لنتبرع بمبلغ مائة ألف ليرة لنادي الفتوة من أموال الزملاء؟ وعقود شركة الفرات للنفط مع المشفى العسكري لم تتم عن طريق النقابة.

د نواف العكلة: طالب ببرنامج واضح للنقابة من دورات ومحاضرات ونشاطات، والتوزيع العادل لعقود الأطباء مع الشركات، وأكد أنّ فواتير المشافي الخاصة عالية جداً، وأشار إلى كتابة أدوية في غير محلها، وعدم التقيد بتسعيرة المعاينة والصور الشعاعية.

د فايز فوزي: طالب بالتأمين الصحي للأطباء، وإحداث معهد عال لبحوث الطاقة في جامعة الفرات، والمحافظة على المساحات الخضراء والجزر النهرية، وتحويلها إلى متنزهات عامة ومحميات طبيعية.

د مروان العلي: طالب بالعمل على تطبيق الضمان الصحي، ثم تحدث عن الغبن المالي والاستهزاء في معاملة العمال المرضى في المستوصف العمالي من بعض الأطباء، وأنّ العشر الصحي غير مطبق في مشافينا الخاصة.

اجتماع هيئة نقابة المحامين:

جاءت أغلب المداخلات في الاجتماع مهنية متنوعة، لكن تميز منها ما يتعلق بقضاء التحقيق، حيث اعتبر البعض أن الداخل فيه مفقود والخارج منه مولود، وأنّ الاتهامات غالباً ما تكون جماعية، وأنّ المحامي لا يستطيع أن يسعف موكله بالتحقيق لعدم السماح له بالاطلاع على مجريات التحقيق في لحظته، وأنّ هناك ضبوطاً لا يستطيع حتى القاضي التصرف بها.

وفي المداخلات المتعلقة بالشأن العام، فقد أثارت مداخلة المحامي رياض الهفل عضو فرع نقابة المحامين بدير الزور ردوداً ايجابية لدى المجتمعين وعاصفةً من التصفيق، والعكس لدى بعض المسؤولين، وقد قدمت نسخة منها لقاسيون ونقتطف منها:

ستكون مداخلتي سياسية وليست مهنية، لأن المحامين معنيين بكل أمور الوطن والمواطن:

شيكات الدعم: عملية ليست غير مدروسة فحسب بل سيئة أيضاً، وطريقة توزيعها وآلياتها أسوأ، حيث وضعت العراقيل لعدم وصول الدعم لكافة أفراد المجتمع، وأشار إلى الطوابير قائلاً: هذه العملية فيها إهانة للمواطنين، ومنظر غير حضاري وغير لائق، هناك تقصير وافتعال أزمة وإساءة للمواطنين يمكن أن تنتهي بتخفيض سعر المازوت، والدعم حقٌ لكل مواطن، والتخفيض يُخفف العبء عن المستهلك والزراعة والنقل وكل الأنشطة الخدمية. كما فشلت الحكومة في بطاقات السنة الماضية وما لحقها من تزوير وأزمة فشلت الآن أيضاً.

الفقر والفساد: نسبة الفقر ازدادت من ١١٪ إلى ١٢٪، والبطالة من ٨٪ إلى ١١٪، بعكس ما قيل في الخطة الخمسية العاشرة بتخفيض الفقر والبطالة، ولم تتحقق الوعود والشعارات الطنّانة، وازداد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً، فلماذا لاتتم محاسبة الحكومة كل ربع أو نصف الخطة، وماهي العوائق والصعوبات؟

القطاع العام: الشركات العامة عرضة للنهب والفساد، لأنّ الخلل الإداري والفساد فيها أدى إلى تسليم أعمال هامة للقطاع العام لمتعهدين فاسدين، حديثي النعمة تهمهم الأرباح لقاء حصص معلومة ونسب للمدراء، برغم أن الجهات العامة تملك كل المقومات لتنفيذ الأعمال والمشاريع الإنشائية، ودعماً لهذا الفساد صدر قرار من رئاسة مجلس الوزراء يسمح لشركات القطاع العام الانشائي التعاقد مع القطاع الخاص، وهذا يدل على شرعنة الفساد

■■

عقدة القانون في صراع المصالح

◄ النقابي إبراهيم اللوزة

نعيش اليوم حمى الصراع على تعديل قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩ بين الطبقات المعروفة تاريخياً بالطبقات المستغلة، والطبقات المستغَلة، وفرسان الحلبَة في هذا الصراع، هم ممثلو كلا الفريقين من المنظمات النقابية، ومن بعض الجهات الرسمية في الحكومة.
وأكذوبة «الإصلاح» التي تؤخذ ذريعة في هذا الصراع الدائر، وفي الجدل القائم حول ضرورات التعديل لمواكبة التطورات المستجدة، هي ستار تختبئ وراءه المصالح، والأهداف الحقيقية للمشروع الجديد.



- لا يجوز لممثلي العمال أن يتواضعوا في هذه المواجهة، أو أن يسلموا رقابهم للمجهول، بعد التجارب المريرة التي عاشوها في الماضي..
- المشروع الجديد يتنافى مع شرعة حقوق الإنسان، ومع كرامة الإنسان...
- هل نحن نشهد انتقال القرار من سلطة الدولة، إلى سلطة ثلة من المستثمرين؟!!

صراع على المفردات

وإذا كان من مصلحة الفريق الأول التعمية في استخدام التعابير للنفاذ إلى الغرض المنشود في ظل نظام محرج له، لا يسمح بإبراز الأنياب بصورة فاضحة، فإن المنظمات النقابية التي قدمت عبر تاريخ كفاحها الطويل التضحيات الغالية، من دمائها وعرقها، في مواجهة الظلم والاستغلال والقهر، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، لا مصلحة لها إلا أن يصدر القانون بعبارات واضحة، للموازنة بين الحقوق والواجبات... وبتعابير قاطعة، غير حمالة للوجوه المتعددة، التي تفتح في المستقبل باب الاجتهاد على مصاريعه الواسعة، ليسهل الالتفاف من خلال أحكامه على الحقوق العمالية، وبالتالي مصادرتها، فيتحول القانون إلى فخ بدل أن يكون قانوناً ناظماً لعلاقات العمل.

ولا يجوز لممثلي العمال أن يتواضعوا في هذه المواجهة، أو أن يسلموا رقابهم للمجهول، بعد التجارب المريرة التي عاشوها في الماضي.. ولا يصح بعد هذا الشوط من النضال، وبعد التطور الذي بلغته البشرية، وبعد هذا الكم الكبير من الاتفاقيات الدولية (منها أكثر من /٧٥/ اتفاقية موقعة من الحكومة السورية) أقرتها منظمة العمل الدولية والعربية، حول تشغيل العمال، وأجورهم، وحول البطالة، والضمان الصحي، وغير ذلك من الحقوق العمالية الملزمة لأصحاب الأعمال.. لايصح أن تكون تشريعات العمل في العهود المنصرمة، أحسن حالاً من أحكام القانون الجديد، الذي تحاول الحكومة فرضه على العمال بحجة مواكبة التطور، خلافاً لأحكام الدستور الذي اعتبر اقتصاد الدولة اقتصاداً مخططاً، يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال، كما اعتبر الثروات الطبيعية، والمرافق العامة، والمنشآت والمؤسسات التي تتولى الدولة إدارتها ملكية عامة لصالح الشعب، ومن واجب المواطنين حمايتها بكل الطرق المتاحة استناداً لأحكام الفقرة /١/ من المادة /١٤/ من الدستور.

في تضارب النصوص

ولو تناولنا مشروع القانون الذي أعدته الحكومة، وناقشنا مواده بموضوعية لخلصنا إلى ما يلي:

١ - في الأحكام العامة: المادة /٢/ نسفت الفقرة /ج/ ما نصت عليه الفقرة /آ/ من المادة نفسها، ولا بد هنا من توضيح المعايير الموضوعية التي بموجبها يتم التفريق بين التمييز الذي نصت عليه الفقرة /آ/ وبين المؤهل الذي يتم في ضوئه الاستبعاد أو التفضيل اللذين يقتضيهما شغل العمل في منطوق الفقرة /ج/.

٢ - إذا كانت الفقرة /٤/ من المادة /٥/ من القانون تستثني عمال الخدمة المنزلية من سريان أحكامه عليهم، فما مبرر النص عليهم في الفقرة /٢/ من المادة /٢٣/ في إطار المكاتب الخاصة، إن لم يتول القانون حماية حقوقهم ومصالحهم، وإذا كانت وزارة العمل هي صاحبة الالتزام بتنفيذ سياسة الاستخدام، ما مبرر فتح المكاتب الخاصة؟.. وهل تتصور الوزارة أن يتاح لمكاتبها تشغيل المتعطلين من العمال مهما اتخذته من تدابير، إن رخص بفتح هذه المكاتب، وحتى ولو توفرت النوايا الصادقة النزيهة؟ إن هذه المادة من القانون، تبطل عمل المادة /١٨/ من القانون نفسها، وهي نصوص متضاربة مع بعضها، وتتيح الالتفاف على حقوق المعطلين عن العمل، المسجلين في مكاتب التشغيل التابعة للوزارة، وتعرضهم للابتزاز، ولا مبرر لوجود مكاتب خاصة للتشغيل على الإطلاق، ويجب أن تحصر هذه المهمة بالجهة الرسمية المختصة، وبالتالي إلغاء كل الفصل الرابع من القانون لعدم لزومه.

٣ - شطب عبارة «ولصاحب العمل إثبات العكس بنفس الطريقة» من الفقرة /ب/ من المادة /٤٧/ من الباب الخامس (فصل عقد العمل الفردي)، حيث غدا لا مبرر لوجودها في القانون، وتتحقق مصلحة صاحب العمل، من حكم هذه الفقرة متى عجز العامل عن إثبات حقه...

٤ - إضافة عبارة «وينقلب عقد العمل إلى عقد دائم غير محدد المدة»، في نهاية الفقرة /ب/ من المادة /٤٩/ (من الباب الخامس، فصل عقد العمل الفردي) بحيث يصبح النص: «إذا انتهت مدة الاختبار، ولم يفسخ العقد، تدخل هذه المدة (أي مدة الاختبار) ضمن مدة خدمة العامل الفعلية، وينقلب عقد العمل إلى عقد دائم غير محدد المدة»...

٥ - إن المادة /٥٢/ تمثل أقصى ما توصل إليه العقل الرأسمالي في الدهاء، للتخلص من العمال، تحت ستار الأسباب الإدارية، أو الخارجة عن الإدارة، الدافعة لنقل مكان العمل، إلى مكان آخر، يبعد أكثر من /٥٠/ كم... فما هي هذه الأسباب التي تستدعي رب العمل بعد استقرار عمل منشأته في الموقع الذي أقامها فيه، أن يفككها وينقلها إلى مكان آخر بعيد، ويتجشم نفقات لا حصر لها في عملية النقل، إن لم تكن وسيلة مبتكرة، هي أهم عنده من كل ما يخسره إزاء غرض قد تضطره الحاجة إليه في المستقبل... فكيف يمكن قبول هذا الكلام في نص القانون دون ضوابط صارمة تحول دون التفكير بالالتفاف على القانون؟!

٦ - إلغاء المادة /٥٦/ وما يتعلق بها من مواد حول الإخطار من القانون، إذ لا يجوز الاتفاق على ما يمس حقوق العمال الثابتة، وكل هذه التبريرات التي تضمنتها المادة بفقراتها الخمس من البند /آ/، والبند /ب/ وما يتبعها من مواد حول الإخطار، هي تبريرات تعسفية، وتتعارض مع شرعة حقوق الإنسان...

كيف تبنى جمهورية المستثمرين!!

أعطت المادة /٦٤/ صاحب العمل الحق بإنهاء عقد عمل العامل في حالات معينة حددتها المادة المذكورة، تفصيلاً في حال ثبوت ارتكاب المخالفات المبينة فيها من العامل، وأتاحت له فوق ذلك، حق تسريحه لقاء تعويض محدد، حتى وإن ثبت عدم ارتكاب العامل إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة المذكورة.... وهذا ظلم واضح، ولا يصح لا قانونياً، ولا إنسانياً، ولا منطقياً، أن يكون صاحب العمل حراً في ممارسة الظلم والتعسف. ولا نرى هذه المادة، والمادة /٦٥/ التي ألغت المرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ وتعديلاته، إلا نمطاً من التدليس على العامل، لإلغاء حقوق أقرها له المرسوم المذكور، بذريعة أن العقد شريعة المتعاقدين، وهي شريعة غير متوفرة، ولا يمكن أن تتوفر، إلا إذا كان طرفا العقد ندين متساويين في الرفض والقبول، وإرادتهما متساويتين في إمكانية كل طرف منهما بتقرير مصلحته المستقلة عن الآخر.. وما دام العامل بحكم حاجته للعمل، هو الطرف الأضعف، فإن هذه الندِّية في العقد لن تتحقق مهما زين ذوو المصالح الحديث عنه، ولمعوا صيغته وأهدافه في مشروع الحكومة الجديد، ويبقى العقد عقد إذعان، تنتفي فيه شريعة طرف من أطرافه، وبالتالي لا يجوز قبول حكم هذه المادة بوضعها الجديد المعدل، أساساً لبناء علاقات عمل عادلة، بدلاً عن المرسوم /٤٩/ لافتقاد العامل بمقتضاها أبسط أشكال الحماية.

كما إن إحالة مشروع القانون، إلى مجلس الشعب، دون الملاحظات التي أبداها الاتحاد العام لنقابات العمال عليه، لا يعبر عن الشفافية في التعامل، ولا المصداقية في التعاطي بينه وبين الوزارة المختصة (وزارة العمل) في القضايا العمالية المشتركة بينهما.. ويظهر الوزارة بمظهر المنحاز لمصالح أصحاب الأعمال ضد حقوق العاملين، وهذا ما يجعل العامل وتنظيمه النقابي على حد سواء، يفقدان الثقة، ويتوجسان خيفة من أن لا يكون القانون لغاية مواكبة التطور، الذي كان أحد أسباب المطالبة بتعديل قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩، بل هو محاولة لنسف كل الإنجازات والمكاسب التي تحققت للعمال على مدى عقود طويلة، والعودة بالأمور إلى الوراء، تطلعاً لصياغة قوانين جديدة، لا تخدم إلا مصالح المستثمرين، وتكرس أوضاعاً تقودنا بكل ما تعنيه الكلمة، إلى نظام السوق الحرة، وما يترافق معه من استغلال وظلم وقهر وفساد ورق وعبودية، تضيع في أجوائها ومناخاتها كل القيم والمبادئ الناظمة والهادفة لإقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وعمالية متوازنة، وذلك في إطار التوجه لإنهاء القطاع العام بكل نشاطاته المختلفة ـ الخدمية والإنتاجية والصناعية ـ ونقل البلاد إلى موقع الضعف الكامل، وانتقال القرار بعدئذ من سلطة الدولة، إلى سلطة ثلة من المستثمرين..

تجريد العامل من حقوقه الإنسانية

وإذا واصلنا التمعن بمشروع القانون سنجد أنه لا ينتهك حقوق العامل المهنية فقط، بل ينتهك حقوقه الإنسانية الأساسية، مما يحتم على الحركة النقابية النضال في سبيل عدم تمرير الكثير من الفقرات والمواد في هذا المشروع، ومنها:

١ - إلغاء الفقرة /ج/ من المادة /٦٧/، لأنه لا يجوز أن يتاح لصاحب العمل حق تسريح العامل على نشاطه النقابي أو الانتخابي، ويتنافى هذا النص مع شرعة حقوق الإنسان، ومع كرامة الإنسان...

٢ - إلغاء عبارة «وفي حال رفض صاحب العمل إعادة العامل إلى عمله، اعتبر ذلك منه تسريحاً يوجب التعويض المنصوص عليه في المادة /٦٥/».

إلغاء هذه العبارة من نص الفقرة /ب/ من المادة /٨٨/ لتعارضها مع الحقوق القانونية للعامل، وعلى المشرع أن يلزم صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله في هذه الحالة، وإلا أصبح القانون قانون شريعة الغاب، يأكل فيه القوي الضعيف...

٣ - المادة /٢٠٩/ غير منطقية وغير منصفة، فإذا وجدت المحكمة أن تسريح العامل غير مبرر، فواقع الحال يوجب عليها ، إلزام صاحب العمل بإعادة العامل إلى عمله، لا القبول والتسليم لرغبة صاحب العمل إن رفض إعادته في التعويض على العامل، وهذا النص يشجع صاحب العمل على الإفراط في استخدام السلطة لقهر العامل.

٤ - تعديل الفقرة /و/ من المادة /٢٢٥/ بما يحقق التوازن بموضوع وقف العمل، فلا يترك لصاحب العمل حرية وقف العمل إذا لم يبت الوزير المختص بالطلب، خلال المدة المحددة في الفقرة /ه/ من المادة نفسها، ولا بد أن يكون ثمة بت صريح بهذا الموضوع، حتى لا يكون ذلك مدعاة لاستعمال السلطة على نحو تعسفي بحقوق العمال ومصالحهم...

٥ - المادة /٢٢٨/ لا تراعي أبسط القواعد الحقوقية للإنسان، ولا يجوز أن يكون هكذا نص في قانون العمل، لخروجه عن كل المبادئ المنطقية والإنسانية...

٦ - لا ضرورة لكل ما يتعلق بمكاتب التشغيل الخاصة في الباب الثالث عشر من القانون، ولا يجوز أن يكون ثمة أية مكاتب تشغيل خاصة، إلا لدى الجهة الرسمية المختصة، وحصر كل طلبات العمالة بمكاتب التشغيل العائدة لوزارة العمل، ومديرياتها في المحافظات، لضمان العدالة بعملية تشغيل العاطلين عن العمل، وإعطاء المفتشين المعتمدين في الوزارة حق الرقابة على هذه نشاطات جميعها...

٧ - تعديل المادة /٢٧٧/ في مشروع الحكومة، من حيث سريان أحكام القانون الجديد على عقود العمل السابقة، إذ لا يجوز أن يكون للقانون مفعول رجعي، ولا يجوز أن تسري أحكامه إلا على الأوضاع الناشئة من تاريخ صدوره...

فإذا كان مشروع الحكومة قد حقق بعض المعطيات الجديدة الجيدة، فإن كل هذه المعطيات لا تساوي شيئاً، ولا تعادل جزءاً يسيراً من الحقوق التي فقدها العامل، وفي مقدمتها إلغاء المرسوم /٤٩/ الذي كان الضمانة الوحيدة لحماية العمال من التسريح التعسفي، ولا يجوز لممثلي العمال التنازل عن هذه الحقوق في المشروع الجديد الذي يفترض أن يكون أكثر تطوراً في حماية أوضاع العمال، وحماية حقوقهم المستقبلية. ويتوجب عليهم التمسك بمواقفهم التي عبروا عنها بمؤتمراتهم النقابية وبمناقشاتهم، في سياق الاعتراض على هذا المشروع الذي يفتقد كل أسس العدالة .

■■

في ضوء النقاشات حول مشروع قانون العمل الجديد:

ما طبيعة العلاقة بين الحكومة والنقابات؟!

أشهر طويلة مرت على الإعلان عن البدء بإعداد قانون جديد للعمل، ومنذ ظهور التسريبات الأولى لمضمونه إلى العلن، أثار عاصفة من النقاشات والحوارات والأخذ والرد. ويمكن تلخيص القراءة العامة لهذه النقاشات وطبيعتها، في أن النقابات الممثلة للطبقة العاملة ترى أن هذا المشروع يحتوي على نصوص إشكالية تحقق مصلحة أرباب العمل على حساب مصالح الطبقة العاملة، وفي أن الدوائر الحكومية تتجاهل كل انتقادات النقابات العمالية التي تعتبر الممثل الشرعي للطبقة العاملة، وكل انتقادات الصحافة وملاحظاتها، وتسعى لتمريره دون أي تعديل.

وبصرف النظر عن مضمون المواد الخلافية في هذا القانون، وعن مدى صوابية رؤية الحكومة من جهة، والنقابات من جهة أخرى. فإن فحوى هذه النقاشات يوحي بخلل كبير في استيعاب المفهوم الأساسي لقوانين العمل، وفي استيعاب دور النقابات وموقعها الفعلي في أي مجتمع.

إذا كان قانون العمل يعني في مفهومه الأساسي النصوص التي تنظم سوق العمل في البلاد، وتحدد حقوق وواجبات العمال وأرباب العمل، فإن دواعي سن قانون كهذا ليست صيانة مصالح أرباب العمل دون شك، لأن أرباب العمل هم الطرف الأقوى في المعادلة، وهم القادرون بحكم قوتهم الاقتصادية على فرض شروطهم على العمال. أي أن تنظيم سوق العمل بقانون، يهدف إلى حماية العمال بالدرجة الأولى، وتأمين التوازن بينهم وبين أرباب العمل. أولاً لضمان حقوق العمال، وثانياً للحفاظ على تطور وارتقاء الإنتاج وعلاقاته في البلاد دون استعصاءات أو اضطرابات.

وبناء على ما تقدم يكون العمال هم المعنيين أولاً بصياغة هذا القانون وضبط نصوصه، وهم لا يقومون بذلك بشكل مباشر بكل تأكيد، وإنما من خلال نقاباتهم وممثليهم في السلطة التشريعية، بحيث تصاغ نصوص القانون في ضوء ملاحظات هؤلاء النقابيين والنواب، وفي ضوء حاجات سوق العمل المتطورة دائماً، وتعد هذه المهمة الموكلة إلى الممثلين الشرعيين للعمال من أبرز المهام وأكثرها حيويةً.

وهكذا فإن تمرير الحكومة لمشروع القانون، وتحويله إلى لجان مجلس الشعب لدراسته دون أي تعديل، ضاربة عرض الحائط بكل ملاحظات ومطالعات النواب والقادة النقابيين المعارضين لهذا المشروع، يعني أحد احتمالين:

إما أن هذه الحكومة تسعى لإملاء القانون وفرضه على الطبقة العاملة والمجتمع، وهو أمر مخالف للأصول الدستورية، ولمفهوم القانون الذي يجب أن يعكس حاجات المجتمع، لا رؤية أشخاص أو مؤسسات أو حتى شرائح دون غيرها لما يجب أن يكون عليه القانون.

وإما أن هذه الحكومة لا تعترف بالنقابات ودورها الحيوي في سن القوانين لحماية الطبقة العاملة والمجتمع كله، وهنا نكون في مواجهة مشكلة أخطر تتعلق ببنية جهاز الدولة، وبنية النقابات، وطبيعة العلاقة بينهما .

يجب أن تلعب النقابات دور القيادة والتمثيل الحقيقي للطبقة العاملة، ويجب أن تمتلك الأدوات والإمكانات اللازمة للقيام بهذا الدور. كما إنه يجب على السلطة التنفيذية التعاون مع هذه النقابات، واحترام دورها . وبهذا فقط تنشأ بين الطرفين علاقة تفاعلية تصب في مصلحة البلاد كلها، وتكون حصيلتها بوصلة السلطة التشريعية عند مناقشة وإقرار قوانين العمل. أما في ظل ظروف ونقاشات من طبيعة تلك التي رافقت إعداد قانون العمل الجديد، وبصرف النظر عن الصيغة النهائية التي سيصدر بها هذا القانون، فالنتيجة أن القانون لن يكون معبراً عن مصالح الطبقة العاملة، ولن يدفع أوضاع العمال، وبالتالي عملية الإنتاج في البلاد، إلى الاتجاه الصحيح الذي نريده جميعاً.

■ **نجوان عيسى**

المرسوم /59/ يحتضر في بلدية البوكمال

عندما يصبح الفساد سلسلة متواصلة تربط بين مواقعه الكبيرة والصغيرة يكون عدم التقيد بالأنظمة والقوانين نتيجة طبيعية وتحصيل حاصل، لكن أن يصل الأمر إلى تجاهل مرسوم تشريعي فهنا تكون الطامة الكبرى..

إن المرسوم رقم /٥٩/ لعام /٢٠٠٨/ ينص على وجوب قمع جميع مخالفات البناء وهدم ما هو مبني من هذه المخالفات، كما ينص على محاسبة ومعاقبة رؤساء مجالس المدن والبلدان والبلدات وإقالتهم بقرار من المحافظ مباشرة في حال عدم التنفيذ بنص وروح هذا المرسوم، لكن لنرَ مدى تنفيذ هذا المرسوم وأحكامه في بلدية البوكمال، ولنقف على سبيل المثال لا الحصر، أمام ثلاثة حالات فقط، وهي موزعة على ثلاث اتجاهات في المدينة.

الحالة الأولى، بتاريخ ١٩٩٥/١/١٠ أصدر محافظ ديرالزور كتاباً موجهاً إلى بلدية البوكمال بناء على كتاب رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم /٤/٨/٣٣٠/١/ت بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٦ وتقرير التفتيش رقم /٧/س.س تاريخ ١٩٩٤/٨/١٢، تنص مادته الأولى على ما يلي حرفياً: «يطلب إليكم اتخاذ الإجراءات اللازمة أصولاً لإيقاف أعمال البيع والترخيص بالبناء في العقار رقم /١٣٠٥/، وذلك حتى انتهاء النزاع القضائي بشأنه».. ورغم كل هذا فالعمل قائم الآن على قدم وساق على هذا العقار الواقع قبالة الثانوية الشرعية، والذي ارتفعت طوابقه الثلاثة وعلى مرأى الجميع وسمعهم، علماً أن النزاع على هذا العقار لا يزال قائماً ولم يصدر أي قرار قضائي بهذا الخصوص، وهذا مخالف للمرسوم الجمهوري ولقرار الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش..

أما الحالة الثانية والكائنة خلف جامع الإيمان وفي زقاق لا يتجاوز عرضه الثلاثة أمتار، فقد أقيم بناء من ثلاث طوابق رغم أن الأنظمة والقوانين لا تجيز البناء في الشوارع الضيقة أكثر من طابقين والغريب أنه شيّد دون ترخيص أصلاً..

أما الحالة الثالثة، فتتمثل في البناء الذي تعود ملكيته للسيد /م.ح/ والواقع خلف معامل بلوك السيد /ف.م/، وأيضاً تمت إشادته دون ترخيص وعلى عينك يا تاجر.

إننا نمتلك جميع الوثائق والأدلة المادية الملموسة للأمثلة السابقة وغيرها كثير، والسؤال: كيف يتجرأ القائمون على بلدية البوكمال وخاصة رئيس البلدية، على مخالفة أحكام المرسوم التشريعي المذكور دون خوف أو وجل؟ وهذا ما تؤكده الشكوى التي وصلت إلى مكتب جريدتنا في البوكمال من عدد من المكاتب الهندسية والتي تقول «إننا أصبحنا ضمن طابور العاطلين عن العمل بسبب تساهل وتواطؤ بلدية البوكمال مع أصحاب العقارات والبناء حيث لا تطالبهم بالترخيص عملاً بمقولة (أطعم بالفم تستحي العين) أو (حكلي لأحكلك)».

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمع كل هذا الفلتان الحاصل في بلدية البوكمال، نجد أن هذه البلدية لم تأخذ بضابطة البناء لجهة التوصيف العقاري، حيث هناك مناطق سكنية وأخرى تجارية سكنية، لكن ما هو حاصل الآن أنها أصبحت كلها تجارية سكنية مما يفاقم في أزمة السكن وارتفاع أسعار البيوت والشقق، لتتحول مدينة البوكمال إلى مدينة محلات ودكاكين وسوق كبيرة، والمصيبة أنها دون عمل أو استثمار، وهذا باب من أبواب التحايل والالتفاف على القانون والنظام وباب كبير مشرع من أبواب الفساد الكبير والمقونن..

نحن في قاسيون، نطالب بوقف هذه المهزلة واللامبالاة وعدم الالتزام بالمرسوم التشريعي رقم /٥٩/ التي تمارسها البلدية قبل أن تعم الفوضى كل شيء في هذه المدينة الحدودية

■ **البوكمال. تحسين الجهجاه**

رئيس مجلس مدينة يبرود يتجبّر على الدراويش



يبدو أن مجلس مدينة يبرود انتهى من حل جميع المشكلات التي يعاني منها سكان المدينة، وأصبحت المدينة بعد الجهود الكبيرة التي بذلها المجلس مدينة فاضلة، لا يعكر صفوها وراحة بالها سوى بعض العمال الدراويش الذين جعلوا من رصيف ساحتها مكاناً للرزق وتأمين لقمة العيش.. هؤلاء العمال الذين يعملون بالعتالة ويصلون صباحهم بمسائهم حتى يأتيهم أحد المواطنين ليستحوذوا على فرصة عمل قد لا تتكرر بالأسبوع سوى مرة واحدة، وهكذا فلم يبخل رئيس المجلس باستخدام كل الوسائل للقضاء عليهم بحكم أن مظهرهم مسيء للحضارة ولمنظر المدينة، وتناسى رئيس المجلس أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة هي التي أوصلتهم إلى الحال التي هم فيها.

ولو أن رئيس المجلس يزور دمشق لما فعل ما فعله، لأن ساحات العاصمة الرئيسية «عرنوس، باب توما، دوار البيطرة، ساحة المواساة...الخ..» قد أصبحت ممتلئة بأعدادهم بعد الأوضاع المعيشية السيئة التي هجرتهم من محافظاتهم نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي ابتكرها الفريق الاقتصادي..

في يبرود، لم يتوقف الأمر عند طرد العمال، بل جرى استنفار كل عناصر شرطة المدينة للقضاء عليهم، وما زال ثلاثة منهم محتجزين في القسم، وقد قدم مجموعة من هؤلاء العمال إلى مقر الجريدة وقدموا معروضاً من أجل إنصافهم، وإنقاذهم من شر ما يصيبهم.

يقول المعروض:

«مقدمه: مجموعة من العمال الكادحين الذين يعملون في مدينة يبرود منذ أكثر من ثلاثين سنة وهم من ريف ديرالزور عنهم:

محمد سالم البري، حمد موسى المهاوش، عبد عبد الله العيسى، ورفاقهم الذين يعانون منذ أكثر من ستة أشهر وحتى تاريخه من تصرفات رئيس مجلس مدينة يبرود وألفاظه واستخدام مسدسه الذي سحبه من السيارة لتخويف العمال المذكورين وإذلالهم وإهانتهم بطريقة ارتجالية بعيدة عن القانون لأنه هو من يقوم بحماية المواطن وإيصال حقه إليه وهو مظلمة الجميع، وتلفظ أيضاً بحقهم بكلمات نابية منها: «أشكالكم مقرفة وغير لائقين» وقال أيضاً: «أنتم نور»، وحقرهم وطاردهم بالشوارع وتم توقيف عدد كبير منهم، وحالياً منهم أكثر من خمسة موقوفين.. والمواطنان أحمد المحمد الجلامة، عبد عبد الله العيسى، يشهدان بأن العامل بشار بن محمد الغضبان هو الذي تعرض لسحب السلاح عليه من قبل رئيس مجلس مدينة يبرود.

أسماء الموقوفين من تاريخ ٢٠١٠/٣/٩ علي عبد العبيد العيسى ومعه أربعة حتى تاريخه، فهل هذا التصرف يعد مقبولاً من قبل رئيس مجلس المدينة وإيجابياً بحق العامل الذي يكدح من أجل إطعام عائلته بشرف وبعرق جبينه. ياسامعين الصوت ردوا!!».

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: لماذا كل هذا التطاول؟ وهل بمقدور رئيس المجلس تأمين فرص عمل لهؤلاء العمال فيتركوا هذا العمل؟ وهل القانون يعطي الحق له لإهانتهم بهذا الشكل اللا إنساني؟ إنها قضية أكثر من /٢٠٠/ مواطن هجروا محافظتهم جوعاً، نضعها برسم محافظ ريف دمشق زاهد حاج موسى، فهل من مجيب؟ علماً أن رئيس المجلس يتبجح كثيراً أمام المواطنين بعلاقاته الواسعة والخطيرة، وأنه فوق الجميع، فهل هذا صحيح؟!.

■

الفساد.. وخيبة المعلمين

راجعت مكتب فرع لنقابة المعلمين /دمشق/ لأطالب بحقي في المساعدة الفورية عند الوفاة، خاصة أن حسميات الصندوق مستمرة منذ التعيين في جدول رواتبي، وهو حق شرعي يضمن لي ولأولادي من بعدي نزولاً ميسراً إلى القبر، خاصة أني لم ألجأ إلى أي من خدمات النقابة طيلة ثلاثة عشر عاماً والحمد لله.

تفاجأت بأن هناك مبالغ مستحقة لهذا الصندوق بذمتي عن فترة خدمتي العسكرية تعادل عامين وأكثر، وعلي أن أسددها حتى أستفيد من خدمات هذا الصندوق (التكافلي)، علماً أنني سددت كل ماترتب علي لقاء ذلك بعد عودتي للتعليم من الجيش في عام ٢٠٠١م عن طريق المعتمدة التي تسلمنا الرواتب.. حينها وكوني شاباً في مقتبل العمر لم تهمني مسألة الوفاة أو الحصول على دفتر لأن النقابة هي الحامي الشرعي لحقوق أي معلم، أو هكذا يجب أن تكون، آمنت بالقضاء والقدر بالرغم من معاملة محاسب الصندوق في مقر النقابة بسخرية وكأنه قد حقق انتصاراً على عدو ما وقلت له ليكن ذلك المعتمدة قد ذهبت مع الريح كونها فاسدة، فماذا أفعل أنا لأصحح الخلل الحاصل؟

وكانت الصاعقة عندما قيل لي بأن عليّ دفع مبلغ غرامات عن كل سنة يعادل ٥٠٠٠ آلاف ليرة، وقد يصل المبلغ الإجمالي إلى حدود ٢٠٠٠٠ ألف ليرة عقوبة عن عدم تسديد المبلغ من قبل المعتمدة، وبعبارته الرنانة (البكاء على رأس الميت) فتحسست رأسي كوني أنا المقصود، فهممت بحثاً عن مجير من أعضاء المكتب الذين انتخبوا للدفاع عن المعلمين ورد حقوقهم، ودخلت إلى مكتب أحدهم /مع الاحتفاظ بالاسم في الوقت الراهن فقط/ فأنتفض متضامناً معي، وأخبرني بأن التعميم الصادر من المكتب التنفيذي لايشمل الموفدين والعسكريين، وهو يطبق بعد عام من صدوره وليس الآن، وبأن علي دفع المترتب علي + ٢ ٪ فوائد تأخير فقط.. طبعاً الفوائد من رقاب المعلمين، حتى وإن كان السبب الفاسدين، فآمنت بذلك كون الخيار بين أمرين أحلاهما مرّ، وعندها استشار المحاسب /صاحب نظرية البكاء/ الذي رفض الكلام من جذوره كونه يخالف التعميم الصادر، فاتصل عضو المكتب عندها بأحدهم في المكتب التنفيذي ليفسر القرار الذي كان سرياً، فلم يخبر به أحد من المعلمين أو يعمم على مدرسة واحدة في سورية، ولم يسبقه حتى أية فرصة لتسوية أوضاع المعلمين، واختلف عمر وزيد بين الأخذ والرد في التفسير على الهاتف، وضاع الحابل بالنابل، وعند الانتهاء من المكالمة قال من جديد: ما من حلّ.. علينا الانتظار حتى يفسر المكتب التنفيذي القرار.

مشيت أجر أذيال الخيبة وأنا أفكر بنقابتي، التي تكاد تكون غائبة عن السمع وفي غرفة الإنعاش المركزة بعد أن أصبحت نشاطاتها تقتصر على إصدار بيانات المناسبات والحضور عند كل دورة انتخابية فقط لنشر الوعود الرنانة ثمّ النوم من جديد. علماً أنه كان الحسم الشهري عن هذا الصندوق بالسابق ١٠٠ ليرة سورية، ولكنه تضاعف بحجة زيادة نسبة التعويض! وكلما سأل أحد المعلمين عن تطوير عمل وأداء النقابة لتلبية حاجات أعضائها نحو العيش الكريم أو حتى عند وفاتهم أو تقاعدهم، كانت الحجة بأن النقابة ووزارة التربية هي قطاع غير منتج، وما على النقابة إلا زيادة الحسومات بحجة التطوير من جيوب المعلمين لزيادة تعويضاتها ..

■ **ماهر يونس**

هدر المياه في المنطقة الشرقية..

أنشئت في سبعينيات القرن الماضي بعد بناء سد الفرات بمساعدة السوفييت، مشاريع زراعية ضخمة ومزارع للدولة على ضفتي النهر، ومنها المشروع الرائد الذي تبلغ مساحته /١٥٠٠٠/ هكتار، ومشاريع بئر الهشم والبليغ ومسكنة غرب وغيرها.. وأغلبها تسقى بالراحة من بحيرة السد، وفي محافظة الرقة يُروى حوالي /١٠٥/ ألف هكتار بكميات مياهٍ تقارب /١،٩/ مليار متر مكعب سنوياً، وذلك بشبكات ري وصرف اعتبرت متطورةً آنذاك بأيادٍ وطنية ونظيفة..



واليوم بعد حلّ مزارع الدولة، في خطوة تعد من الخطوات السيئة زراعياً، باتت هذه المشاريع تحتاج إلى التطوير والتحديث بسبب الفساد والنهب والهدر في الطاقات والثروات، وخاصةً الثروة المائية، في الوقت التي تُشن الحروب من أجلها على مستوى العالم، حيث أنّ الأمن المائي والأمن الغذائي هما من الأمن الوطني، ونحن بحاجةً لهما من أجل استمرار صمود الوطن..

في هذه المشاريع المهمة تعاني اليوم السواقي والأقنية الرئيسة والمجمعة الاسمنتية فيها من الكسور وتسرب المياه، ناهيك عن المراوي الترابية، أما عمليات الصرف فحدث ولا حرج.. ويضاف إليها الاختناقات وقلة المياه وانخفاض منسوبها، وخاصة في فترة تداخل المحاصيل الزراعية، وهذا يتطلب ضخ كميات أكثر وصرف مزيد من الطاقة الكهربائية، والتوقف عن الري بالطرق التقليدية القديمة، والبدء باعتماد طرق الري الحديثة عبر المرشات أو التنقيط وغيرها، فهذا سيكون له نتائج إيجابية عملية منها:

– استخدام كميات تقارب النصف، والتخلص من الهدر المائي، واستخدام الفائض في مشاريع جديدة.

– المحافظة على خصوبة التربة والتحكم بعدد الريات لإعطاء النباتات الكميات التي تحتاجها فعلياً.

– التخلص من الأعشاب الضارة بالاستخدام العلمي للمبيدات، مما يخفف نسب التلوث بأنواعه.

كما سيساهم ذلك في زيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني وتحسن المستوى المعيشي للفلاحين وللمواطنين عموماً، فرغم كل ما يقال حول تشجيع وزارتي الري والزراعة الفلاحين لاعتماد طرق الري الحديثة، إلاّ أنّ كل ذلك لم يرتق إلى مستوى هذه المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى جهود تقوم بها الدولة وفق خطط مدروسة وواضحة وعلمية، بدل التخبط العشوائي الحالي والعراقيل الكبيرة التي تعيق الفلاحين، وما يتعرضون له من جشع واستغلال من الشركات الخاصة..!!

إنّ تحقيق ذلك ليس صعباً، ومن يدفع باتجاه الخصخصة واللبرلة عموماً في كل شيء، إنما يسعى لإضعاف منعة الوطن، وبالتالي سيسهل أخذه من الداخل عبر قوى الفساد والخصخصة.

■ **الرقة - محمد الفياض**

فانتازيا أولية عن خصخصة البنية التحتية السورية!

◄ **ستيركوه ميقري**

سأتصور أن القطاع الخاص قام فعلاً بالاستثمار في البنية التحتية بعد إلحاح الفريق الاقتصادي بضرورة دخوله للاستثمار في هذه البنية بذريعة أنها تحتاج إلى ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار لإتمام بنائها وتطويرها، وأن الموازنة السنوية للدولة عاجزة عن القيام بتنفيذ هذه المهمة. وسأتصور أيضاً أنك أيها المواطن العزيز مثلي، من ذوي الدخل المحدود، وأردت الذهاب أنت وزوجتك وأولادك الثلاثة إلى القامشلي في بداية فصل الربيع للاحتفال بعيد النيروز.. فماذا ستفعل؟؟.

لا بد لك أولاً من تحديد وسيلة الانتقال وهي إما سيراً على الأقدام، أو بواسطة البولمان، أو القطار، أو الطيارة.. وعلى افتراض أنك حددت القطار وسيلة للسفر كونه أخفض تكلفة من غيره، فإنك ستخرج من باب البيت قاصداً محطة القطار في منطقة القدم، حيث ستجد نفسك أمام خيارين هما: أن تذهب إلى المحطة عبر طرق المدينة العادية وعندها لن تتكلف نفقات إضافية، ولكنك ستصل إلى المحطة بعد ٥ ساعات تقريباً لأن الطرق ستكون مزدحمة جداً جداً جداً، أو أن تستخدم الطريق السريع المملوك للقطاع الخاص على أن تدفع رسماً يبلغ ١٠٠٠ ل.س عن كل شخص معك، وتستأجر سيارة تكسي مسموح لها استخدام الطريق السريع على أن تدفع مبلغاً وقدره ٤٠٠٠ ل.س، فتصل المحطة خلال ٢٠ دقيقة لا أكثر.. وباعتبارك مسرعاً، فإنك لن تستعمل الخطوط الحديدية التابعة للدولة، وستختار خط قطار القطاع الخاص، فتذهب إليه..

على مدخل المحطة عليك أن تدفع رسماً قدره ٣٠٠ ل.س عن كل شخص لعبورك إلى داخل المحطة، وما إن تدخل حتى تتوقف أمام نقطة تفتيش، فتدفع رسم تفتيش ٢٥٠ ل.س عن كل شخص، وعندما تصل إلى كوة التذاكر عليك أن تدفع رسماً عن كل شخص قدره ٢٠٠ ل.س بسبب التدفئة شتاء والتكييف صيفاً، ثم تشتري تذاكر السفر من الدرجة الأولى، وهي الأرخص من درجة رجال الأعمال والدرجة الممتازة بقيمة ٣٥٠٠ ل.س عن كل شخص معك، إضافة إلى ٣٥٠ ل.س كضريبة قيمة مضافة ملزم بدفعها للحكومة.

وبعد أن تصل إلى مقصورتك تشعر بالعطش الشديد من كثرة الأموال التي دفعتها، فتضطر لوضع ٢٠٠ ل.س في فتحة بجانب الصنبور للحصول على كأس واحدة لا تروي الظمأ، أما إذا أردت شرب مياه معدنية فإنك مضطر لدفع ٥٠٠ ل.س عن كل عبوة!! وخلال قيامك بإرواء ظمأ عائلتك يدخل عليك موظف في القطار مطالباً برسم التهوية وقدرها ٦٠٠ ل.س و٢٠٠ ل.س رسم دخول للمطعم حتى لو لم تأكل شيئاً وذلك عن كل شخص، فتدفعه مذعناً..

عند وصولك إلى القامشلي تنزل من القطار وتذهب إلى باب الخروج من المحطة، ولكنك لن تقدر على الخروج لأن الباب مغلق، ولن تستطيع عبوره إلا بعد دفع مبلغ ٨٠٠ ل.س كرسم خروج، مع ٨٠ ل.س كضريبة قيمة مضافة..

هنا يسقط الأمر من يديك لأنك تكون قد دفعت مبلغا إجماليا وقدره ٤٣٨٠٠ ل.س حتى وصلت القامشلي، علماً أن راتبك الشهري أقل من ١٠٠٠٠ ل.س شهرياً، فهنيئاً لك ولنا بهذه البنية التحتية ذات النجوم الخمس..

فهل ماتزال مصراً على السفر بعيداً، أم أنك تفضل الاحتفال في البستان القريب من منزلك؟.

محافظة حماة تحتفل بالذكرى المئوية ليوم المرأة العالمي

أقامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في محافظة حماة يوم الاثنين ١٦/٣/٢٠١٠/ احتفالا مركزيا في مدينة السقيلبية بمناسبة يوم المرأة العالمي، حضره حشد كبير من الشيوعيين والشيوعيات وأصدقائهم، الذين تقاطروا إلى مقر الاحتفال من جميع المناطق والبلدات والقرى في المحافظة لمشاركة الشيوعيين في إحيائهم لهذه الذكرى السنوية.



بعد استقبال النساء بالورود الحمراء والزغاريد، افتتح الحفل بالنشيد الوطني، ثم وقف الحضور دقيقة صمت إجلالا وإكباراً لأرواح شهداء الحزب والوطن والحركة الثورية العالمية، بعدها ألقت الرفيقة رانيا عريفة الحفل، كلمة رحبت فيها بالحضور جاء فيها:

«نجمة صبح وضوء قمر أنت أيتها المرأة السورية، وشمس تدفئ الوطن ووردة دائمة الشذى.. أنت التي ترين بقلبك كما ترين بعينيك، وتضميننا كما الوطن»..

ثم ألقت الرفيقة أم خلدون كلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين قالت فيها:

«أيتها الأخوات.. كل عام وأنتن بألف بخير في هذا اليوم.. وفي كل عام، تحتفل البشرية بيوم المرأة العالمي.. وفي هذه المناسبة مناسبة الذكرى المئوية للاحتفال بهذا اليوم نعود بالذكرى للعاملات المناضلات ومنهن المناضلة كلارا زيتكن التي كانت رمزاً للنضال من أجل حياة كريمة للنساء العاملات ومن أجل الدفاع عن حقوقهن والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والتخلص من الاضطهاد والمعاناة وسوء المعاملة والتمييز والاستغلال.

في هذه المناسبة نقدم لكم تحية معطرة، تحية نضالية للنساء السوريات اللواتي بكل فخر، ناضلن في سبيل تحقيق العدالة، واللواتي حققن أيضاً الكثير من المكاسب وما زال أمامهن الكثير من الأهداف المطلوب تحقيقها يداً بيد مع الرجل، أهمها القضاء على الفقر والبطالة وتعديل قانون الأحوال الشخصية والعمل من أجل حصول المرأة على حق منح جنسيتها لأبنائها وقانون التوريث..

كما نتوجه بالتحية لكل نساء العالم وخاصة المناضلات في لبنان والعراق وفلسطين، وفي كل منطقة مستهدفة من هذا العالم واللواتي مازلن يناضلن ضد الاحتلال والعدوان..

كل عام وأنتن بألف خير.. وليبقَ هذا اليوم يوم الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، يوم النضال دوماً... وخاصة أن العالم اليوم مازال واقعا تحت تأثير الأزمة الرأسمالية العامة... الأزمة التي انفجرت كالبركان في قلب الولايات المتحدة الأمريكية أشد البلدان عدوانية ثم راحت تجتاح العالم بأسره..

أيتها الأخوات.. أيها الأخوة..

لو نظرنا إلى آخر التطورات السياسية الخطيرة في المنطقة على ضوء تصعيد التهديدات الأمريكية – الإسرائيلية ضد قوى المقاومة والممانعة وفي كل مناطق هذا الشرق العظيم وعلى وجه الخصوص ضد سورية ولبنان وإيران لوجدنا:

ستفرض على المنطقة مواجهة كبرى جديدة نتيجة لتطور الأزمة الرأسمالية العالمية التي تسير اقتصاديا وماليا بشكل متسارع نحو طريق مسدود، وهذا ما يستدعي اليقظة والحذر والاستعداد من جانب كل القوى التي استهدفتها وتستهدفها المخططات الأمريكية –الصهيونية في المنطقة.

إن العدو الخارجي لن يستخدم ضد شعوبنا كل أشكال الصراع السياسية والاقتصادية والإعلامية والنفسية وأخيراً العسكرية فقط، بل سيحاول الاعتماد على قوى محلية داخلية خلال المواجهة المباشرة، وذلك يتطلب منا تعزيز الوحدة الوطنية الداخلية وخصوصاً عبر المعالجة المسؤولة والشجاعة للمشكلات الاقتصادية –الاجتماعية وضرب قوى النهب والفساد والتي هي موضع رهان للعدو الخارجي على الدوام، ولا شك أن خيار المقاومة والمواجهة سيهزم في طريقه نحو النصر كل أعداء الداخل والفاسدين وأنصار الليبرالية الجديدة المتوحشة.

إن شعوب الشرق العظيم أصبحت تدرك أن ضرورة تعزيز وتطوير التضامن الكفاحي فيما بينها هو الطريق الوحيد لتحقيق النصر ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية التي تستهدفها بالتفتيت والهيمنة ونهب ثرواتها، وأفضل ضمانة لدرء المخاطر والمخططات الإمبريالية الاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية، الأمر الذي يضع على جدول أعمال الحكومة بشكل ملح تغيير منطق السياسات الاقتصادية بشكل جذري وأهمها إعادة الدعم الحقيقي للزراعة لأنها الرافعة الحقيقية لاقتصادنا وإعادة دعم المازوت لأنه عصب الحياة على المستوى الزراعي والصناعي والاجتماعي أيضاً

إننا نثق بالتاريخ الوطني الكفاحي لشعبنا وقدرته على الانتصار في المواجهة القادمة ضد قوى الإمبريالية والصهيونية عبر خيار المقاومة الشاملة نحو تحرير الجولان ودحر قوى العدوان في المنطقة وهذا النصر يتحقق بتوحيد وتوطيد الوحدة الوطنية الداخلية..

من هنا يتبين أن وحدة الشيوعيين السوريين ضرورة موضوعية ومهمة وطنية تقع على عاتق كل شيوعي من أجل كرامة الوطن والمواطن

كل عام وأنتن بخير وليبقَ درب النضال ولنبقَ معاً على هذا الدرب..

عاش نضال الشعوب في وطننا العربي وفي العالم كله..

عاش نضال المرأة العالمي..

وبعد ذلك كان لفرقة السنابل بقيادة الرفيق أبو مكسيم دورها في إمتاع الجمهور شيباً وشباباً من خلال الأغاني الوطنية والثورية التي قدمتها الفرقة، لتمتلئ ساحة الاحتفال بالرايات الحمراء تحملها أيادي من رقصوا طربا وحماسة..

وكما عودتنا القاضية الشاعرة مفيدة نعمة في كل عام، فقد ألقت بعضاً من قصائدها الوطنية التي حثت فيها على الوحدة الوطنية والارتقاء إلى الفعل المقاوم لأن هذا الزمن زمن انتصار الشعوب واندحار الطغاة..

كما تخلل برنامج الحفل فقرة المسابقات وتقديم الهدايا التي قدمتها الرفيقة رولا.. بعد ذلك كان للأغاني الشعبية نصيب مع المطرب الواعد جورج بنود يرافقه على الأورغ يزن اسبر، حيث ترافق ذلك مع عقد حلقات الدبكة..

المكتب التنفيذي لمجلس مدينة منبج مازال معطلاً..

مدينة منبج مصابة بالشلل

منذ سبعة شهور وحتى لحظة إعداد هذه المادة لم يعقد المكتب التنفيذي لمجلس مدينة منبج أي اجتماع لأسباب غير معروفة.. وبالتالي فإن مصالح وأعمال المواطنين في مدينة منبج المتعلقة بمجلس مدينتهم، ما تزال معطلة طوال هذه الفترة.

ومن الضروري التأكيد هنا، أنه مهما كانت الأسباب التي تعيق اجتماع المكتب التنفيذي، فلا يجوز أن تتوقف مصالح المواطنين أو تُعرقل لأسباب لا علاقة لهم بها، فمن المعروف أنه في ظل ظروف من هذا النوع، لا يمكن لمعاملة سواء كانت تتعلق بعدادات المياه أو الكهرباء أو رخص البناء أو معاملات نقل الهاتف..إلخ.. أن تخرج من مبنى البلدية موقعة من المسؤولين المعنيين، فلماذا يستمر هذا الخلل الكبير؟؟

وكانت قاسيون قد نشرت في عددها رقم /٤٢٧/ بتاريخ ٦/١١/٢٠٠٩ مطالبة أهالي منبج لوزارة الإدارة المحلية ولمحافظة حلب بالتدخل الفوري لحل هذه المشكلة، إلا أنه وبكل أسف لم يصل قاسيون أي رد من الجهات المعنية حول هذا الموضوع الحساس، ولم يجر أي تحرك فعلي على أرض الواقع. وعليه، فإن أهالي مدينة منبج يكررون مطالبة المسؤولين عن الأمر في وزارة الإدارة المحلية، ومحافظة حلب، المبادرة لحل هذا الموضوع دون تباطؤ أو تلكؤ، ومحاسبة المقصرين، والإيعاز الفوري لعقد اجتماع مجلس مدينة منبج ومكتبه التنفيذي ليتسنى للمواطنين تسيير أعمالهم.

■ م. أبو عذاب - منبج



الصرف الصحي بحماة.. رد وتعقيب

وصل إلى قاسيون كتاب من المهندس سمير العبد الرزاق مدير الشركة العامة للصرف الصحي في محافظة حماة رقم /٤٤١/ص بتاريخ ٦/٣/٢٠١٠، متضمناً الرد على ما نشر في صحيفتنا بالعدد رقم /٤٤٢/ تاريخ ٢٧/٢/٢٠١٠ بعنوان: «اجتماع ساخن لمجلس محافظة حماة» نورده كاملاً..

«السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون المحترم

إشارة إلى ما نشره في صحيفة قاسيون بعددها رقم /٤٤٢/ تاريخ ٢٧/٢/٢٠١٠ تحت عنوان (اجتماع ساخن لمجلس محافظة حماة - شركة الصرف الصحي بحماة تحت المجهر).

نبين ما يلي:

اجتماع مجلس المحافظة تم في الشهر الأول من عام ٢٠١٠ وليس كما ذكر في الصحيفة في الشهر الثاني.

طرح السادة الأعضاء موضوع محطتي المعالجة في حماه والسلمية نوضح ما يلي:

محطة المعالجة بحماة: تم سحب الأعمال من شركة أوتو الألمانية لعدم تنفيذ التزاماتها العقدية وقامت وزارة الإسكان والتعمير بالإعلان عن تنفيذ الأعمال المتبقية ثلاث مرات ويتم الآن اتخاذ الإجراءات للإعلان للمرة الرابعة حيث أن المحطة وضعت بالخدمة عام ٢٠٠٥ ولكن الحمأة تصب في سرير نهر العاصي بسبب إعلان شركة هانس بروشر الألمانية (الجهة المنفذة لأعمال منشأة الحماة) عن إفلاسها في أواخر عام ٢٠٠٧ وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد بالتراضي مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لتنفيذ أعمال الحمأة، وتم الاتفاق على الأسعار ورفعت للوزارة في الشهر الثامن عام ٢٠٠٩ لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد حيث أن الحمأة تصب في النهر بناءً على موافقة لجنة الإنجاز برئاسة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات بعد موافقة اللجنة المشكلة بحدود /٣٠٪/ واللجنة الفنية مشكلة من وزارة الإسكان والتعمير آنذاك ومحافظة حماه ومديرية البيئة والفنيين في الشركة العامة للدراسات والاستثمارات الفنية والمختصين من جامعة البعث قسم الهندسة بمحضرهم رقم ٧/٢٥/٣٨٩ تاريخ ١٨/٦/٢٠٠٣.

وحول ما طرح بقيام بعض المعامل بصرف منصرفاتها إلى شبكة المجاري العامة والتي تصل في النهاية إلى المحطة وخاصة معمل زيوت حماة، فقد تم مراسلة المحافظة ووزارة الإسكان والتعمير والتي بدورها خاطبت رئاسة مجلس الوزراء الذي أحال الكتاب إلى وزارة الصناعة، ولو أن السيد الصحفي راجع الشركة لتم إطلاعه على أكثر من خمسة وعشرين كتاباً لهذه الغاية بدلاً من أن يكيل الاتهامات يميناً ويساراً إلى إدارة الشركة. وحيث تم تشكيل لجنتي تفتيش بيني في المحافظة من قبل السيد محافظ حماة، وتقوم اللجنتان بإجراء التفتيش الدوري على المنشآت ومن ثم بمراسلة المحافظة لهذه الغاية.

وفيما يخص التحاليل التي تم إجراؤها في مخبر المحطة والتي أشار كاتب المقال أنها هدر للمال العام، فإن التحاليل ضرورية لعمل المحطة ولا تعتبر هدراً.

محطة المعالجة بالسلمية: أثار الصحفي بأن محطة المعالجة بالسلمية خارجة عن الخدمة منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية تاريخه. في هذا الجانب نوضح: تم طلب توسيع محطة المعالجة بسبب زيادة عدد السكان حيث أن المحطة أدخلت في الاستثمار عام ١٩٩٣، وهي مصممة لمعالجة /٤٠٠٠ م٣/ يومياً وحالياً يصلها حوالي /٨٠٠٠ م٣/ يومياً والمحطة لم تتوقف عن العمل أثناء تنفيذ أعمال التوسع وحصل بعض الـ..(غير واضح) في تنفيذ الأعمال بسبب بعض التقارير من العناصر غير المسؤولة والتي هدفها عرقلة العمل وبجهود مشكورة خلال عام ٢٠٠٩ من وزير الإسكان والتعمير حلت هذه الإشكالات وحالياً تم الانتهاء من الأعمال وتم البدء بالتشغيل التجريبي.

وكان الأجدر من الصحفي مراجعة الشركة لإطلاعه على كافة الوثائق.

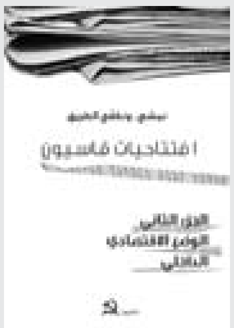
فيما يتعلق بإبعاد المدير العام للشركة العامة للصرف الصحي معاونه المهندس (م.ح) والذي يمتدحه كاتب المقال بشكل واضح.. لو أن كاتب المقال قام بزيارة إلى الشركة لأطلعه على بعض الوثائق المغايرة لما طرحه. وإن إبعاد المعاون تم بناء على تقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية الذي يحمل الرقم ١٣٣/ق تاريخ ١/١٠/٢٠٠٧ وكتاب السيد وزير الإسكان والتعمير رقم /٢٣٢٩/ تاريخ ٥/٥/٢٠٠٩ والمتضمن تكليف المدير الفني بمهام معاون المدير العام بدلاً من المهندس (م.ح) وحيث أن تكليف معاون المدير العام في صلاحية الوزير.

فيما طرحه كاتب المقال بموضوع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش فيما يتعلق بتغريم المدير العام السابق ولجنة المناقصة آنذاك /٣٠٠/ ألف ليرة سورية، نوضح بأن التقرير صادر عن الجهاز المركزي للرقابة والمالية وليس كما ذكر في المقال، وتم الاعتراض على التقرير بموجب كتاب الشركة رقم ١٩٤١/ص.م تاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٩، وحين صدور النتائج يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة، علماً أنه لا يوجد أي مساءلة قانونية للمعاون الجديد كما ذكر في المقال، وهذه المواضيع قد أثيرت سابقاً وتم الرد عليها، ونشر الرد في الصحف الرسمية، وكأن كاتب المقال لا يقرأ هذه الصحف وإنما يعتمد على العناصر غير المسؤولة والتي تعمل من وراء الكواليس من أجل عرقلة العمل، وكان من الأجدر للصحفي أن يتحقق مما يكتب قبل نشر أي مقال، علماً بأن كافة العناصر في الشركة من رأس الهرم حتى أدنى مرتبة وظيفية تقوم ببذل أقصى الجهود لدفع الشركة إلى أمام وليس أدل على ذلك من تنفيذ خطة عام ٢٠٠٩ بنسبة /١٣٣٪/».

تعقيب

نشكر المهندس سمير العبد الرزاق مدير الشركة العامة للصرف الصحي في محافظة حماة على رده، ونبين له أن كل ما أثارته صحيفتنا، وما تفضل بالرد عليه، يبقى قيد المتابعة وللحديث صلة

افتتاحيات «قاسيون» في كتابين



أصدرت جريدة «قاسيون» كتابين يتضمنان المقالات الافتتاحية للجريدة، وقد خصص أحدهما للوضع السياسي الداخلي، بينما خصص الثاني للوضع الاقتصادي الداخلي، وكلاهما يغطيان افتتاحيات الأعداد ما بين (١٤٩ – ٤٣٣). يطلب الكتابان من الموزعين المعتمدين للجريدة.

مهندسو التعليم المفتوح.. بلا فرز أو تعيين



وصلت إلى قاسيون الرسالة المطلبية التالية:

«نحن خريجو هندسة استصلاح واستزراع الأراضي نرجوكم أن تساعدونا في طرح مشكلتنا، والتي تُختصر بعدم قيام الجهات المعنية بتعييننا وفرزنا مع زملائنا خريجي التعليم النظامي..

فقد صدر المرسوم رقم ٣٨٣ بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠١ القاضي بإحداث التعليم المفتوح، تم إحداث قسمنا في كلية الهندسة الزراعية بجامعة البعث قسم (استصلاح واستزراع الأراضي الجافة والشبة الجافة)، وقد شجعنا على التسجيل فيه القرار رقم (٥٠) الصادر عن رئاسة مجلس التعليم العالي بتاريخ (١٧/١١/٢٠٠٣)، والدكتور هاني مرتضى، المتضمن مساواتنا بزملائنا في بقية أقسام الهندسة الزراعية وبكل الحقوق التي يتمتع بها زملاؤنا في التعليم العادي. وبعد تخرجنا وانتسابنا إلى نقابة المهندسين الزراعيين فوجئنا بعدم فرزنا أسوة بزملائنا في التعليم العادي، بالرغم من حاجة المشاريع والمؤسسات الكثيرة القائمة لاختصاصنا.

كما أن السيد رئيس مجلس الوزراء أكد بكتابه رقم ١/٧٠٨٢ على ضرورة تطبيق الأنظمة النافذة جواباً لكتاب التعليم العالي الذي طلبت فيه التوجيه لاعتماد شهادات الطلاب الخريجين من مختلف اختصاصات وبرامج التعليم المفتوح..

ونسأل: هل هناك أنظمة نافذة تطبق سوى المرسوم ٣٨٣ للعام ٢٠٠١ والقرار ٥٠ الصادر من مجلس التعليم العالي بتحويل من المرسوم المذكور؟ مع العلم أن أعداد الطلاب المتخرجين من هندسة استصلاح الأراضي لا يتجاوزون ٢٠٠ خريج، وأن قسمنا لا يوجد قسم موافق له في التعليم النظامي، ولا يوجد لنا مسابقات مادامت الحكومة تقوم بفرز المهندسين سنوياً»..

إن قاسيون تضم صوتها إلى صوت هؤلاء الخريجين، وتطالب الجهات ذات الصلة بتنفيذ مطلبهم العادل، خصوصاً وأن البلاد بأقصى حاجتها إلى جميع الكفاءات الوطنية..

بيع الكلى والقرنيات والأولاد في ريف حلب الفقير.. تل الزرازير نموذجاً

يوسف البني

ليست مفاجأة أن يلجأ الناس في ريف حلب الفقير، وخصوصاً في تل الزرازير، والمعصرانية، وحارة الشحادين، إلى بيع أعضائهم، فقد توسعت ظاهرة الفقر وتعمقت خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، لدرجة أن بعض الدراسات الاقتصادية أكدت أن أكثر من ٣٠٪ من المواطنين السوريين قد أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر ويقبعون في ظله، أي أن هناك أكثر من ستة ملايين مواطن يفتقرون إلى الحد الأدنى لدخل الفرد حسب المقياس السوري لدرجة الفقر، والبالغ ثلاثين دولاراً فقط، أي ما يعادل ١٤٩٥ ل.س شهرياً. ورغم الانخفاض الشديد في الحد الأدنى لمقياس درجة الفقر، يبدو الرقم في أعداد الفقراء في سورية كبيراً جداً، مع أنه لا يمكن أن نتخيل أن مبلغ الثلاثين دولاراً يمكن اعتباره عتبة مناسبة لمواجهة الفقر، حيث تحتاج الأسرة التي يبلغ متوسطها خمسة أفراد، إلى أكثر من خمسة أضعاف هذا المبلغ أجراً لمسكن متواضع في الشهر الواحد، وهذا يعني أن عدد الفقراء في سورية يمكن أن يكون أكبر من هذا الرقم بكثير.



في ظل غياب برامج التنمية الحقيقية ارتفعت الأسعار وازدادت تكاليف الحياة وتعقدت عملية الحصول على لقمة العيش، بينما المستوى المعيشي الموعود بالتحسن تراجع إلى الوراء بشكل كبير

ومن بين ستة الملايين فقير هناك أكثر من مليوني مواطن يعيشون تحت الحد الأدنى لدخل الفرد، ولا يستطيعون الحصول على الغذاء الذي يكفل لهم استمرار المعيشة ويسد احتياجاتهم الأساسية من السلع والخدمات. والأخطر أن هذا الرقم مرشح للزيادة في ظل السياسات الاقتصادية التي تسبب انهيارات يومية في الحياة المعيشية، خصوصاً مع غياب البرامج الجادة التي تهدف للتنمية الاقتصادية الشاملة، واستمرار تفشي نماذج اقتصاد الفساد والانتهازية، وسيطرتها على مفاصل الاقتصاد الحيوية، ما سيفتح الباب واسعاً لدخول شرائح جديدة من المواطنين السوريين إلى دائرة الفقر التي تتسع يوماً بعد يوم لتكوين شريحة واسعة من المهمشين..

بيع أعضاء الجسم

انطلاقاً من هذا الواقع المؤلم لجأ عدد من المواطنين لبيع ما لا يباع في سبيل الحفاظ على الرمق المتبقي من حيواتهم المريرة، فقد نَمَت إلى «قاسيون» بعض الأخبار حول أساليب جديدة لتأمين مصادر دخل عالية للمقترين يلجؤون إليها للبقاء على قيد الحياة، وهي بيع أعضائهم..

وللوقوف على حقيقة هذا الوضع المفجع الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بعد العيش طويلاً تحت وطأة الفقر والعوز، بوصفه شكلاً من أشكال التحايل والالتفاف على الأزمات لتأمين لقمة العيش، جالت «قاسيون» في بعض الأحياء والقرى الفقيرة في محافظة حلب وريفها، وتساءلت مع الكثير من المواطنين عن اللجوء لهذا الأسلوب لتأمين لقمة العيش اليومية، فكانت لنا اللقاءات التالية:

ـ أبو عبد الله رب أسرة مكونة من سبعة أشخاص يعيشون في غرفة لا تتجاوز أبعادها ٣,٥ ×٢,٥م، وهي نموذج لسكن الكثير من الأسر في هذا الحي، وقد تزوج ابنه البكر بعد إنهاء خدمته العسكرية، ما اضطره إلى أن يبني له غرفة فوق الغرفة القديمة، ولا ندري بأية أعجوبة قد اخترع لها درجاً، لا يكاد يتسع لك حتى لو صعدت بشكل جانبي، فإن حوافه تضيق عليك من الجانبين. حدثنا أبو عبد الله عن حياته قائلاً: «هذه حياتنا كما ترى، ومعيشتنا هنا مثل كل أهالي المنطقة يوم نأكل ونجوع عشرة، وفي الشهر الماضي أمضينا أكثر من ثلاثين يوماً نتناول الخبز والشاي فقط، على ثلاث وجبات يومياً، فأنا أعمل دهَّاناً وقد تعرضت لإصابة، وليس هناك من ضمان أو أمان، وكل أهالي الحي يعملون في المهن الحرة، وإذا اشتغلوا يوماً أكلوا، وحين ينقطع الشغل يصومون لأيام طويلة، وابني البكر تسرَّح من الجيش، وزوَّجْتُهُ كي أفرح به، ولكنه لم يجد عملاً يأكل منه أو يعيلنا به، ومع ذلك فنحن أفضل حالاً من كثير من الأسر في الحي، والحمد لله...»

ثم استطرد أبو عبد الله بغصة حارقة: «هناك الكثير من أهالي الحي لجؤوا إلى طرق تعتصر لها القلوب ألماً وحسرة، للحصول على مردود يؤمن لهم لقمة العيش، فالكثير من جيراننا سافروا إلى مصر وباعوا كلية، وقبضوا ثمنها لكي يعيشوا، وفي البداية باع جارنا كلية بمليون ليرة سورية، ثم بعد فترة قال لنا جار آخر إنه باعها بـ٨٠٠ ألف ل. س، أما اليوم فالذين يذهبون إلى مصر يبيعون الكلية بـ٣٥٠ ألف فقط. وليس بيع الكلى فقط، بل إن هناك اثنتين من جاراتنا أيضاً سافرتا إلى مصر، وقد كانتا حاملَين وعند الإنجاب باعتا الطفلين واحداً بـ٨٠٠ ألف، والآخر بمليون و٢٠٠ ألف ليرة سورية، والآن هناك الكثير من جيراننا قد قرروا السفر إلى مصر لبيع كلاويهم ليتمكنوا من تأمين لقمة العيش، الحياة والله قاسية، ولا يجبرك على المر إلا الأمر...».

ـ إحدى المواطنات شرحت لنا الظروف القاسية التي يعيشها أهالي المنطقة في مختلف نواحي الحياة، من قصور الخدمات في البنية التحتية بشكل عام، وفي متطلبات الحياة المعيشية اليومية بشكل خاص، فقالت: «إن أهالي المنطقة هنا يعيشون المعاناة نفسها، وتجمعهم قساوة الظروف الحياتية، ففي كل بيت تجد أن أكثر من عشرة أشخاص يعيشون في غرفة واحدة، وهي غالباً غير صالحة للسكن الإنساني، ومن بين هؤلاء الأشخاص العشرة تجد على الأقل اثنين أو ثلاثة منهم يعانون من أمراض وعاهات دائمة، نتيجة سوء التغذية. وإن مجرد النظر إلى سكن الأسر في هذه المنطقة، أو مجرد رؤية الناس الهزيلين كافية لتعبر لك عن مدى بؤسنا وشقائنا، عندنا الكثير من حملة الشهادة الثانوية ولكنهم لم يستطيعوا إتمام تعليمهم لسببين قاتلين، الأول هو الأحوال المادية الضيقة وانعدام توفر مصاريف الدراسة، وثانياً السياسة التعليمة التي ضربت رقماً قياسياً على كل دول العالم في معدلات القبول الجامعي، فانحرمنا من التعليم ولا نجد عملاً نقتات منه».

ـ أبو حسين قال بشكل مختصر ولكن بحسرة كبيرة: «الحمد لله مستورة، يوم نأكل وعشرة نجوع، ولكننا لم نضطر لبيع أعضائنا حتى الآن رغم أن أغلب الأيام نمضيها ثلاث وجبات من الخبز والشاي فقط، أما المؤونة فلا نعرفها ولا تدخل بيتنا، ومنذ زمن طويل لم نر الجبنة أو اللبنة أو الزيتون، ولا حتى الزيت والزعتر، واللحمة أصبحنا نراها في الأحلام فقط، وقد نأكلها مرة في السنة إذا تصدق بها أحد علينا، والناس هناك تبيع أولادها أو أعضاء من جسمها حتى تعيش، الله يتلطف بنا».

معاناة في مختلف جوانب الحياة

توجهت «قاسيون» إلى طبيب في الحي عرف عنه أنه طبيب الفقراء والمساكين، وسألناه عن الأحوال المعيشية العامة لأهالي الحي فأجاب: «إن الكثير من المواطنين يعانون من الفقر الشديد، ولا يرتادون عيادة الطبيب إلا في الحالات الشديدة جداً، ويكون الوضع الصحي على درجة كبيرة من الخطورة. وقد انتشرت في السنوات الأخيرة حالات التهاب المجاري البولية والحصيات في الكلية وتكلسات في الحالب والمثانة، والتهابات إنتانية في الجهاز الهضمي، وهذا نتيجة التلوث الشديد في مياه الشرب بعد أن كانت مياه حلب عذبة جداً».

وفي سؤال عن كيفية الحصول على الموارد لتأمين لقمة العيش اليومية، باعتبار أن هناك ظاهرة فقر شديد في المنطقة، أجاب: «العديد من الناس يقتصرون في غذائهم على الأغذية قليلة القيمة الغذائية والمادية، ويكون ارتيادهم لعيادة الطبيب بالدَّين، والحصول على الدواء من الصيدلية بالدَّين، وأنا أعرف أطباء وصيادلة قد فتحوا سجلات خاصة للدَّين، ويكون هذا الدَّين غالباً في عداد المنسيات، وهناك بعض الحالات التي تشير إلى فاجعة حقيقية، حيث عرض عليَّ بعض المرضى أنهم مستعدون لبيع كلية لقاء مبلغ ينقذهم ولو لفترة من براثن الفقر المدقع، علماً أن بعضهم كان إلى فترة قريبة من الميسورين مادياً، وقد طالتهم يد الفقر في جملة الشرائح الكبيرة التي انضمت لجموع الفقراء».

المواطنون.. يبيعون أولادهم وأعضاء من أجسامهم لتحسين مستوى معيشتهم.

البحث في الأسباب

لا نستطيع تجاهل دور الحكومة في رفع معدلات الفقر، التي أدت بدورها إلى اضطرار شريحة لا يستهان بها من الشعب السوري إلى بيع أعضائهم أو أولادهم، من خلال عدم زيادة التنمية، الأمر الذي أعطى نتائج عكسية للأهداف المعلنة، فارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية والتموينية بشكل جنوني، وازدادت تكاليف الحياة المعيشية اليومية بشكل مرهق للمواطن السوري، وتعقدت عملية الحصول على لقمة العيش، بينما المستوى المعيشي الموعود بالتحسين تراجع إلى الوراء بشكل كبير، بسبب تراجع معدل النمو السنوي في الناتج الإجمالي المحلي، وعدم عدالة توزيع الدخل، ما يدل على أن التحولات الاقتصادية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة لم تكن في مصلحة الفقراء. وتشير بيانات حصص الشرائح السكانية من الإنفاق العام للأسر، إلى وجود تباينات كبيرة، وعدم العدالة في توزيع الإنفاق بين أفراد المجتمع. حيث بلغت حصة أفقر ١٠٪ من السكان ٣٪ فقط من مجموع الإنفاق، بينما بلغت حصة أغنى ١٠٪ من السكان نسبة ٣٠٪ من مجموع الإنفاق.

جرت الدراسات على ١٠٠ قرية في سورية تعيش تحت خط الفقر وفي ظروف مأساوية مزرية، منها ٥٢ قرية في ريف حلب، منها جفر منصور، الفارات، طاط، مغيرات شبلي، مبتين، جنيد، خان طومان، صقلايا، سيفات، كفر صغير، بشنطرة وغيرها، و١١ قرية في محافظة الحسكة منها مركدة، عجاجة الشرقية، سبع سكور غربي، غزالة، سليمة، أم الفرسان، حامو، مخروم، وأبو شاخات، و١٣ قرية في كل من محافظتي إدلب والرقة، و٥ قرى في اللاذقية، و٥ قرى في ديرالزور هي الدحلة، المسرب، المعيشية، الجيعة وزغير شامية، وقرية واحدة في حمص. فمحافظة حلب هي الأفقر، وخاصة حزام الفقر المحيط بالمدينة مثل كل أحزمة الفقر في المدن الكبرى، بالإضافة إلى القرى في الريف الفقير، حيث وصل الفقر إلى أكثر من ضعفي المتوسط الريفي العام، وإلى ثلاثة أضعاف مستويات الفقر في المناطق الحضرية.

هل القادم أعظم؟!!

هكذا هو الأمر إذاً!! سوق تجارة الأعضاء تخضع أيضاً لقانون العرض والطلب، وبما أن العرض قد ازداد مع اتساع ظاهرة الفقر وعمقها، فإن الثمن قد انخفض، فهل سيأتي يوم نبيع فيها عضواً من جسمنا لقاء قوت يوم واحد فقط؟!!

لقد غابت الشفافية عن طريق التعاطي الحكومي مع مشكلة الفقر، وأدى ذلك إلى هذه الانعكاسات السلبية والكبيرة، واللعب بالأرقام وإدعاء نمو وهمي وغير حقيقي خلق واقعاً مأساوياً، وإن أية خطة لا تأخذ بعين الاعتبار وبشكل جدي التحديات الماثلة، ستكون خطة فاشلة، والاستثمارات الريعية التي لا تقدم قيمة مضافة هي استثمارات لمصلحة أصحابها فقط، ولا يمكن أن تنعكس نمواً على عموم المواطنين.

الحقيقة الناصعة هي أن المواطن السوري على موعد مع تحديات شرسة، تسحب منه أبسط مقومات الحياة، وتضعه وجهاً لوجه أمام تحديات مجهولة المعالم ومستقبل مظلم قاس، في ظل قصور برامج التنمية الاقتصادية، والمواطن له حقوق أساسية يجب أن يحصل عليها، وهي الحد الأدنى من الاستقرار الذي يضمن استمرار معيشته ومساهمته في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية...

■■



ارتفعت معدلات الفقر في سورية بشكل خطير، فكيف ستحمي مواطنيها في الخطة الخمسية القادمة؟! وهل ستكون هناك برامج جديدة لمعالجة الأزمات؟!

مطبات

أمهات ليوم واحد

كعادته، ينهض فينيق من نومه الشتوي، يخلع عنه الطين والبرد من شهور الغور في طمي البلاد، كعادته يستيقظ، كعادته يذكرنا بالربيع الذي يمارس فينا حياة النهوض، فينيق الذي يسهر على إفاقتنا من غفوة البلادة.

أما نحن، فكعادتنا نروح مع تحرره، ونختال من دفء يخلع عنا أردية مستعارة، وأرواح غلفها الدخان المتصاعد من مدافئ ساكنة كالموت، وحارّة كجهنم، ونهيم من نسمة مسائية تقذف ما بقي من شعرنا على وجهنا المحتقن، وهواء يدور في صدرنا الذي يتسع حد التنفس.

فينيق الذي لا يحب الشتاء، يستيقظ مرتاحاً من سرير الأرض المبللة، يبحث عن أشباهه، عن كائنات قادرات على الانبعاث من جديد، ولودات حرائر، كائنات تمنح دون أن تدري، فلا يجد سوى نساء الأرض، الثدييات الناطقة، كعاملات النحل، كإناث البجع التي تشق صدورها على الصخر لتطعم جوعاها، صائدات كلبوات تركن الذكور حراساً على الغابة، كالسلمون الذي يشق الماء عكس التيار من عذب إلى مالح إلى عذب كيما تضع بيوض الحياة لدورة جديدة.

الليلة يتهاوى الشتاء، تخذله الغيوم السوداء، والجبال المنتظرة، ويتسلل الدفء المتواري من برد ومطر وريح، الليلة يصيح الفينيق بكل أشباهه استيقظت العطايا والشمس والخصوبة، أمهات لا ينتظرن الرجال على السرائر، ولا حمام يهدل من حمى البلوغ، ولا قطط تموء من ألم النشوة، ولا ذباب يعلو على بعضه كي يرث القذارة.

الليلة خصوبة من أجل الخصوبة، ابتهالات دون أيد خشنة، صهوات بيضاء دون ذعر المطارحة الثنائية، انفراد بالخلق والعطاء، عطاء دون رجال وذكور وملوك ومثيرات مصطنعة، الليلة إعلان عن ربوبية واحدة للأم العامرة بشوق إلى الحمل والاستمرار، بلوغ الوله دون وصال، إنتاش بغبار الطلع تحمله الريح فقط، استيقاظ دون مداعبة، ومتعة لا منتهى لها.

لكننا الليلة نرى أيضاً بعين ليست أسطورية، بعين ترى الأمر على حاله دون حلم، ودون غرق في الفكرة، ودون أن يلهينا الفينيق اليقظ عما صنعنا بأشباهه...

ناديا المطلقة مع ابنتين، الموظفة التي تمسك بخوف عفتها من نظرات الجنس والجوع، الأم التي تدرس النشيد الوطني، وجدول الضرب، والممانعة ضد الشرقي الذي لم تمنعه شهاداته ومبادئه الكاذبة عن الحرية والمساواة من ضربها بكفه الخشنة، العاشقة الخائفة من رجل آخر، الجائعة المحرومة على سرير فوضوي وقماش حار.

مريم الخمسينية على الرصيف، تبيع ما يأتي ببعض المال لأيتام يتضورون من الوحدة، على الرصيف يمر الرجال الذكور، الرجال المتكالبون على أية قطعة لحم مثيرة، المنافسون من الفقراء، المتبرجات اللواتي يجمعن المال من غنج ودلال....ومريم البائعة والأم والرهينة.

الخبز المشروح، اللبن المصفى، التين اليابس، قمر الدين المغلف برائحة قديمة، أم حسن عجوز على قارعة شارع الشعلان تمارس قرويتها، رائحة من زمن أدركناه، ويعتقد الأبناء أنهم من (فلكلور) قديم، لكنها رائحة أرحام حملتنا، لحم أمهاتنا المصنوع هناك من تراب القرية ورائحتها.

ثمة من تصل البيت لتسقط على أقرب أريكة من الباب، العاملة التي أصابها (الديسك)، ولوت عنقها (المناقير)، وأقعدتها الدوالي، خلف الآلة التي تنتج اللباس والبلاستيك، المطابع، الإسفنج، الأدوية، الأحذية..ثم ترضع حليب الحياة لوليد عائد من حضانته.

المحامية، الشاعرة، المدافعة عن حقوق الإنسان، المدرسة والعاملة، المشردة والمتسولة، المطالبة بتغيير قانون الأحوال الشخصية، الصحفية، العابثة على الشبكة العنكبوتية، اللعوب المراوغة، المجرمة والقاتلة، الذبيحة وضحية الشرف، المغتصبة و قتيلة السفاح، القاصر والمراهقة، الطفلة والرضيعة..أمهات صنعناهن من ذكورتنا المتعالية، من خديعتنا لهن بالحرية والمساواة، من عبثنا بأنوثتهن برذيلة العمل، من حقدنا عليها كآلهة علينا لآلاف السنين..فذبحناها بيدها.

كل عام وأنت أمنا.. يا شبيهة فينيق والسمندل..يا عارنا.

■ عبد الرزاق دياب

الحكومة تسعى لجعل القطاع الكهربائي دجاجة تبيض ذهباً في جيوب المستثمرين

◄ حسان منجه

في خطوة دفاع جديدة عن مصالح المستثمرين وأرباحهم يينتهجها الفريق الاقتصادي بدلاً من الالتفات لمصالح الاقتصاد الوطني والمواطنين على حد سواء – هدف ومقصد أية سياسات حكومية متبعة -، دعا النائب الاقتصادي عبدالله الدردري خلال المؤتمر الوطني للطاقة للنظر إلى قطاع الطاقة ليس بصفته ملبياً لاحتياجات الاقتصاد السوري فقط، وإنما باعتباره أمراً ضرورياً للاستثمار... وبرؤى تبشيرية لاحتمالات جديدة في مجال رفع أسعار المشتقات النفطية محلياً، ولفت الدردري إلى استحالة الاستمرار بنظام التسعير الحالي للطاقة. فالنائب الاقتصادي يخلق حاجزاً وهمياً بين حاجة الاقتصاد من جهة والمواطن السوري من جهة آخرى، وكأنهما في حالة تنافس وتناقض، بينما تؤكد السياسات الاقتصادية التي تتخذها كافة دول العالم - على اختلاف اتجاهاتها – أنها لا تهدف في النهاية لخدمة الاقتصاد الوطني، بل إنها تسعى دائماً لترسيخ أقدام ومصالح شريحة أو طبقة اجتماعية، حيث تصب جميع الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة في خدمة مصلحتها، كما أن النائب الاقتصادي يسعى لرفع أسعار الطاقة بهدف تشجيع المستثمرين على الاستثمار في مجال الكهرباء وغيره من حوامل الطاقة دون أن يأبه لما لذلك من آثار سلبية على مختلف شرائح الشعب السوري، وجل اهتماماته جعل هذا القطاع الخدمي دجاجة تبيض ذهباً في جيوب المستثمرين عرباً كانوا أم أجانب.

دعوة ضد الفقراء

تؤكد أرقام وزارة الكهرباء أن وسطي تكلفة وحدة الطاقة الكهربائية المباعة تساوي ٣,٠٨ ل س/ك و س، حسب أسعار الوقود في السوق المحلية، وتقدر بحوالي ٦,٧٨ ل س/ك و س حسب أسعار الوقود العالمية، في الوقت الذي يوضح فيه الجدول التالي أن وسطي مبيع ك و س من الكهرباء يقدر بنحو ٢,١٦ ليرة سورية، والتي تساوي ٧٠٪ من تكلفة إنتاج الكيلو الواط ساعي، أي أن الفارق بين تكلفة الإنتاج بالأسعار المحلية والمبيع لا تتجاوز ٨٠ قرش س/ك و س، كما أن التشريح البانورامي للاستهلاك يؤكد أن ٥٠٪ المستهلكين المنزليين(الأقل استهلاكا، والأكثر فقراً)، هم الذين توجه ضدهم دعوة رفع أسعار الطاقة والكهرباء محلياً من قبل النائب الاقتصادي، كما أن وسطي مبيع ك و س للـ٥٠٪ الأخرى من المستهلكين المنزليين تصل إلى أربع ليرات للكيلو الواط، أي أنهم يحققون فائضاً مالياً – قياساً بتكلفة الإنتاج – قادراً في أسوأ الأحوال على تغطية جانب كبير من قيمة الكهرباء «المدعوم»، علماً أن الاستهلاك المنزلي لا يتجاوز حسب أرقام العام ٢٠٠٨ حوالي ٣٨٪ من مجمل الاستهلاك الكهربائي في سورية، أي أن الفوائض التي تدفعها القطاعات الأخرى على استهلاكها من الكهرباء (قطاع الصناعة، التصدير) قادرة على تحقيق التوازن النسبي مقابل الدعم المقدم للاستهلاك المنزلي.

لمَ لا نحاسب الفاقد الكهربائي؟!

فَاقد الطاقة الكهربائية الإجمالي (الفني وغير الفني)، هو حاصل طرح الطاقة المعدة للاستهلاك مقارنة مع مبيعات الطاقة لجميع المشتركين، والذي يبلغ ٢٦٪ حسب الأرقام الأخيرة لوزارة الكهرباء مقارنة مع ٣٥٪ في العام ١٩٩٣، أي أن الفاقد لم ينخفض بالدرجة الأولى بشكل كبير خلال ٢٠ عاماً الماضية، رغم كل ما يقال عن خطط ومشروعات ودراسات محلية وعالمية لتخفيضه، وتؤكد الأرقام الرسمية أن كل ١٪ من الفاقد الكهربائي يكلف الدولة ما يزيد عن /١٠٠/ مليون دولار ، ويوفر حوالي ٥٠٠ مليون ك.و.س، أي أن تكلفة الفاقد الإجمالية تصل إلى ٢,٦ مليار دولار (١٣٠ مليار ليرة سورية)، وذلك مقابل حوالي ٣٠ مليار ليرة العجز المالي لوزارة الكهرباء نتيجة الفارق بين تكلفة الإنتاج والمبيع لعام ٢٠٠٨ عند احتساب الوقود بالأسعار المحلية.

مقياس عالمي ولكن..

إن المبررات التي تتداولها بعض الأوساط الحكومية بدءاً من القول: إن التعرفة الكهربائية المعمول بها غير مجدية ولا تتوازى مع تكلفة الإنتاج، أو إننا الدولة الوحيدة التي تتعامل بهكذا تعرفة منخفضة، والدعوة لرفع أسعار الطاقة المباعة محلياً، ما هو إلا حلقة جديدة من الهجوم غير الواقعي على حقيقة التعرفة الكهربائية، حيث إن التعرفة لدينا تعد أعلى من تعرفة العديد من الدول العربية والتي تبلغ في ليبيا ١,٨ سنت/ ك و س، وفي مصر ٢ سنت/ ك و س ، وتصل في عمان إلى حوالي ٢,٥ سنت/ ك و س، و قطر ٣ سنت/ ك و س، وتقدر في الجزائر بنحو ٣,٨ سنت/ ك و س، وفي أبو ظبي ٤ سنت/ ك و س، بينما تبلغ هذه التعرفة في سورية ٤,٤٢ سنت/ ك و س، أي أن تعرفتنا الكهربائية المعمول بها لدينا اليوم هي ضعف التعرفة الكهربائية للعديد من الدول العربية، علماً أن تعرفة دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية هي بحدود ٩ – ١٠ سنت/ لكل كيلو واط ساعي، أي أنها لا تعد مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها بتكلفة إنتاج الكهرباء في هذه الدول من جهة، ولا بالرواتب التي يتقاضاها المواطنون في الاتحاد الأوربي التي تتجاوز رواتب مواطنينا بأضعاف مضاعفة، وهذا ما يجعل هذه التعرفة غير مجدية في هذه الدول إن لم نقل إنها مدعومة من دولهم. فإذا أراد النائب الاقتصادي رفع أسعار منتجات قطاع الطاقة التي ستؤدي بطبيعة الحال إلى رفع أسعار جميع المنتجات في السوق السوري، فما هو رأيه برفع سوية الرواتب والأجور بما يتناسب مع هذه الرفع لأسعار حوامل الطاقة؟!! لماذا لا يتم رفع رواتب السوريين بسوية مثيلاتها في الدول الأوربية مثلما تطمح الحكومة دائماً لرفع أسعار المشتقات النفطية وحوامل الطاقة في السوق المحلية بالمستوى العالمي؟!!



الفساد مجدداً ٢٠٠ مليار خسارة..

شركة الأسمدة.. هدر وسرقة وفساد في وضح النهار

◄ نزار عادلة



«ارفعوا أيديكم عن الشركة العامة للأسمدة».. هذا شعار يردده كل غيور على القطاع العام، وعلى الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني. فهذه الشركة كانت منذ إنشائها في السبعينيات من القرن الماضي ومازالت بقرة حلوباً لجهات عديدة: إدارات وتجار وسماسرة وجهات وصائية عديدة، ورغم ذلك يتم قتلها بالإهمال، ويجري تخريبها عن سابق تصور، وقد وصلت خسارتها إلى /٢٠٠/ مليار ل.س مؤخراً. ورغم ذلك ساهمت بتوفير /٤٥٪/ من حاجة سورية للأسمدة، بعد أن سدت في الأعوام الماضية /٧٥٪/ من حاجة البلاد لهذه السلعة.

الخسارة والهدر

/٢٠٠/ مليار ل.س ليست خسارة، وإنما هي هدر فاضح، ويقف وراء هذا الهدر البيروقراطية على مختلف مستوياتها، وقد حذرنا في العدد /٤٣٤/ من «قاسيون» من الكارثة القادمة التي سوف تتعرض لها الشركة، فالبواخر تفرغ السماد للتجار، والمصرف الزراعي يرفض استجرار السماد لأن مستودعاته مليئة، وإنتاج الشركة محصور بالصرف، ومستودعات الشركة مليئة بـ/١٦/ ألف طن من السماد. وقد تم مؤخراً تكليف إدارة جديدة لإدارة الشركة، فاجتهدت وقدمت دفتر شروط لبيع السماد، وتمكنت خلال أيام من بيع المخزون، وإعادة تشغيل معامل الشركة، وبعد أن تم بيع المخزون وجه المصرف الزراعي كتاباً إلى الشركة يطلب استجرار مائة سيارة يومياً. فماذا نفهم من هذا؟

المؤسسات الوسيطة التي أنشئت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من أجل خدمة القطاع العام، تخلت عن هذا الدور، وأصبحت عبئاً على الشركات المنتجة في القطاع العام، بل باتت تستنزفه، وتم تجييرها لمصلحة السماسرة والتجار..

كيف يمكن أن تكون مستودعات المصرف الزراعي مليئة بالسماد المستورد من التجار، ويمتنع المصرف عن استجرار إنتاج شركة الأسمدة؟ ولماذا طلب المصرف الاستجرار من الشركة عندما علم ببيع المخزون في مستودعات الشركة؟

الفساد الآخر

هناك تعاميم من رئاسة مجلس الوزراء تطلب من الشركة التصنيع في مؤسسات القطاع العام، وتحديداً الإسكان العسكري، علماً أن مشغل الشركة مجهز بأحدث الآلات والمخارط، ويضم كادراً فنياً يستطيع القيام بكافة أنواع الصيانة والتصليح دون الحاجة إلى أية جهة كانت، ولكن الشركة تلتزم بتعاميم رئاسة الوزراء، ولكن كيف يتم هذا الالتزام؟

عُيِّن عضو جديد في لجنة الشراء بعد عزل اللجنة السابقة، وكلف من الشركة بالاتصال بمؤسسة الإسكان العسكري لتصنيع بكر ثانوية معزولة بالمطاط حسب المخططات المرفقة، وقدمت المخططات لذلك. وفيما يلي جانب من تقرير ذلك العضو:

«بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦ قمت بالسفر إلى مؤسسة معامل الدفاع، وعندما تحدثت إلى المسؤولين في المؤسسة بأنني مكلف من رئيس لجنة القطاع العام بمتابعة جميع طلبات التصنيع بشكل دائم لديكم، أجاب على الشكل التالي كل من المهندس سامر حمدو والمهندس عبد الستار الردواي والمهندس عصام حمشو، ويتقلد هؤلاء المواقع التالية، رئيس قسم التصنيع الفني ورئيس قسم التصنيع المباشر ورئيس قسم التصنيع المدني:

نرسل إلى شركة الأسمدة مذكرات عديدة من أجل طلبات التصنيع وشركة الأسمدة لا ترد علينا نهائياً.

الشركة أيضاً لا ترد على الفاكسات المرسلة من مؤسسة معامل الدفاع لا قبولاً ولا رفضاً.

تقوم الشركة العامة للأسمدة بإرسال نموذج للتصنيع فيه كثير من الاهتراءات كونه مستعملاً من معامل الشركة، وهذا لا يعطي الدقة في التصنيع، فتقوم المؤسسة بطلب مخطط لهذا النموذج، فترسل الشركة مخططاً لا يتطابق مع النموذج المرسل إلى المؤسسة نهائياً مما يجعل المؤسسة في حيرة، فإذا تم التصنيع على النموذج المتهرئ ترد الشركة العامة للأسمدة بأن القطعة المصنعة مخالفة بحجة أنها أرسلت مخططاً بذلك. وإذا تم التصنيع على المخطط المرسل تحتج الشركة على التصنيع وتقول أنها أرسلت نموذجاً وهذا مخالف للنموذج، وهنا نقع في حيرة.

في أكثر الأحيان تقول الشركة «نظراً للحاجة الماسة» للتصنيع لكذا قطعة خلال يومين أو ثلاثة، علماً أن القطعة التي ترسل إلى مؤسسة معامل الدفاع تحتاج إلى عشرة أيام للتصنيع في المؤسسة أو في غيرها من المؤسسات في سورية، وهذا يعتبر تعجيزياً.

ترسل مؤسسة معامل الدفاع فاكساً أو كتاباً إلى الشركة العامة للأسمدة تطلب فيه حضور الفني الذي أرسل النموذج للإجابة على بعض الاستفسارات، فلا ترد الشركة لا على الفاكس ولا على الكتاب.

لا يوجد لدى المؤسسة أي اسم أو رقم هاتف مهندس أو فني أو اسم من يطلب التصنيع من أجل بعض الاستفسارات، وهذا ما يجعل المؤسسة تقول: إننا نعمل مع المجهول».

التقرير واضح تماماً، تطلب شركة الأسمدة تصنيع مئات أو آلاف البكرات نظراً للحاجة الماسة خلال يومين. وطبعاً لا تستطيع أية جهة كانت تنفيذ ذلك، ولكن يكون هناك اتفاق مسبق مع القطاع الخاص حول التصنيع، المهم أنهم راسلوا مؤسسة معامل الدفاع، والمبالغ التي تدفع للقطاع الخاص تفوق عشرات المرات ما يدفع للمؤسسة، ويحدث هذا منذ أكثر من /١٢/ عاماً، وكل طلبية ألف بكرة، بالإضافة إلى طلبيات متفرقة.

إدارة... جديدة

الإدارة الجديدة المكلفة شكلت لجنة لإعداد دفتر شروط لبحث وضع التصنيع مع المؤسسة، وبحث كافة الإشكالات العالقة، ولحظت الإدارة هدراً في البكرات بشكل مقصود، فعزلت بعض المدراء وتم قطع بعض الأرزاق، ولكنها محاصرة بالفساد وبالضغوط، وهناك هدر في الفوسفات الخام بنسبة /٣٠٪/، وهناك هدر في الغاز والكهرباء، فإنتاج ألف طن سماد يوريا يحتاج إلى /٨٠٠/ ألف م٣ غاز، بينما يصل الاستهلاك في الشركة إلى مليون و/٤٠٠/ ألف م٣. إضافة إلى الهدر في الخامات والمواد المختلفة والنهب المنظم.

ما فوق الفساد

التساؤل المطروح: أمام السماح باستيراد الأسمدة والمنافسة، ما هو مبرر رفع قيمة الغاز من ١ إلى ٨ ل.س، وسعر الغاز عالمياً /٢,٥/ ل.س؟ ما هو مبرر رفع سعر طن الفوسفات الخام من /٥٠٠/ ل.س للطن إلى /٢٠٠٠/ ل.س؟ علماً أن شركة الفوسفات والمناجم ربحت عام ٢٠٠٩ مبلغ /٩/ مليار ل.س، وبعد ذلك نطلب من الشركة المنافسة!!

المثير في الأمر أن الذين يسمسرون ويسرقون لا يخافون، وهم يعملون في وضح النهار بالتحايل وبعلاقات وتكتلات ودعم، ومن يكشف الخطأ، ومن يضع يده على التجاوزات والمخالفات ويتصرف بحكم موقعه يدفع الثمن ويحاصر ويعاقب.

أقول ذلك لأنني تحدثت مع المدير المكلف حول تقرير البكرات وحول صفقات الفساد في الشركة، وحييته على جهوده في كشف هذه الصفقات والإجراءات... استمع إلي باهتمام، ولكنه في يوم آخر طلب عن طريق صديق مشترك عدم النشر حالياً، لأنه يتعرض لضغوط كبيرة!!

عشرة عمال في شركة الأسمدة مرضى بأمراض متنوعة كالسرطان والقلب، وهي إصابات مهنية ولديهم تقارير رسمية تؤكد أمراضهم، تم إنذارهم مؤخراً الالتحاق بالعمل أو التسريح وذلك من أجل وقف الهدر!! الغرابة أن الجهات الوصائية لم تر تسريب مئات الملايين لجيوب السماسرة والتجار، ولكنها رصدت الهدر في رواتب هؤلاء المرضى، رغم أن رواتبهم لا تتجاوز /١٠٠/ ألف ل.س شهرياً!!

د. عربش في الثلاثاء الاقتصادي:

هناك معدلات نمو مرتفعة وحقيقية شعرنا بها!!!

انتقلت ندوات جمعية العلوم الاقتصادية السورية إلى مستوى مختلف الثلاثاء الماضي، فبعد انتهائها من محور السياسات الاقتصادية المتبعة وآثارها الاجتماعية في سورية، بدأت هذه الندوات تنحو باتجاه معالجة قضايا الاقتصاد الوطني من منطلق تأثره وتأثيره بالمحيط الإقليمي والعالمي، وفي هذا السياق جاءت محاضرة الباحث الاقتصادي د. زياد عربش بعنوان «الاقتصاد السوري في ظل المتغيرات الدولية وتحديات الشراكة»..

بدأ الباحث محاضرته بتوضيح السياق العالمي للاقتصادات في «عالم ما بعد الأزمات».. (هل انتهت الأزمات؟)، حيث رأى غلبةً للحلول الفردية بعد أربع أزمات كونية (أزمتي الغذاء والطاقة، والأزمتين المالية والاقتصادية)، ما أدى إلى غياب الحلول البنيوية الكلية..

وبالنسبة للاقتصاد السوري تحدث د. عربش عن سياق مرحلة الإصلاح في سورية، مبيناً أنها تأثرت سلباً بعدم الاستقرار الإقليمي من جهة، وبانخفاض إنتاج النفط المحلي من جهة ثانية، ما أدى حسب قوله، إلى زيادة استيراد المشتقات النفطية وارتفاع قيمة الفاتورة النفطية، وقال الباحث إنه إذا كان نمو الناتج المحلي في سورية قد حقق معدلات مرتفعة في السنوات الأربع المنصرمة، فإن زيادة عجز الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة وانخفاض مساهمة النفط في الناتج وفي الموازنة العامة قد تؤدي في السنوات القادمة إلى صعوبة استدامة معدلات النمو المرتفعة (!!).

وعن توقعاته للنمو الاقتصادي في سورية أكد د. عربش أن سورية لابد ستشهد نمواً اقتصادياً حقيقياً، وأوضح أن الرهان القادم أمام الاقتصاد السوري هو استدامة معدلات النمو التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية إلى جانب ضمان عدالة توزيع الدخل. ورأى أن الاقتصاد السوري يعيش حالياً مرحلة تحول حقيقية ومدروسة ومبرمجة، وهي ليست مرحلةً اعتباطية وعفوية، فالاقتصاد السوري بعد ٢٠٠٥ يشهد نمواً أقل تذبذباً من المرحلة السابقة!!. وأوضح أن انفتاح الاقتصاد السوري في ٢٠٠٥ كان له أثر إيجابي كبير رغم أنه كان انفتاحاً تجارياً لم يترافق مع مؤشرات تؤكد بدء عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث تلا الانفتاح التجاري إصلاح قطاعات النقد والمال والمصارف.

وأوضح د. عربش أن المشكلة التي يواجهها الاقتصاد السوري منذ ٢٠٠٥ وحتى الآن، هي عدم وجود توافق على عملية الإصلاح، إذ ليس هناك خيار مجتمعي يوافق عليه الجميع، وإن تأخر الإصلاح كان له تكلفة مرتفعة جداً على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين بشكل عام، فـ«كلما تأخرنا بالإصلاح الشامل عاماً، فإننا سندفع تكاليف التأخير عامين كاملين»، وبيّن الباحث أنه حين أخذ سياق الإصلاح الجاري خلال السنوات السابقة فنرى أن هناك معجزة يجري إنجازها، فحسب قوله: «إذا أخذنا أداء الاقتصاد السوري نجد أنه حقق معدلات نمو حقيقية شعرنا بها».

ملاحظات لا بد منها

إن معظم متتبعي المحاضرة استغربوا إصرار المحاضر على وجود «معدلات نمو مرتفعة وحقيقية شعرنا بها»،

و«أن الاقتصاد السوري يعيش حالياً مرحلة تحول حقيقية ومدروسة ومبرمجة، وهي ليست مرحلةً اعتباطية وعفوية»، وأن البلاد «ستشهد نمواً اقتصادياً حقيقياً»، و«أن النقطة السلبية كانت خلال الفترة الماضية تنامي العجز المالي نتيجة انخفاض صادرات النفط وزيادة الاستيراد»، و«أن هناك معجزة يجري إنجازها».. فكيف توصل المحاضر إلى هذه الاستنتاجات المتفائلة جداً في ظل تأكيد معظم الاقتصاديين وبعض القائمين على السياسات الاقتصادية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن ما تم تحقيقه لا يرتقي لما تم التخطيط له أو أعلن عن إنجازه؟؟

شايلوك.. يأتينا من جديد (7)

◄ **إبراهيم البدرواي - القاهرة**

أدركت الرأسمالية اليهودية كيفية التعامل السياسي مع صعود وهبوط القوى الامبريالية في أوربا. وأدارت بكفاءة عملية القيام بدورها الوظيفي في خدمة الامبريالية وتحقيق أقصى استفادة من هذا الدور.

العمل من أعلى:

يتجلى ذلك برصد السلوك في اللعب بين هذه البلدان عبر كبار الرأسماليين اليهود فيها، والانتقال بمرونة من موقع لآخر، وإن كان الأمر لا يخلو من صدامات بين قادة الحركة الصهيونية. وقد بدأ ذلك بغاية الوضوح في تلك المرحلة المفصلية التي سبقت وصاحبت وتلت الحرب العالمية الثانية، والتي بدا واضحاً فيها أفول الإمبراطوريات القديمة البريطانية والفرنسية وهزيمة النازي، وتحول الثقل القيادي بقوة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أوائل القرن العشرين اختلفت الرؤية بين «هرتزل» الذي كان يعمل للتوفيق بين التحرك الألماني والتحرك البريطاني، و«وايزمان» الذي انشق على هرتزل مستنداً إلى بريطانيا، وصولاً إلى الخلاف بعد قيام الكيان الصهيوني بين «موشيه شاريت» المستند إلى بريطانيا، و«بن جوريون» المستند إلى الولايات المتحدة.

في مرحلة باكرة تعاملت الحركة الصهيونية مع «النازي» في ألمانيا قبل وبعد اعتلاء هتلر للحكم. وهذا هو المسكوت عنه صهيونياً.

امتدت هذه الخلافات إلى ذلك الجزء الهام والفاعل والمشارك في تنفيذ الإستراتيجية الصهيونية، أي قوى «الرأسمالية اليهودية» في مصر الذي تأثر بوجود عدد كبير من اليهود الاشكناز الوافدين من شرق ووسط أوربا إلى مصر، المتأثرين بدورهم بالرأسمالية اليهودية في ألمانيا، في حين اتجه جزء هام من الرأسمالية اليهودية للاستناد إلى بريطانيا.

اللعب من أسفل:

بناء على اختلاف التوجهات وصل الأمر إلى حد أن بعض الرأسماليين اليهود في مصر (أوائل القرن العشرين) كانوا يحاولون تنشيط العمال اليهود للانخراط في الحركة النقابية في القاهرة والإسكندرية ضد المصالح البريطانية. وكانت بريطانيا ترى أن هناك أيادي ومصالح ألمانية وروسية وايطالية وراء هذا التحرك، إذ كان معظم المهاجرين من هؤلاء العمال من هذه البلدان الثلاثة إلى جانب يهود مقيمين إيطاليين وألمان وفرنسيين. وهو ما كانت تخشاه بريطانيا تخوفاً من جذب العمالة اليهودية إلى أهداف بعيدة عن المصالح البريطانية. ولذلك يجب ألا يفهم من ذلك أن اليهود كانوا ضد بريطانيا لمصلحة مصر، إذ كان الأمر في سياق التنافس الامبريالي.

ولكن هذه الخلافات كانت تسوى في النهاية لصالح الرؤية الراصدة لتطور موازين القوى بين البلدان الامبريالية. ولم تطمس أبداً القاعدة الأساسية للرأسمالية اليهودية والحركة الصهيونية، وهى العمل على أن يثبتوا بشكل قاطع للجميع، وفي كل المراحل، جدوى إقامة الكيان الصهيوني لحماية مصالح الامبريالية في المنطقة.

التحرك السياسي في مصر:

سار التحرك السياسي للرأسمالية اليهودية في مصر بالأسلوب نفسه الذي اتبعته على صعيد حركتها الاقتصادية، أي من أعلى ومن أسفل.

العمل من أعلى:

والمقصود به العمل مع النخبة الطبقية – السياسية المصرية. بيد أنه ينبغي بداية توضيح الأساس الاجتماعي لهذه النخبة التي استفادت منها الرأسمالية اليهودية والحركة الصهيونية.

عقب هزيمة أي مشروع نهضوي تحرري يتبعه حراك اجتماعي، وتتبلور قوى طبقية مستفيدة من الردة. في مصر تم هذا التبلور في «حاضنة» هي تحديداً القوى الاستعمارية الأوربية، وتشكلت بالتالي القاعدة الاجتماعية المحلية لعملاء الاستعمار. في غمار تفكيك مشروع محمد علي كانت تلك القاعدة الاجتماعية في غالبيتها من كبار ملاك الأرض وغالبيتهم من الأتراك وغيرهم من الأجانب.

حثيثاً بدأ مصريون مقربون من دوائر الحكم يدخلون إلى هذه القاعدة الاجتماعية الجديدة التي بدأ الفرز في داخلها، وصولاً إلى «الثورة العرابية».

بعد هزيمة الثورة، حيث كانت الاصطفافات السياسية أثناءها قد أفضت إلى تحديد خيارات كبار الملاك إلى جانب الخديوي توفيق الخائن، والمدعوم من القوى الأوربية الاستعمارية، وخاصة بريطانيا إضافة إلى تركيا، فإن هذه القاعدة الاجتماعية اتسعت، إذ انهالت المكافآت والعطايا على المتعاونين مع الاحتلال البريطاني.

ولذلك فإن «البرجوازية» المصرية التي خرجت من رحم الملكية الزراعية الكبيرة ومن الخونة المتعاونين مع الاحتلال تمت ولادتها بشكل غير طبيعي، كانت ضعيفة ومبتسرة وتابعة من البداية، وترعرعت في نفس «الحاضنة» الرأسمالية الاستعمارية الأوربية بما فيها طواغيت المال اليهود في الغرب.

ولذلك كان من الطبيعي أن يدخل عدد وافر من قمم النخبة السياسية والطبقية كأعضاء مجالس إدارات الشركات اليهودية. لكن الأخطر هو تحرك الرأسمالية اليهودية صوب الحياة السياسية المصرية، تمثل في ارتباط قيادة «الحركة الصهيونية» في مصر، وهو «ليون كاسترو»، وقيادة «الرأسمالية اليهودية» أيضاً، وهو «يوسف قطاوي» بحزب الوفد. غير أن الأمور لم تسر كما أرادوا. فقاموا بالارتباط بأحزاب الأقلية الموالية للقصر الملكي وللاحتلال البريطاني والتي وصلت إلى الحكم لفترات أطول بكثير من فترات حكم حزب الوفد.

هنا ينكشف أمر التواطؤ والسكوت المشين عن الأنشطة الصهيونية العلنية التي أقامت مؤسسات اتخذت شكل جمعيات ومحافل وصحف صهيونية وتحركات عارمة تدعو صراحة إلى إقامة «كيان صهيوني» في فلسطين، في الوقت الذي كانت تجري فيه مطاردة الحركة الوطنية المصرية. بل وصل الأمر إلى حضور بعض قمم المثقفين المصريين حفل افتتاح «الجامعة العبرية» في فلسطين، إلى جانب إظهار العطف الشديد على اليهود الأوربيين الوافدين إلى فلسطين في ثلاثينيات القرن الماضي، الذين حملوا السلاح وأعملوه في الفلسطينيين بعد فترة وجيزة. والسكوت قبلها على تشكيل «الفيلق اليهودي» على الأرض المصرية.

عشية إعلان قيام الكيان الصهيوني كانت الأوهام تراود البرجوازية المصرية التابعة والمتخلفة حول إمكانيات تعاون صناعي مشترك مع الصناعة اليهودية في فلسطين. ذلك ما أوضحه تقرير مفصل تقدم به «محمود سليمان غنام» وزير الصناعة والتجارة المصري إلى مجلس النواب عام ١٩٤٤ بهذا الشأن بعد عودته من معرض «تل أبيب» الدولي!!

لكن الأنكى كان موقف رئيس الوزراء «محمود فهمي النقراشي» في اجتماع الجامعة العربية في أكتوبر ١٩٤٧ قبيل حرب فلسطين، إذ يقول نصاً: «إن مصر لو قدر لها أن تحارب في فلسطين ستشترك فقط بمظاهرة عسكرية محدودة.. ويجب أن تعلم الدول العربية مقدماً أن الجيش المصري لن يشترك في القتال وذلك لأسباب داخلية بحتة. فلتعمل الجيوش العربية حسابها على هذا الأساس».

ثم موقف «إسماعيل صدقي» داخل «مجلس الشيوخ» في مايو ١٩٤٨، إذ وجه حديثه إلى رئيس الوزراء «النقراشي» قائلاً: «إن حرباً تمتد بعض الوقت تحتاج للملايين الكثيرة من النفقات. هذا في وقت أصبحت فيه مصر على أهبة القيام بإصلاحات اقتصادية واسعة النطاق.. فهل من المصلحة لها دخول الحرب؟».

لكن موقف الملك فاروق من الحرب انطلق من حساباته الخاصة. إذ كان قد عقد صفقات أسلحة وذخائر عام ١٩٤٧ حينما كان في ايطاليا. وهى الصفقات الشهيرة بـ«الأسلحة الفاسدة» التي ستعود عليه بربح وافر، بينما كانت اتصالاته مع اليهود تجري عن طريق عشيقته الممثلة اليهودية «ايتيبتن كوهن» الشهيرة بـ«كاميليا» المقيمة في مصر.

وذهب الجيش المصري إلى فلسطين دون تجهيزات أو تسليح مناسب سوى أسلحة وذخيرة فاسدة. وكان ما كان..

يتبع..

أمريكا تنقل مئات القنابل «الذكية» استعداداً للعدوان



ذكر موقع دنيا الوطن أن الولايات المتحدة نقلت مئات القنابل الذكية التي تخترق الخنادق تحت الأرض، وذلك استعداداً لضرب المواقع النووية الإيرانية. ونقل موقع صحيفة «يديعوت احرونوت» الصهيونية عن الصحيفة البريطانية «صنداي هيرالد» أن الولايات المتحدة قامت بنقل ٣٨٥ قنبلة «ذكية» لاختراق الخنادق تحت الأرض إلى الجزيرة البريطانية ديغو جارسيا في المحيط الهندي والتي تبعد عن الحدود الإيرانية ٤٦٠٠ كم، وذلك بهدف توجيه «ضربة شاملة» إلى إيران، وذلك لأن التقديرات الأمنية الأمريكية تتحدث عن تدمير ما يقارب ١٠ آلاف موقع في إيران خلال ساعة واحدة..!

وأضافت الصحيفة البريطانية انه يوجد اتفاق بين أمريكا وبريطانيا منذ بداية السبعينيات على استخدام هذه الجزيرة لتخزين الأسلحة الأمريكية والانطلاق منها، وهذا ما دفع الإدارة الأمريكية للقيام بنقل هذه الأسلحة وذلك من خلال شركة أمريكية بحرية خاصة، حيث كانت تنقل هذه الأسلحة من ولاية كاليفورنيا إلى الجزيرة مقابل ٧٠٠ ألف دولار.

وأشارت الصحيفة أن هذه القنابل من نوع «بلو ١١٠ وبلو ١١٧» حيث تزن كل قنبلة ٩٠٠ كغم وقادرة على اختراق الأرض لمسافة ومن ثم الانفجار، وتعتبرها الأوساط العسكرية الأمريكية من القنابل المهمة في حال اندلاع الحرب مع إيران، وقدرتها التدميرية الكبيرة خاصة للمواقع المحصنة جيداً، حيث تحاول أمريكا في حال اندلاع المواجهة ضرب إيران بشكل واسع وتدمير كافة المنشآت النووية وكذلك المواقع المهمة في إيران خلال ساعة واحدة. ويبدو أن مخططي الضربة المذكورة والمروجين لها في الصحافة الغربية والإسرائيلية تناسوا دروس عدوان تموز على لبنان وإرادة المواجهة والمقاومة لدى أصحاب الحقوق.

■■

كنيس مرحلة الخراب



◄ **محمد العبد الله**

افتتحت عصابات كيان المستعمرين في يوم السادس عشر من هذا الشهر داخل البلدة القديمة في القدس المحتلة، وعلى أنقاض حارة الشرف، كنيس الخراب «حوربا»، الذي سيضاف إلى أكثر من ستين كنيساً يحيط بالمسجد الأقصى، منها: خيمة اسحاق، قدس الأقداس، المدرسة التنكيزية. ويعتبر الكنيس الجديد، أكبر كنيس يهودي في البلدة القديمة، إذ يتألف من أربع طبقات، ويتميز بشكل بنائه الاستثنائي بين نمط أبنية الكنس الأخرى، من حيث عدد طوابقه، وقبته المرتفعة جدا التي تقارب ارتفاع كنيسة القيامة، وتغطي بارتفاعها على قبة المصلى القبلي داخل المسجد الأقصى للناظر للمسجد من اتجاه الغرب. وقصة البدايات الأولى لبناء هذا الكنيس تعود للقرن الثامن عشر، مع قدوم بضع مئات من الغزاة المستعمرين اليهود من بولندا. ومع تعرض البناء لأكثر من مرة للهدم وتحوله إلى «خراب»، استمد اسمه من تلك الحالة. لكن الخرافات التلمودية التي تأسست مع ظهور الهيمنة الاستعمارية–الاحتلالية لدى قادة الحركة الصهيونية، أعادت التأكيد على بناء الكنيس، كخطوة ضرورية لبناء الهيكل المزعوم على جبل موريا، في المكان الذي يشغله المسجد الأقصى المبارك، والذي يطلقون عليه اسم «جبل البيت»..

بدء عمليات البناء التي كانت تتم منذ عام ٢٠٠٦، على مرأى الجميع، من قوى سياسية ومجتمعية و«حكومات ومؤسسات» سلطة الحكم الذاتي، كانت تتطلب الإعداد لمواجهة هذه الخطوة الأخطر في مسيرة السيطرة والسرقة للأرض والمقدسات، والتي لم تكن قرارات إلحاق «الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح» بالتراث اليهودي، سوى السلوك الطبيعي المنسجم مع خطة التهويد والصهينة لفلسطين. بمعنى أن موعد الإعلان عن ترسيم الكنيس وافتتاحه كان محدداً بخرافة أحد الحاخامات «إيليا بن شلومو زلمان» الذي ادعى في القرن الثامن عشر، بـ(أن النصف الثاني من شهر مارس/آذار عام ٢٠١٠ سيشهد بناء الكنيس، كمقدمة لبناء الهيكل الثالث).

مع انسداد الأفق الذي عملت داخل ظلماته سلطة الحكم الذاتي على مدى عقدين من الزمن، باسم «المفاوضات»، تسير الحالة السياسية والاقتصادية داخل الأراضي المحتلة والمستباحة في الضفة الغربية نحو المزيد من التأزم والاحتقان، وقد عبرت قوى الشعب الخاضعة للاحتلال النازي المجرم، ولقمع السلطة البوليسية الدايتونية، عن رفضها للإجراءات الصهيونية في الخليل وبيت لحم قبل أسبوعين، وللهجمة الجديدة على المسجد الأقصى ومحيطه المبارك. ولهذا جاءت الهبة الجماهيرية في القدس ومحيطها، وفي بعض المدن والبلدات بالضفة الغربية المحتلة، لتعلن عن وصول حالة الضغط الشعبية للحظة الانفجار. لكن اللافت لنظر المراقبين كانت التصريحات التي أدلى بها أحد قادة «فتح» ومسؤول ملف القدس في حكومة فياض «حاتم عبد القادر»- التي قدم استقالته منها قبل بضعة أشهر كنوع من الاحتجاج على تقاعس تلك الحكومة في تقديم سبل دعم صمود المقدسيين- الذي أدان دور السلطة- الحكومة في قمع مبادرات المواطنين، والتضييق على تحركاتهم الكفاحية السلمية، وهو ما وضحه أحد قادة أجهزة أمن السلطة «عدنان الضميري» (في مناطق السلطة لا توجد قوى للاحتلال)!، مشدداً على أنه (يجب أن يكون هناك تقديم طلب لتنظيم المسيرات... منعا للفوضى).

إن بعض التصريحات التي تفوه بها بعض قادة تنظيم «فتح»- السلطة تؤكد على خطواتهم ودورهم في كبح اندفاع الهبة الشعبية وتعميمها على كل المناطق المحتلة، وتحويلها إلى حركة كفاحية جماهيرية، تستنبط كل أشكال المواجهات في مواجهة الغزاة الصهاينة، ووكلائهم المحليين. ويوماً بعد يوم، تؤكد سلطة الحكم الذاتي على وظيفتها الأمنية- البوليسية، وحرصها على التنفيس المدروس، والمقنن لحالة الاحتجاج، بما يتلاءم مع الاتفاقات الكارثية المعقودة بين السلطة وحكومة الاحتلال. ولهذا فإن إعادة التأكيد مجدداً على انتفاء دور «السلطة الوطني»، وانكشافها وتعريها في سلوكها ووظيفتها، مما يتطلب من جميع القوى السياسية والمجتمعية البدء بخطوات العمل من أجل تفكيكها وحلها.

على الجانب العربي من المشهد، يبدو أن قرار لجنة المتابعة العربية الأخير، بتغطية وفد السلطة بذهابه للمفاوضات غير المباشرة، وحالة الوهن والاستجداء التي تعيشها غالبية النظم العربية، شجعت حكومة العدو على التمادي في سلوكها الإجرامي الوحشي. ولهذا فإن قمة طرابلس القادمة، مطالبة بسحب المبادرة التي تبناها مؤتمر قمة بيروت من التداول، ليس لأنها لاتستجيب لمتطلبات الحد الأدنى فقط، بل لأنها ولدت ميتة تحت جنازير دبابات شارون وهي تهرس عظام أبناء الشعب الفلسطيني.

إن افتتاح كنيس الخراب، لايدشن راهناً مرحلة الخراب السائدة منذ عقود فوق وطننا، بل يشير إلى انتقال الخطة الصهيونية إلى مرحلة متقدمة من الهجوم، اعتماداً على هشاشة وتبعية سلطة رام الله المحتلة، وعلى حكومات عربية مازالت ترى في الولايات الأمريكية «الراعي النزيه»، وفي كيان العدو الاحتلالي- الاستئصالي- التوسعي، واقعاً موضوعياً، لابد من التعامل معه، وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع مؤسساته. ولهذا فالرهان في هذه المرحلة على دور القوى السياسية والمجتمعية العربي في كل ساحات الفعل الشعبي، وعلى الدول والحكومات العربية والإسلامية والعالمية الصديقة لنا، من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس والضفة وغزة والجليل والنقب. لأن معركة الدفاع عن عروبة القدس، وعن مقدساتها الإسلامية والمسيحية، لاتستقيم بدون خوض المعركة الأشمل: مواجهة الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، والتصدي لمخططات الهيمنة والتوسع الصهيو أمريكية.

■■

كوبا للاتحاد الأوربي: «الذي بيته من زجاج...»



نتيجة حملة منظمة من شركات إعلامية «ذات سيادة»، بالأخص في أوربا، والتي هاجمت كوبا بشدة، أوشك البرلمان الأوربي عقب مداولة غير نزيهة على إصدار، قرار بإدانة بلدنا، قرار يتلاعب بالمشاعر ويقلب الأحداث ويختلق الأكاذيب ويخفي الحقائق.

كانت الذريعة المستخدمة وفاة معتقل، محكوم علية أصلاً بارتكاب جريمة عادية ولاحقاً بسبب خدمته لمصالح أمريكية ومعادين للثورة من الداخل، قام بالإضراب عن الطعام بكامل إرادته على الرغم من التحذيرات وتدخل الأطباء الكوبيين الأخصائيين.

لا يمكن استغلال هذا الحدث المؤسف لإدانة كوبا مستندين إلى أنه كان بإمكانها تجنب حدوث الوفاة. إذا كان هناك مجال ليس على بلدنا أن تدافع عن نفسها فيه بالكلام، إذاً فالحقيقة لايمكن دحضها، فهو مجال الكفاح من أجل حياة الكائنات البشرية، سواء كانوا مولودين فى كوبا أو فى بلاد آخرى. أحد الأمثلة على ذلك هو وجود الأطباء الكوبيين فى هايتى، منذ احدى عشرة سنة قبل حدوث زلزال يناير الماضي، وهو ما تعتم عليه الصحافة المتنفذة.

عقب هذا الحكم ظهر لغط كثير. كم من أرواح أطفال أزهقت في البلاد الفقيرة بسبب قرار البلاد الغنية، الممثلة فى البرلمان الأوربي، الذي يلغي إتمام وعود المساعدة في التنمية. كان الجميع يعلمون أنه حكم بالموت الشامل، لكنهم اختاروا الحفاظ على معدلات الاسراف والتفاخر بنمط الاستهلاك المرتفع متجاهلين معدلات الانتحار المرتفعة.

هذه المحاولة الرامية إلى تلقيننا دروساً تهين الكوبيين، فى الوقت الذى فيه يتم قمع المهاجرين والعاطلين في أوربا، في وقت يقوم الشعب لدينا باقتراح مرشحيه للانتخابات البلدية عبر اجتماعات للأهالي والجيران ومن دون وصاية من أحد.

ليس لديهم أخلاق، هؤلاء الذين اشتركوا أو سمحوا بتهريب المعتقلين جواً وبإقامة سجون غير قانونية وممارسة التعذيب لكي يضاعفوا من مصائب شعب معتدى عليه ومحاصر بصورة وحشية.

اتهام عنصري وانتقائي، لا يمكن وصفه إلا بأنه فشل سياسة لم تنجح فى إذلال شعب صاحب بطولة. ليس لدى قانون «هيلمز بيرتون»، و لا الموقف العام الأوربي، اللذين برزا في العام نفسه والظروف نفسها والتوجهات ذاتها، واللذين يسيئان كلاهما لسيادتنا وكرامتنا القومية، أدنى مستقبل. نحن الكوبيين نرفض مبادىء إملاء الشروط والاستعداء والقمع في التعاملات الدولية.

المجلس الوطني للسلطة الشعبية بجمهورية كوبا

11 آذار 2010

هل ستسحب اليونان معها دول البلقان في سقوطها؟

أنطونيس كاماراس وديميترا مانيفافا

ترجمةقاسيون

في الخامس عشر من كانون الثاني، تمتع اللقاء بين رئيس الوزراء اليوناني ونظيره البلغاري أثناء تدشين الطريق العابرة للحدود التي تصل بين تيرمس وبين زلاتوغراد، بميزة تجاوزها الزمن. شيءٌ ذكّر بالعام ١٩٩٥-١٩٩٦، حين بدأت اليونان بالاستثمار في دول البلقان وتخلت عن الحظر على مقدونيا. بعد خمسة عشر عاماً، أصبحت أثينا فاعلاً اقتصادياً أساسياً في المنطقة. هل ستسحب اليونان معها دول البلقان في سقوطها؟

في العام ١٩٩٥-١٩٩٦، بدأت مخاوف قادة الجيش اليوناني من غزو تقوم به الدبابات البلغارية بتسهيل من تحسن البنى التحتية الطرقية الحدودية، ولم يعد الدبلوماسيون اليونانيون في صوفيا يهتمون بالمقدار نفسه بنشاطات المجمعات السلافية- المقدونية جنوبي بلغاريا.

إذاً، وطيلة هذه السنوات، تخلّت اليونان عن مأزق المسألة المقدونية وأصبحت مستعدة لتأسيس علاقات مبنية على المنفعة المشتركة في جنوب شرق أوربا.

قبل يومين من لقاء رئيسي الوزراء، صدر مقالٌ في صحيفة وول ستريت جورنال، مرّ مرور الكرام في اليونان، على الرغم من أنه أضاء على نحو جيد التفاعل الحالي بين اليونان وبلغاريا، وفي جنوب شرق أوربا عموماً.

حلّل هذا المقال كيف باءت آمال بلغاريا في اندماج سريع في منطقة اليورو بالفشل بسبب الأزمة المالية في اليونان. فنتيجة الأزمة اليونانية، أصبح «صقور» التمويل في أوربا الغربية والشمالية «يتحسسون» من كل ما هو بلقاني، في حين أن بلغاريا أصبحت تفرض على نفسها منذ سنوات نهجاً صارماً في مجال الاقتصاد والتمويل. في الحقيقة، الأزمة الاقتصادية في اليونان تهديد للأهداف الوطنية لكل جيرانها، لا لبلغاريا فحسب. لذا، تمثل الأزمة اليونانية الحالية موضوعاً وطنياً حقاً، لكنه إقليمي أيضاً، ينبغي على الزعماء الحاليين لليونان تدبّره.

تهدد الأزمة اليونانية بالانتشار إلى مجمل جنوب شرق أوربا، مثلما رأينا مع المكسيك بالنسبة لأمريكا اللاتينية في العام ١٩٩٤، أثناء ما دعي بأزمة «التيكيلا». هذا ما تبرهن عليه دراسة أجراها بنك الاستثمار باركليز كابيتال، تحمل عنوان «أزمة الأوزو».

بالملموس:

١. في حال عدم استقرار المصارف اليونانية بفعل الأزمة المالية، سيكون نشاط الإقراض واستقرار الأنظمة المصرفية في بلدان مثل بلغاريا ورومانيا وصربيا ومقدونيا وألبانيا مهددين. وبالفعل، يساهم النظام المصرفي اليوناني بنسبة ١٠ إلى ٢٠ بالمائة من آليات الإقراض المحلية في هذه البلدان. ظهرت هذه المشكلة في العام ٢٠٠٨، حين طلبت اليونان- على عكس إيطاليا والنمسا- بأمر من وزير اقتصادها ومن البنك الوطني طلبت من مصارفها الموجودة في تلك المناطق عدم منح قروض إلا بمستوى الإيداعات المحلية، ولا أكثر من ذلك. تسبب ذلك بمشكلات ثنائية مع كل من تلك البلدان، وتوجب بعد ذلك التراجع عن هذا الإجراء.

٢. تؤجل الأزمة المالية اليونانية دخول كل البلدان المرشحة من أوربا الشمالية والوسطى والجنوبية في منطقة اليورو. وهي تعيق في الحقيقة نجاح هذه الغاية، الأساسية جداً بالنسبة لبلغاريا ورومانيا. هكذا، وبدل تسهيل اندماج جيراننا في الاتحاد الأوربي، وهو مع ذلك أحد الأهداف الأكثر أهمية في سياستنا الخارجية وسياستنا الاقتصادية على المستوى الدولي، فإن وضعنا الحالي يصعب هذا الاندماج.

٣. أخيراً، وربما كان الأمر الأكثر أهميةً، يؤدي ضعفنا الواضح إلى تركيز الأسواق الدولية لاهتمامها على بلدان أخرى مقاربة لليونان، وهي تضغط على عملاتها وعلى أسواقها المالية.

إغلاقات، تخفيض عدد العاملين والحد الشديد من الاستثمارات هي العواقب الأكثر خطورةً للأزمة الاقتصادية على الشركات التي تمتلكها مصالح يونانية نشيطة في بلدان جنوب شرق أوربا. بلغاريا مثالٌ مميز. العواقب الأكثر حدة تخص قطاع البناء. وفق غرفة البناء البلغارية، ربما تغلق ١٥ بالمائة من شركات البناء النشيطة في البلاد أعمالها في العام ٢٠١٠.

كما أن انعكاسات الأزمة أكثر وضوحاً حين ننظر إلى العناصر التي تخص الاستثمارات المباشرة في بلغاريا. وفق معطيات مؤقتة من معهد الإحصاء الوطني في بلغاريا، في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وتموز ٢٠٠٩، لم تبلغ الاستثمارات اليونانية المباشرة إلا ٦٩.٦ مليون يورو، أي أقل بأربع مرات على الأقل من أرقام النصف الأول من العام ٢٠٠٨، والتي بلغت ٢٨٧.٧ مليون يورو.



على الرغم من هذا الانخفاض، لا تزال اليونان تحتل المرتبة الثالثة بين المستثمرين الأجانب في بلغاريا بعد النمسا وهولندا، وفق المصرف الوطني في بلغاريا.

في رومانيا، تمثلت المشكلة الرئيسية التي صادفت الشركات اليونانية في نقص السيولة. هنالك ما مجموعه ٥٧٧ شركة يونانية ومختلطة، ويغطي نشاطها مجالاً واسعاً، من البناء إلى تجارة السلع الدينية. وفق تقديرات السوق، قلصت شركات عديدة العاملين لديها، ما أدى إلى خسارة ١٠ آلاف وظيفة في سنة واحدة. وفق البنك الوطني في رومانيا، بلغت الاستثمارات المباشرة اليونانية ٣.١ مليار يورو، ما يعادل ٦.٥ بالمائة من مجمل الاستثمارات المباشرة في البلاد. في العام ٢٠٠٨، كانت هذه الاستثمارات قد انخفضت انخفاضاً كبيراً، وتواصل ذلك في العام ٢٠٠٩.

في مقدونيا، يمثل استمرار ارتفاع نسبة البطالة (أكثر من ٣٠ بالمائة) مشكلة أساسية، سواء بالنسبة للمجتمع المقدوني أم، بطبيعة الحال، بالنسبة لروح الشراكة، نظراً لأن غياب العوائد يترجم بانتكاسة في الاستهلاك. في مقدونيا، هنالك نحو ٢٨٠ شركة يونانية، وبلغ معدل الاستثمار في العقد الأخير مليار يورو.

طالما تتواصل الأزمة المالية في اليونان، فهنالك خطر في أن يعاني جيراننا، من صربيا إلى تركيا، من هجمات زعزعة للأسواق، بعواقب كارثية حقاً على اقتصاداتها، وكذلك على استقرارها السياسي.

في العام ١٩٨٩، العام المفصلي لسقوط الشيوعية في دول جنوب شرق أوربا، كان المستثمرون اليونانيون ينظرون إلى المنطقة بوصفها فردوساً يقع على أبوابهم وعند حدودهم. بعد عشرين عاماً، تغيرت الشروط في هذه البلدان كما تغير في اليونان الفردوس البلقاني الذي لم يعد إلا وهماً.

■ **موقع أبحاث العولمة**

الجدل الفارغ

◄ محمد الجندي

لقد منت الإدارة الأمريكية على شعوب عديدة بنعمة الانتخابات، على أجزاء يوغوسلافيا السابقة، وعلى بلدان الاشتراكية العلمية السابقة في أوربا، ومن الجملة على العراق، وقد تمن بها بعد استكمال إبادة الشعب الأفغاني على أفغانستان.

بفضل الإدارة الأمريكية أصبحت الانتخابات في كل مكان حرة لدرجة مذهلة، حرة عبر التفعيل الطائفي والعرقي، وعبر الاحتلال، وعبر دفع الأموال، والهيمنة القمعية والقبضاوية، الخ.

بفضل الإدارة الأمريكية لم تعد الانتخابات محلية، أو وطنية، وإنما أصبحت دولية، فتتدخل الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الأشاوس في انتخابات إيران، وفي حقوق التيبت في الانفصال عن الصين، وفي حقوق البورميين بالتمثيل الديمقراطي.

بنعمة الإدارة الأمريكية قد ينفصل جنوب السودان عن شماله، كما قد تنفصل دارفور وغيرها.

الإدارة الأمريكية تعيد رسم خريطة العالم، وهي بصدد إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.

وفي أثناء ذلك تقوم ضجة متنوعة في كل مكان، اليد الأمريكية لها دور فيها.

هل يجب أن يكون السلاح في لبنان في يد غير يد الدولة؟ طبعاً في الحالة العادية لا؛ ولكن بقي السلاح منذ نشوء لبنان في يد الدولة وفي يد غير الدولة. كل مختار له زلمه، وله مسلحوه، وله منطقة نفوذه. السلاح، الذي يراد الآن منعه، هو الذي دافع به لبنان عن نفسه. أين كانت الدولة عندما كان يستباح جنوب لبنان؟ عندما كانت تهبط الهيلوكبتر الإسرائيلية في أرضه، وتغتال من تغتاله، وتمضي بسلام؟ أين كانت الدولة عند احتلال ١٩٨٢؟ عندما ارتكبت إسرائيل جريمة مخيمي صبرا وشاتيلا؟ أين كانت الدولة، عندما تمركزت في الشريط الحدودي؟ طبعاً يجب احترام الدولة في كل الحالات، فهي تعبير عن الشعب اللبناني، ولكن يجب في الوقت نفسه احترام مسألة الدفاع عن لبنان. احتلال لبنان ليس مزحة، وإذا كانت «قوة لبنان في ضعفه»، فإن ضعفه لا يحميه من الاحتلال. وبشكل أوضح، الإدارة الأمريكية لا تحميه من الاحتلال، وإسرائيل عينها منذ أيام بن غوريون على جنوب لبنان لضمه إليها، وقد تضم لبنان كله في مرحلة تالية، إذا ما نجحت مخططاتها.

هل سيشكل الوزارة العراقية السيد نوري المالكي، أم السيد إياد علاوي؟ ولكن هل هناك فرق؟ هل يمثل أي منهما سيادة العراق ويقف ضد الاحتلال الأمريكي؟ هل يمثل أي منهما سيادة العراق، فيحول دون تجزئته، ويحافظ على ثروته ويشفي جراح شعبه، ويلم شعبه المشرد؟

هل سيكون رئيس العراق كردياً، أم عربياً؟ هل هناك فرق؟ ألا يحق للكردي العراقي أن يكون رئيساً، مثله مثل العربي العراقي؟ هناك فرق، إذا كان الأمر يدخل في محاصصة مرتبطة بتجزئة العراق. فالسؤال يصبح، هل يجب السير في اتجاه ترسيخ تجزئة العراق، أم لا؟

في العراق وفي غيره، يدور الجدل حول التزوير، وحول المخالفات الدستورية والقانونية. ولكن هل يمكن منع التزوير، في ظل الهيمنة القبلية والطائفية، وفي ظل المحتل وتأثيره المباشر وغير المباشر، وفي ظل دخول الأموال الضخمة التي تبني شركات، وترفع هامشيين مساكين إلى مرتبة الغنى الفاحش؟ وهل التزوير يحدث في صناديق الاقتراع، أم أيضاً في الهيئات التي تضع جداول الانتخابات وتوزع البطاقات الانتخابية، وفي تحديد الوحدات الإدارية، التي على أساسها تجري الانتخابات، وفي قوانين الانتخاب، التي تحدد منح أحقية الترشيح والانتخاب لفئات الناس، أو تمنع الترشيح للرئاسة، إلا لمن يجمع كذا توقيعاً، الخ؟ التزوير والحالة هذه، لا يمكن منعه. ربما تستطيع الأحزاب السياسية في دولة ذات سيادة، أن تتفق على مختلف الأمور المتعلقة بالموضوع، ونقول ذات سيادة، أي ليست مخترقة من قبل قوى خارجية عبر اقتصاداتها، أو عبر نفس الأحزاب.

الدستور؟ أي دستور؟ أين هو الدستور الصادر عن جمعية تأسيسية؟ أغلب الدساتير في العالم الثالث، إن وجدت، هي أشبه بالمرسوم التشريعي الصادر عن سلطة فاشية، وهي منحة غالباً من السلطة التنفيذية، وتستطيع أن تلحسه متى شاءت، وأن تفسره كيف شاءت.

والقانون، من يضع القانون؟ نظرياً يجب أن تضعه السلطة التشريعية، التي من المفروض أن تمثل الشعب. وعملياً تضعه السلطة التنفيذية، إما بشكل صريح (على شكل مراسيم تشريعية، decret-loi)، أو التوافق مع أغلبيتها البرلمانية، التي توافق على كل ما تريده السلطة رغم اعتراض الآخرين، ولا يمنع أن تكون السلطة التنفيذية سلطة احتلال (؟).

البناء السليم للنظام الدولي، وللأنظمة الوطنية، هو مسألة تاريخية يصل إليها المرء بالتطور، إذا ما استطاع أن يتطور سلمياً في ظل العلم والتكنولوجيا.

الطائفية تتناقض والعلم في كونها تحاول بناء مجتمعات تقليدية تعود إلى أيام العبودية، بذريعة أن اللّه يريد ذلك، مع أنه لا يمكن أن يكون هدر ثروات البلاد للاستعمار، وقتل المرأة، أو حرمانها من التعليم ومن الخروج من البيت ومن مختلف الحقوق، ومن الجملة حق العمل، وقتل من هم من دين آخر، الخ، من إرادة اللّه. هذا تفكير مرضي، ومع ذلك، فإنه منتشر بنعمة الاستعمار القديم، وبنعمة الإدارة الأمريكية.

وهو تفكير مرضي مثله مثل تفكير الإدارة الأمريكية بالسيطرة الأبدية والنهائية على العالم، ومثل تفكير الصهيونية الدولية، بأنها تمثل شعب اللّه المختار، الذي سيسيطر على العالم. هل تظن الصهيونية أنها وحدها في ذلك؟ إذا دخل المرء إلى أعماق أي طائفية دينية يجد أنها ترث الاعتقاد بكونها المختارة من اللّه، وبأن مسياها MESSIA أو مهدها، المنتظر سوف يأتي ويغزو لها العالم.

والبناء اللاطائفي المتطور للمجتمع هو غير ممكن في ظل الاستعمار، الذي تقوده اليوم الإدارة الأمريكية.

الاستعمار، وليس الإدارة الأمريكية كأشخاص هو العلة الأساسية، ويؤلف كابوساً على شعوب العالم، ومن الجملة شعب الولايات المتحدة، وشعوب بلدان الاستعمار القديم.

وإن محاربة الاستعمار هو مفتاح خروج العالم من كل أزماته.

(المادة كاملة على الموقع)

الحرب «الجديدة» المنسية.. لا تنسوا العراق... فالاحتلال مازال مستمراً

ضاهر جميل ❖ / ترجمة وإعداد: د.نبيل حوج

كلما أصابت الإمبريالية الأمريكية أزمة مالية، أو استعصاء ما، أو سقوط ما، سارعت لتنفيذ ضربة هنا وهناك، وإثارة أزمة في بلاد أخرى لتغطي على جرائمها، وتهرول أجهزتها الإعلامية لتضخيم حدث وتتناسى ما هو أكبر وأبشع. لأجل ذلك يجب أن لا ننسى العراق ونبرز استمرار جرائم الاحتلال لكي لا يضيع بين الإعلام والإرهاب والاحتلال والانتخاب.

يقول المحلل السياسي العراقي مكي النزال «إن العالم الغربي الذي ذبح العراق والعراقيين، من خلال ثلاثة عشر عاماً من العقوبات، وسبع سنوات من الاحتلال، يحوم الآن حول ضحاياه، ويعمل على تدمير ما تبقى من العراق من خلال التفجيرات، الاغتيالات، الفساد، الملايين من عمليات الترحيل والإقصاء والاستمرار في تدمير البنية التحتية، ورغم ذلك كله يحاول أن يقدم صورة وردية عن الحالة العراقية».

ولأن أفغانستان أصبحت محط اهتمام الشركات الإعلامية الأمريكية، وبسبب التصعيدين الكبيرين اللذين قادهما الرئيس أوباما خلال حربه في الأشهر الأخيرة، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق ضاع في ثنايا الظلال الإعلامية.

وعلى الرغم مما يقال من أن القوات الأمريكية بدأت بالانسحاب تدريجياً من العراق، فقد بقي نحو ١٣٠.٠٠٠ جندي أمريكي، و١١٤.٠٠٠ مقاول خاص في البلاد «مكتب أبحاث الكونجرس في ٢٠٠٩/١٤/٩»، مع سفارة بحجم مدينة الفاتيكان، ولكن مع أكثر من ٤٠٠ مدني عراقي يقتلون شهرياً «عدد الجثث في العراق بتاريخ ٢٠٠٩/١٣/١٢» كنتيجة عرضية للاحتلال، ويقدّر البعض مقتل مليون عراقي، وكل ذلك لم تتطرق له الصحافة الأمريكية.

ومنذ الأيام الأولى لاحتلال العراق، كان وجود البنية التحتية الأساسية أحد الحاجات الملحة للعراقيين لإنهاء الاحتلال، إضافة لحاجتهم المستميتة للأمن. فوسطياً لم يحصل البيت العراقي يومياً خلال سنوات الاحتلال، إلا على أقل من ست ساعات من الكهرباء، وهناك نقص شديد بالمياه الصالحة للشرب، ويهدد بتشريد نحو ٢ مليون عراقي في الجنوب. وهناك انتشار كبير للأمراض. وقد أدت هذه القلة بالكهرباء والماء إلى خروج العراقيين إلى الشارع هاتفين «لا ماء، لا كهرباء في بلد النفط وبلد النهرين».



وأدى هذا الدمار المفتعل بيد الاحتلال إلى انتشار الفساد، بين المقاولين الغربيين الذين تعهدوا ببناء العراق المدمّر، وقد قال وزير التخطيط العراقي علي غالب بابان أواخر السنة الماضية، إن مليارات الدولارات التي صرفتها الولايات المتحدة على عقود فيما يسمى بعقود إعادة الإعمار، لم يكن لها أثر واضح، «ربما صرفوه» لكن العراق لم يتحسن.

سارعت لوس أنجلوس تايمز في كانون الثاني الماضي إلى تسليط الضوء على عدم وجود الكهرباء: «الانتخابات على الأبواب، من الصعب أن يثق الناخبون بزعماء لا يملكون الكهرباء، حتى لو كان مسؤولاً ثانوياً. لكن أكثر الصحف الأمريكية تفادت القضية. وذكرت نيويورك تايمز «إن الأمريكيين يخافون أن لا يواصل العراقيون بناء المشاريع».

والأمر الآخر المعقد، هو الجفاف الذي اجتاح شمال البلاد على مدى أربع سنوات، فقد أجبرت قلة الماء على تهجير أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص من بيوتهم، وحوالي ٣٦,٠٠٠ على تخوم التشرد «اسوشيتد برس ٢٠١٠/١٣/٩».

وقد كانت التغطية الإعلامية لأزمة اللاجئين العراقيين الذين يقدرون بحوالي ٤,٥ مليون لاجئ مهملة.

وبالنسبة للعراقيين الموجودين في البلاد، هناك قضية أخرى هي الإصابات السرطانية، فقد استخدمت الجيوش الأمريكية والبريطانية أكثر من ١٧٠٠ طن من اليورانيوم المخضب في العراق أثناء الاحتلال في عام ٢٠٠٣، و٣٢٠ طن في عام ١٩٩١ في حرب الخليج. وقد ترافق كل ذلك مع نسب عالية من الوفيات والإصابات السرطانية.

ويقول جلال غازي المحرر في New America Media «لننس الاحتلال، الإرهاب والقاعدة. إن الخطر الحقيقي على العراقيين هذه الأيام هو السرطان. فهو ينتشر بسرعة في العراق. يولد آلاف الأطفال معاقين. ويقول الأطباء إنهم يكافحون من أجل تخفيض نسب الإصابة بالسرطان، والتشوهات الولادية، خاصة في المدن التي تعرضت للقصف الأمريكي والبريطاني العنيف».

وذكر غازي بأنه في الفلوجة، التي تعرضت لحملتين عسكريتين أمريكيتين في عام ٢٠٠٤، حوالي ٢٥٪ من المواليد الجدد يعانون من تشوهات هامة، وارتفع عدد المصابين بالسرطان في مدينة بابل من ٥٠٠ حالة في عام ٢٠٠٤، إلى ٩٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٩،، وذكر الدكتور جواد العلي مدير مركز الأورام بالبصرة في عام ٢٠٠٩ أن هناك ١٨٨٥ حالة سرطانية منذ عام ٢٠٠٥، ويزور مركزه حوالي ١٢٥٠-١٥٠٠ حالة كل شهر.

وقد ظهر لدى مواليد الجنود الأمريكيين في حرب ١٩٩١ تشوهات ولادية مشابهة جداً لتلك التي ظهرت لدى المواليد العراقيين، ويزعم العديد من الجنود الأمريكيين بأنه تطور لديهم السرطان لتعرضهم لليورانيوم المخضب في العراق. وكل هذه المصائب لم تأت الصحافة الأمريكية عليها، باستثناء بعض المقالات هنا وهناك، وإنما تهرول نحو الانتخابات العراقية لتبرز «الديمقراطية» تحت سلطة الاحتلال، وأية «ديمقراطية» ؟؟؟!

ومن خلال كل ذلك تبقى معاناة العراقيين مستمرة، مترافقة مع الحاجة لإيجاد المصادر البديلة للحصول على المعلومات الدقيقة عن الاحتلال.

❖ كاتب مشارك في مركز أبحاث العولمة

انهيار الإمبراطورية الأمريكية.. سريع وصامت ومؤكد!

◄ بقلم: بول ب. فاريل -ترجمة قاسيون



يحذّر المؤرّخون من «سارق ليل» مفاجئ، أو من «ارتطام سيارة متسارعة».. «إحدى حقائق التاريخ المزعجة أنّ حضارات كثيرةً تنهار»، هذا ما يحذّر منه عالم الإنتروبولووجيا جير دياموند في كتابه: «الانهيار: كيف تختار المجتمعات النجاح أو الفشل». عدّة «حضارات تتقاسم ميلاً حاداً للانحدار. في الحقيقة، قد يبدأ زوال مجتمع ما بعد عقد أو عقدين من بلوغ ذروته في القوّة والثروة وعدد السكّان».

حالياً، نايل فيرغسون من جامعة هارفارد، أحد أهمّ المؤرّخين الماليين في العالم، يردّد تحذير دايموند: «ربما يأتي الانهيار الإمبراطوري على نحو مفاجئ جداً أكثر مما يتخيله العديد من المؤرخين. فاجتماع عجوز الميزانيات المالية والاستنزاف العسكري يفترض أنّ الولايات المتحدة قد تكون الإمبراطورية التالية في بلوغها شفير الهاوية».

نعم، أمريكا على الحافة

لا تبال بتحذيره، لكن على مسؤوليتك الخاصة.. فكل ما تعلّمته، وكلّ ما آمنت به، وكلّ ما يدفع قادتنا السياسيين قائمٌ على التضليل، وعلى نظرية تاريخية بائدة.

الإمبراطورية الأمريكية على شفير هاوية خطرة، تتعرّض لخطر الانهيار المفاجئ. فيرغسون ألمعيٌ وافر الإنتاج وعنيد... تضمّنت كتبه، بما فيها الأخير «صعود النقود: التاريخ المالي للعالم»، و«النصب: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية»، و«رابطة النقد: المال والسلطة في العالم المعاصر»، و«حرب العالم»، مسحاً لـ«همجية القرن العشرين»، حيث يركّز على عمق «مفارقة أنّ القرن العشرين وبالرغم من دمويته كان زمن تقدّم قلّ نظيره».

لماذا؟ وعبر التاريخ ظهر قادةٌ إمبراطوريون على نحو حتمي، وقادوا أممهم إلى الحروب من أجل مجد عظيم و«تقدم اقتصادي»، وفي الوقت نفسه يقودون أمّتهم إلى الانهيار... يحدث ذلك فجأةً وبسرعة، في غضون «عقد أو اثنين».

ستجد آخر كتب فيرغسون، «انهيار وتعقيد: إمبراطوريات على حافة الفوضى»، في فورين أفيرز، مجلة مجلس العلاقات الخارجية، وهو مجلس أبحاث غير متحزّب.

تبطل رسالته كل الحديث المتفائل الذي نستمع إليه في الأخبار - حول التعافي الاقتصادي والأسواق الصاعدة الجديدة وحول «أمل» العودة إلى «عظمة أمريكا» - من سياسيي واشنطن ومصرفيي وول ستريت.

انهيار جميع الإمبراطوريات: خمس خطوات متكررة عبر العصور

يستهلّ فيرغسون بمجاز ساحر: «ما من أمر يوضح دورة حياة قوّة عظمى أفضل من مسار إمبراطورية، سلسلة من خمس لوحات لتوماس كول معلّقة في قاعة الجمعية التاريخية في نيويورك. كان كول مؤسّس مدرسة هدسون ريفر وأحد روّاد ورسّامي المناظر الطبيعية الأمريكيين في القرن التاسع عشر. في «مسار إمبراطورية»، التقط بجمالية نظرية الصعود والسقوط الإمبراطوري حيث يظلّ معظم الناس خاضعين للعبودية حتى ذلك التاريخ. يصوّر كلّ واحد من المشاهد المتخيلة فم النهر العظيم تحت بروز صخري».

> **انهيار الإمبراطورية الأمريكية قد يحدث على نحو مفاجئ جداً أكثر مما يتخيله العديد من المؤرخين.. فاجتماع عجوز الميزانيات المالية والاستنزاف العسكري يفترض أنّ الولايات المتحدة قد بلغت شفير الهاوية!**

إن لم يكن بوسعك رؤيتها في الجمعية التاريخية، فهي منسوخةٌ في فورين أفيرز، تبرز تحذيرات فيرغسون من أنّ الإمبراطورية الأمريكية على حافة الهاوية، وقريبة من الانهيار.

أولاً، الحالة الوحشية قبل صعود الإمبراطورية

في المشهد الأول، الحالة الوحشية، بريّةٌ خضراء تقطنها حفنةٌ من الصيادين وجامعي الثمار تتدبر وجودها البدائي في استراحة فجر عاصف.

تخيلوا تاريخنا منذ اكتشاف كولومبوس لأمريكا في العام ١٤٩٢، وخلال أربعة قرون ونحن نتوسع بوحشية في أرجاء القارة.

ثانياً، الحالة الرعوية، ازدهار الإمبراطورية الأمريكية

«في اللوحة الثانية، الحالة الرعوية، من أنشودة رعوية زراعية: السكان يزيلون الأشجار ويزرعون الحقول ويبنون معبداً يونانياً أنيقاً».

قد يبدو المعبد في غير موضعه... ومع ذلك، أنجز كول لوحاته بين العامين ١٨٣٣ و١٨٣٦، بعد وقت قصير من إنشاء توماس جيفرسون لجامعة فرجينيا مستخدماً معماراً رومانياً وإغريقياً تقليدياً.

حين يواصل فيرغسون الرحلة، تشعر وكأنّك حقاً داخل الجمعية التاريخية في نيويورك، مذكّراً بصرياً بالكيفية التي تتكرر فيها الدورات العظيمة للتاريخ مراراً وتكراراً.

كما أنّها تذكّر بواحدة من أكبر سخريات التاريخ - في أنّ جميع الأمم تفشل في تعلّم دروس التاريخ، وأنّ جميع الأمم وقادتها يقعون فريسة غرورهم النرجسي وأنّهم سينهارون في المحصّلة النهائية من الداخل.

ثالثاً، تحقق الإمبراطورية الأمريكية

«ثالث اللوحات وأكبرها تحقق الإمبراطورية. المشهد الآن مغطّىً بمخزن رخاميّ فخم، حيث تمّ استبدال الفلاسفة - المزارعين الراضين في المشهد السابق بحشد من التجار الأغنياء، والحكام والمواطنين المستهلكين، إنها ظهيرة دورة الحياة».

تحقق الإمبراطورية، يشد انتباهنا لجوهر رسالة فيرغسون: في ذروة قوتهم وثرائهم ومجدهم، يظهر القادة وتصيبهم الرؤى الإمبراطورية بالسعار فيلحقون بأنفسهم وبشعوبهم ودولهم الخراب. ينالون ذلك كله. لا يكفيهم ذلك، حيث يستهلكهم الجشع والغطرسة والتعطش للسلطة.

بالعودة إلى الأيام الأولى من حرب العراق، التقط كيفن فيليبس، المؤرخ السياسي وواضع الاستراتيجيات في عهد نيكسون، هذا النزوع الحتمي للثروة والديمقراطية.

«معظم الأمبراطوريات، في ذروة قوتها الاقتصادية، تصبح متغطرسةً وتشن حروباً عالميةً عظمى بكلف هائلة، وتهدر موارد ضخمة، وتتحمل أعباء ديون ثقيلة، وفي المحصلة النهائية تستهلك قواها وتنهار».

نحن نرى «تحقق» الإمبراطورية الأمريكية في زمن قيادتي بيل كلينتون وجورج بوش.

لسوء الطالع، أصبحت الذروة خلفنا. فكلينتون وبوش وهنري باولسون وبين بيرنانك وسارة بالين وباراك أوباما وميت رومني.. وجميع قادة أمريكا في المستقبل، لا يفعلون سوى تأدية أدوارهم في أعظم مسرحية من مسرحيات التاريخ، معيدين دروس التاريخ في قيادتهم الحتمية لـ«التقدم الاقتصادي» وصولاً إلى استعادة مجد سابق... وفي الوقت نفسه يدفعون دون قصد الإمبراطورية إلى حافة الانهيار.

رابعاً، دمار الإمبراطورية

ثمّ تأتي لوحة «دمار الإمبراطورية»، المحطة الرابعة في دراما فيرغسون المهيبة حول دورة حياة الإمبراطوريات كافة.

في «الدمار»، تحترق المدينة، يفرّ مواطنوها من قبيلة غزو تمارس الاغتصاب والسلب تحت سماء مسائية كئيبة.

في موضع آخر في «حرب العالم»، يصف فيرغسون القرن العشرين بأنّه «الأكثر دمويةً في التاريخ، مائة عام من سفك الدماء».

دورة الحاضر الجديدة عالية التقانة وعديمة الرحمة، تفترض أنّ عالم قرننا الواحد والعشرين سيكون عودةً ملطّخةً بالدماء نحو الوحشية.

عند هذا الحد، يسأل المستثمرون أنفسهم: كيف نستعد لخراب الإمبراطورية الأمريكية ودمارها؟

ما من حلّ في سيناريو فيرغسون، فقط قبول القضاء والقدر، دورة التاريخ الحتمية.

لكن في كتاب «ثروة وحرب وحكمة» لمدير صندوق التحوط بارتون بيغز، يحذرنا الاستراتيجي العالمي السابق مورغان ستانلي من «إمكانية انهيار البنية التحتية للتمدن»، وينصحنا بشراء مزرعة في الجبال.

«ينبغي أن يكون ملاذكم الآمن ذا اكتفاء ذاتي وقادراً على إنتاج الغذاء... مجهزاً بالبذور والسماد والطعام المعلب والخمر والأدوية والملابس، إلخ. فكروا في عائلة روبنسون السويسرية».

وحين يأتون للنهب وإطلاق النار، «بضع جولات فحسب وسيضاهون رؤساء قطاع الطرق».

خامساً، قفرٌ بعد اختفاء الإمبراطورية

«أخيراً، يبزغ القمر على اللوحة الخامسة.. قفر كما يقول فيرغسون: «ما من روح حية يمكن رؤيتها، فقط بضعة أعمدة دائرة، وصفوفٌ من الأشجار نما عليها اللبلاب والورد البري». ما من «قطاع طرق»؟ ما من جامعي قمامة آليين من وول - إي.

الأخبار السارة أن الأرض ستعيد توليد نفسها على نحو طبيعي دون بشر متوحشين، كما شاهدنا في تألق آلان ويزمان عالم بدوننا: تبلى المباني الفولاذية، تلتهم الميكروبات اللدائن التي لا تتلف، الحقب تمر. وتعاود الأرض ظهورها بكل بهائها، جنة عدن.

الخاتمة:

«جميع الإمبراطوريات... محكومة بالانحدار والسقوط».

في عمود صحيفة لوس أنجلوس تايمز، يسأل فيرغسون: «أمريكا، إمبراطورية هشة: اليوم هنا، غداً ستمضي. هل يمكن أن تتهاوى الولايات المتحدة بهذه السرعة؟» وإجابته واضحةٌ وقاطعة: «لقرون طويلة، يميل المؤرخون والباحثون السياسيون والرأي العام للتفكير بالمسار السياسي بالمعنى الدوري والموسمي... نصغي إلى إيقاع التاريخ.

القوى العظمى، مثلها مثل الرجال العظام، تولد وترتقي وتسود، ومن ثمّ تتحسر تدريجياً. لا يهم إن انحدرت الحضارات ثقافياً أو اقتصادياً أو بيئياً، فسقوطها محتم».

نخادع أنفسنا بالاقتناع بأنّ «التحديات التي تواجه الولايات المتحدة تتمثل معظم الأحيان على هيئة احتراق بطيء... فالتهديدات تبدو بعيدة». يسأل فيرغسون: «لكن ماذا لو كان التاريخ دورياً أو بطيء الحركة ولكن غير منتظم»؟

ماذا لو كان التاريخ «ثابتاً أحياناً لكنّه قادرٌ على التسارع فجأةً، مثل سيارة رياضية؟ ماذا لو لم يحدث الانهيار عبر قرون بل ظهر فجأةً، كلصّ في منتصف الليل»؟

ماذا لو كان انهيار الإمبراطورية الأمريكية وشيكاً، في العقد القادم؟ ماذا لو أننا في نكراننا، كما حدث في تحطم دوت كوم في العام ٢٠٠٠، نرفض الاستعداد؟

رسالة فيرغسون الأخيرة حول قدر أمريكا يأتي من الفورين أفيرز: «متخيلة في وسط ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تحمل لوحات كول العظيمة رسالةً واضحة: كل الإمبراطوريات، أياً كانت عظمتها، محكومةٌ بالانحدار والسقوط».

طوال التاريخ، تعمل الإمبراطوريات «في توازن ظاهريّ لفترة غير معروفة. وبعدئذ، وعلى نحو مفاجئ، تنهار». التنبيه الصريح «للانهيار» وفق دايموند توقيتٌ مفاجئٌ وصامتٌ وسريعٌ ومؤكد، حيث «قد يبدأ زوال المجتمع بعد عقد أو عقدين من بلوغ ذروة القوة والثروة وعدد السكان».

لقد تمّ تحذيركم: إن كانت أمريكا بلغت ذروة مجدها أثناء قيادتي كلينتون وبوش، فعلينا بالتالي أن نبدأ العد التنازلي للانهيار، الساعة تقرع في العقد ما بين العام ٢٠١٠ والعام ٢٠٢٠..

نحو أزمة اقتصادية بتوقيع «غولدمان ساكس»

◄ بقلم: إيريك غرانجيه- ترجمة قاسيون

يتلاشى شيئاً فشيئاً سرّ قوى المال. فالعديد من الناس يعرفون الآن أنّ الأزمات الاقتصادية العالمية ليست «عواصف كاملة» لا نستطيع تجاهها فعل شيء، بل هي عملياتٌ اقتصاديةٌ ذات مدىً محسوب، تنفّذها بعض المصارف القوية، وتمضي إلى حدّ تهديد دول بالإفلاس التام لتصل إلى غاياتها. تقدّم هذه المصارف الخاصة الفائقة القوّة نوع العروض التي لا يمكن رفضها. وأكثرها شهرةً وسجالاً هو مصرف غولدمان ساكس. وقد نشرت مجلة رولينغ ستونز في تموز المنصرم مقالاً شديد اللهجة بصدد هذه المؤسسة المالية. بدأ الصحافي مات تايبي نصّه على النحو التالي:

«أول ما ينبغي عليك معرفته عن غولدمان ساكس هو أنّه موجودٌ في كلّ مكان. أقوى مصارف الاستثمار في العالم أفعى قوية ماصة للدماء تغرس عميقاً نابها الماص للدماء في كلّ ما تفوح منه رائحة المال».

يختصر هذا المقال الذي نشرته رولينغ ستونز ونال نجاحاً كبيراً ما قالته وكتبته مقالاتٌ أخرى كثيرة: بعض العقول في غولدمان ساكس صمّمت ونفّذت كلّ الأزمات المالية منذ العشرينات. وقد استخدمت الطريقة نفسها تقريباً: فهي تضع نفسها بدايةً في مركز فقاعة مالية عبر إصدار منتجات مالية مفبركة ومصممة منذ البداية كي تفشل، ثمّ تتدبّر أمرها كي تستثمر الطبقة الصغيرة والمتوسطة (الناس العاديون والشركات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال) في تلك المنتجات المحكومة سلفاً بمساعدة متواطئة من قادة مؤسسات أصغر حجماً من قبيل صندوق الإيداع والتخزين في كيبيك. بطبيعة الحال، يتمّ شراء السياسيين المحليين كي لا يتم فرض قوانين على تلك المنتجات المالية الجديدة الخطيرة على الاقتصاد. ثمّ ينهي «المصرف الكبير» العمل مجدداً عبر فقء الفقاعة نفسها، ما يجعل كومةً من المصارف الصغيرة تختفي بضربة واحدة، ويعزّز أكثر سيطرتها على الأسواق المالية. ما إن يفتقر الجميع ويصبح الاقتصاد على شفا الهاوية، حتى يصل المصرف الكبير منتصراً، ويعرض علينا إنقاذ الاقتصاد ويقرضنا بأسعار فائدة مرتفعة المال الذي قام لتوّه بشفطه منّا. ويبدأ المسار مجدداً...

أين نحن الآن؟ إذا نظرنا بانتباه إلى وسائل الإعلام الجماهيرية، نرى جيداً أنّ ما أمامنا ليس معافاةً اقتصاديةً بطيئةً، بل أزمةً كبرى جديدة ستكون رافعتها الديون المحلية.

رأينا ذلك مع دبيّ، والآن مع اليونان: الدين العام هو الذريعة القادمة لدفعنا إلى قبول سياسات همجيةً من الإدماج الشاقولي للاقتصاد على المستوى الكوكبي.

لنعد إلى تشرين الثاني ٢٠٠٩، حين نشر مصرف سوسييتيه جنرال الفرنسي تقريراً يتضمّن سيناريو ينذر بانهيار الاقتصاد العالمي، سببه مديونية بلدان متقدمة. قرأنا في صحيفة لوفيغارو حول هذا الموضوع أنّ «خطط الإنقاذ الجديدة التي وضعتها الحكومات العالمية قد نقلت فقط ديوناً من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ما خلق سلسلةً جديدةً من المشكلات». المشكلة الأولى هي الدين العام الذي «بلغ عملياً نقطة اللاعودة»، وفق التقرير.

تظهر حالة اليونان جيداً الإجراءات القاسية التي تتراءى في الأفق، ويمسّ أخطرها سيادة الأمم المتطورة نفسها. سوف يتوجب على اليونان الخضوع لإرادة أعضاء منطقة اليورو الآخرين كي تتمكن من تلقي المساعدة. في مقالة حول هذا الموضوع نشرتها صحيفة وول ستريت، كتب بيشنس ويتكروفت: «هذه الأزمة ليست فقط بصدد ديون بلدان ذات سيادة، بل هي بصدد السيادة نفسها».

ويبدو أنّ كاتب الافتتاحيات أندريه برات في صحيفة لابريس يتفق مع هذا التفسير حين يكتب:

«في الأسبوع المنصرم، اضطرت أثينا لممارسة مهينة تتمثّل في فتح سجلاتها أمام خبراء الاتحاد الأوروبي الذين اقترحوا عليها بقوّة دروباً للحل. كانت اليونان قد خسرت لتوها السيطرة على ماليتها العامة وجزءاً من سيادتها».

يواصل برات قائلاً إنّه ينبغي الإسراع هنا في كيبيك في شدّ الحزام وفرض رسوم على كلّ شيء، وإلاّ ستأتي المصارف القوية لتضربنا على أصابعنا، وهكذا نتجنّب أن «تجد كيبيك نفسها قريباً وظهرها إلى الحائط، مثلما حدث مع اليونان». كما لو أننا لسنا كذلك أصلاً..

في مقال نشرته صحيفة دوفوار في شباط بعنوان: «اليونان ليست وحدها من (يزيّن) دينه»، اطّلعنا على أمور جميلة كنّا نعرفها أصلاً:

«تحت نيران الانتقادات حول مسؤولية مصارف وول ستريت، لاسيما غولدمان ساكس، عن الأزمة المالية، هاهي في أتون فضيحة جديدة. هذه المرة، لم يعد الأمر يتعلق بالقروض العقارية المتفجرة المباعة لأسر متواضعة، بل يتعلّق بمنتجات مالية مصطنعة تمّ اقتراحها على دول مدينة لتجميل حساباتها».

إذاً، وفضلاً عن خلق فقاعات مالية تسيطر عليها تلك المصارف الكبرى، هي تخفي الدين الحقيقي الذي راكمته الدول المستخدمة لخدماتها: مثلما يتم تعديل أسلوب حساب نسبة البطالة للحصول على النسبة التي يناسبنا إظهارها.

لم يعد تأثير غولدمان ساكس وأشباهه تأثيراً: إنّه السيطرة الاقتصادية التامة. يوجد في فريق أوباما العديد من ممثلي غولدمان ساكس، وهم يحتلون مناصب أساسية. وكان الأمر مماثلاً لدى دبليو بوش.

لكننا نعرف لماذا تمّ التخطيط لأزمة الديون هذه وتنفيذها، فنحن نعرف جدول أعمال الحوكمة العالمية، التي تسعى لغرس النخبة الأوليغاركية. نعرف أنّ الهدف يتمثّل في خلق مصرف عالمي، البيروقراطية النهائية لحكومة عالمية محتملة.

لم يبق سوى أن نقرأ هذا النص الذي نشره الموقع الإلكتروني لصحيفة لوموند وذا العنوان الموحي: «دومينيك شتراوس كاهن ينادي بتحول صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي للعالم». نجد فيه كل شيء.

اشتهر صندوق النقد الدولي بأنّه مصرفٌ قاس يفرض شروطاً مفرطة. إنّه مقرضٌ ربوي يستفيد مع ذلك من كونه مطلَقاً تماماً. هو مؤسسةٌ مناَهضة للديمقراطية لا تستطيع شرعياً فرض سلطتها على كل الشعوب. كما يوجد الكثير من الأسرار المحيطة بهذا النوع من المؤسسات.

كما قرأنا في هيرالد سن أنّ لقاءً سرياً بين قادة المصارف المركزية في العالم قد تمّ في مطلع شباط لمناقشة الإجراءات النقدية العالمية الواجب اتباعها. وقد قامت قوات أمن رفيعة المستوى بحماية الاجتماع، ومنعت الصحافة من حضوره. لا أحد يعلم القرار الذي اتخذوه، وعلى كل حال يبدو أنّ هذا الأمر ليس من شأننا.

ختاماً، وفق صحيفة وول ستريت، اضطر مصرف غولدمان ساكس إلى تبني سياسة جديدة بصدد المخاطر المالية، وليس أقلها شأناً. فقد حدّد أنّ الدعاية السلبية تجاه الشركة هي «عامل خطر» على أداءات الشركة، وأنّه يتوجب عليها محاربتها. هذا يعني ببساطة ما يلي: لا نستطيع التحدث بسوء عن غولدمان ساكس، والأفضل هو عدم التحدث عنها أبداً.

لكنّ الرهان شديد الأهمية، وينبغي ألاّ نترك هذه الأفاعي الماصة للدماء تمصّ دماءنا حتى آخر نقطة. ستأتي الأزمة القادمة عاجلاً أو آجلاً، وربما تكون الأزمة التي تدقّ ناقوس الحزن لجميع أمم العالم.

السيادة الحقيقية نخسرها في مواجهة تلك المصارف الكبرى.

٢١ آذار اليوم العالمي للشعر:

في العيد.. ثــمة هذه القُبل فقط

لكي يكون الشعر هو الاحتفال نقدّم هذه المقاطع الشعرية المختارة كهدايا العيد، كعيّديات، علها تكون بمثابة الفرصة في أن نجالس الشعر مجالسة الأصدقاء في مقهى.

صحيح أن ليس لعيد الشعر أجراس، ولا صلوات، ولا أشجار ميلاد أو حتى سكاكر أو زينة أو بوالين... مع ذلك ثمة أجراس سرية ترنّ في هذا العالم، وثمة كؤوس نبيذ تتقارعها الأرواح، وثمة مطر لا مرئيّ بلون الأحلام ينسكب ليغسل عنّا الهباب واللعنات..

في عيد الشعر.. ثمة هذه القُبل فقط!!

أتبصرُ شرفةً مضاءة؟/ أيهــا الغريبُ/ يا شقيقي / أتسمعُ همساً / وغمغمةً/ وإنصاتاً؟/ أتى الغريبُ قائلاً :/ يتألّمونَ لشدة ما أحببتهم/ ولشدة ما أحببتهم نجوت / وما حسبتُ الألمَ نجاتيَ !/ أتبصرُ شرفةً مُضَاءة؟/ إنهــا قلبــي/ أيها الغريبُ !

• **بسام حجار**

العدالة لا تتحدث لغة الهنود الحمر
العدالة لا تهبط حيث يسكن الفقراء
العدالة لا تنتعل الأحذية التي ننتعلها نحن الهنود الحمر
ولا تمشي حافية القدمين على دروب هذه الأرض..

• **أمبرتو أكابال**

أيها السائح
أعطني منظارك المقرِّب
علَّني ألمح يداً أو محرمةً في هذا الكون تومئ إليّ..
صوّرني وأنا أبكي
وأنا أقعي بأسمالي أمام عتبة الفندق
وأكتبْ على قفا الصورة
هذا شاعرٌ من الشرق..

• **محمد الماغوط**

هذا زمان الشعراء الصغار مقبلٌ. مع السلامة يا ويتمان، ويا ديكنسن، ويا فروست. ومرحبا بكم يا من لن تتردد أسماؤكم خارج نطاق أسركم الصغيرة، إلا إذا تجاوزته إلى واحد أو اثنين من أقرب الأصدقاء الذين يتجمعون بعد العشاء على إبريق نبيذ أحمر قوي...

• **تشارلز سيميك**

أُنقلوني إلى جميع اللّغات لتسمعني حبيبتي
أُنقلوني إلى جميع الأماكن لأحْصرَ حبيبتي
لترى أنّني قديمٌ وجديد
لتسمعَ غنائي وتُطفىء خوفي.
لقد وَقعْتُها وتهتُها
لقد غِرْتُها
أعيرونَي حياتكم لأنتظر حبيبتي
أعيروني حياتكم لأُحبّ حبيبتي
لألاقيها الآن والى الأبد.

• **أنسي الحاج**

لكثرة ما تعرّيت من كينونتي الخاصة،
أصبح الوجود، بالنسبة إليّ، أن أرتدي الثياب..

• **فرناندو بيسوا**

أيها الشعر.. يا أيها الفرح المختَلسُ..
كل ما كنت أكتبُ في هذه الصفحة الورقيّة
صادرته العسسُ..

• **أمل دنقل**

«ضيّعني أبي صغيراً» أجل ضيّعني ولن أستريح/ «اليوم خمرٌ، وغداً أمرٌ» تقول الريح/ ولي خمر وجمر ومعلّقةٌ/ قد أهزمُ بها جنيّاً يزورني في مثل هذه الساعة/ في مثل هذه الساعة دوماً كأننا على موعد/ لا يقبل التأخير محمّلاً بكلّ ضغائني/ ليعلّمني أسرار السواد في سراديب سويدائي/ وهذا الغسق اللعين، المتكاثف ظلاً فظلاً ليعلم أنني/ أحلم في آخر قطرة ترشح من سَدوله/ بأنواع الهموم، بأنواع الهموم..

• **سركون بولس**

شجرة صلعاء ينبت فوق جمجمتها شعر خشن شبه بشري، لا نأمل ان تمد أغصانا. لقد تملكها ذلك الشكل الآدمي وهي الآن تكاد تشبه حطابا، وبهذا الوجه الذي يسخر من نفسه في الفزاعات يمكن أن نوجهها الآن لطرد الطيور.

• **عباس بيضون**

كن كشجرة الصندل...
تعطّر الفأسَ وهي تقطعها !

• **سعدي الشيرازي..**

فكر في ذلك الإحساس/ الذي يشبه أن تحمل طوال الرحلة حقيبة سواك وروايته/ دون أن تنتبه/ بينما روايتك تموت عند خط البداية.

• **غسان زقطان**

سر من رآك/ من وضع يدا على صابونة الركبة/ من غط إصبعا في السرة/ واشتَم سراً/ سر من أسدل مرفقاً/ على ضمور الأيطل/ من شارف النبع وشاف..

• **أمجد ناصر**

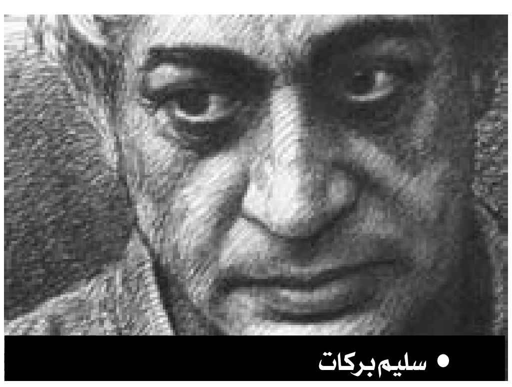
متشبّثة أظافرنا، بعضنا ببعض، وكأنّما
جسد كلٍّ منّا
جسدكَ يا ربّ../
صلّ، يا ربّ
صلّ إلينا
نحن قريبون..

• **باول تسيلان**

ها هم
كلما اقتربوا من أزل أبكوه.
كلما اعتدلوا أنّقوا المذهلَ العاصفَ.
يأكلون الوسائد في طريقهم إلى النوم.
يأكلون الفُرَش، والألحفة، والأسِرَّة بتمام مساندها وقوائمها النحاس.
يأكلون النوم في طريقهم إلى النوم أحلاماً عَصَباً، وغضاريفَ، وجياداً بسروجها وحدواتها.
يلتهمون مهجعَ السحيق في الكون.

• **سليم بركات**


• محمد الماغوط


• سليم بركات


• بسام حجار

ربما ..!

الشعر في يوم عيده

يصلح «يوم الشعر العالمي» أن يكون فرصة للتبصر في «صنعة الشعر»، كما يسميها بورخيس. ولأنه لا بد من قول شيء ما في هذه المناسبة، من باب الواجب على الأقل، علماً أننا في مناسبات كهذه لا نقع إلا على مقالات أغلبها في باب الاحتفاليّ والمبذول فإن السؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً: هل لا يزال هناك شعراء، بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، من حيث تفرّغهم لكتابة القصائد واصطياد الجمل، والسكن في اللغة؟؟

الجواب: بالتأكيد لا.. لم يعد هناك شاعر، هناك فقط شخص يكتب الشعر، أو بمعنى أدق: يكتب وحسب، دون إيلاء اهتمام بالتصنيف، هناك نصّ، وهذا وحده يكفي. كما أنّ أحداً لم يعد بريئاً من فنون الكتابة الأخرى، على الأقلّ من شبهة المقال. لا بدّ من نوافذ جديدة.. لا بدّ من هواء مختلف دوماً.. ما يمكن أن نؤمن به حقاً أنّ هناك كاتباً، وهناك كتابةً، أمّا الجنس الأدبيّ فليس سوى تجلّ للذات الإنسانيّة في إطار ما..

لتكن الكتابة كلها ذاكرة العالم، وليس الشعر فقط كما يقول بورخيس في حديثه الطويل عن الصنعة.. والكاتب، أياً كان منصوصه، هو الأمين على هذه الذاكرة، لذا عليه صيانتها بشتى السبل. لكنّ الميزة - التي ندركها ولا ندركها، أو التي تدركنا ولا ندركها - أنّ لحظة الكتابة لحظة نسيان، نعم نسيان كامل، لا بدّ للكاتب آناء النصّ من نسيان العالم، كي يخربطه، ويخطئه. لا بدّ من نسيان العالم من أجل إعادة خلقه في اللغة.. فلينسَ الجميعُ العالمَ كي نكتبه، حين نكتب، وكأنّنا نتعرفه للتّو.. لنكن نسّائين إذاً كي نكون أكثر أمانة على الذاكرة..

يبقى الشعر.. أعني تبقى الكتابة.. وإن ابتعدتْ قليلاً عن حياتنا الطائشة فإنما لأنها وجدت نفسها زائدة عن حاجة الصوت، مما قادها إلى تلبية نداءات الصمت، منتمية أكثر للكائن الإنساني، هذا الذي يُنظر إليه على أنه مركز الأكوان، مع أنه منسي ومهمل في زحام جنون القوة والاستهلاك والتسطيح، وفي هذه الحال هما (الكتابة والإنسان) متماثلان في المصير.

مع ذلك يكفينا للاحتفال بـ«يوم الشعر العالميّ» أنّه ما يزال صوت رغباتنا الدموية في مواصلة الحياة، ووصل ضفافها المتباعدة. فلنحتفل به إذاً، كما لو كان صديقاً في عيد ميلاده..

■ **رائد وحش**
raedwahash@kassioun.org

بأيِّ حال عُدت يا عيدَ الشِّعر؟؟








يوم الشعر العالمي عاد من جديد ليذكر إنساننا الغارق في همومه «اللاشعرية» بأن للشعر أيضاً يوماً... قد يراها البعض مناسبةً لاستعادة ذلك الشعور العتيق بالغواية، ولكن العيد عاد دون أنٍ نرى جموع الغاوين تتبع الشعراء منطرحة تحت سحر غوايتهم.

فهل فقد الشعر غوايته؟ أم أن مدننا «الفاضلة» تطرد الشعر والشعراء، مثلهما مثل مدن أفلاطون الفاضلة؟!

ربما كان الشعراء أنفسهم هم خير من يجيب على هذه التساؤلات، ولذلك توجهنا بالسؤال التالي إلى عدد من الشعراء السوريين والعرب عبر الإنترنت: أيها الشعراء.. بأي حال عاد عيد الشعر هذه السنة؟؟؟ وكانت الحصيلة هذه الإجابات..

◄ **عاشور الطويبي (ليبيا):**

يااااه.. ما أصعب السؤال!! الإنسان المعاصر غالباً ما تكون أيامه لهاثاً وراء لقمة العيش ومحاولة فهم ما يجري من حوله من أمور في غاية السوريالية. أما الذين يتعاطون الثقافة فهم أكثر من صنف: صنف مثل البضاعة المصنعة في الصين لأسواق الفقراء: شكلها ماشي الحال ولكنها لا تدوم. صنف آخر باع كل شيء وأصبح في سوق النخاسة نخاساً رفيعاً. وصنف آخر رافع الرأس، عالي الهمة قوته وعي عال، وشرابه الأدب واسمه الثاني الجمال، شعرهم أصيل وهم من يصنعون الحياة لا أحد سواهم.. العيد يعود لمن ينتظره ويعيش في أعمال من يصنعه.

◄ **نصر جميل شعث (فلسطين):**

الشعر بحد ذاته عيد أبدي أو حركة أبدية. و اختيار يوم له وتعظيم هكذا مناسبة بشرية ربما يضمّر الشعور بالذنب تجاهه من قبل الذين ظنوا بتراجعه وراء الانشغال في عالم الماديات. لكن الشعر حي وحاضر في كل الأشياء. اليوم رأيت الشعر صهوة حركة بيضاء حجبت عني غرابا لحق بمؤخرة باص كان يجري على طريق الثلج. عيد الشعر أو فرح القصيدة أجده كل يوم مصادفة أو بحثاً في كتابات جديدة تسرّني.

◄ **وفائي ليلا (سورية):**

الآن علمت أن للشعر عيداً... وهو أمر ممتاز (البشرية بخير إذاً!!). أما الشعر فهو حاضر دائماً، لأنني أعتقد أن له أتباعاً يحرقون شموع حيواتهم في معبده الغامض والسري يومياً... دون جنان أو حور للغواية.. والعيد إن حدث وعاد فهو لمن لا ينتبه عادة. أما من يعيشه (أي الشعر) فهو متلبس فيه حد الحلاج وجبته الشهيرة.

◄ **تمام التلاوي (سورية):**

هذه السنة يعود يوم الشعر عليّ أكثر التباسا في المغترب الذي اخترته «قسرا» منذ عام. هذه السنة أفتقد مكتبتي الحميمة، ودفاتري القديمة التي كتبت عليها مختاراتي من شعر العالم. أصبحت هنا أكثر انحيازا لجهاز الحاسوب بشكل اضطراري، وصارت مكتبتي هي المكتبة الالكترونية الشاسعة التي لا طعم لها ولا لون ولا رائحة. أفتقد ملمس المحبرة الأنثوي كما أفتقد رائحة خشب المكتبة، وعث الكتب الحميم الذي يسبب لي العطاس كلما فتحت كتابا مصفرّ الصفحات. العالم يتغير وطرائقنا في العيش تتغير معه شئنا أم أبينا، وكذلك طرق تعاطينا مع الشعر كتابة وقراءة ونشرا. سيحافظ الشعر على طرقه الصعبة في شق المعاني، وسيحتفظ الشاعر بعذاباته كلما كتب قصيدة جديدة، لكن الذي يختلف عاما بعد عام هو ازدياد انجرافنا نحو الكمبيوتر لقراءة وتتبع ونشر الشعر. تشيع اليوم طرق النشر الالكتروني ليس الكتابية وحسب، وإنما الصوتية، وربما المرئية، يدخل الشعر شيئا فشيئا إلى عصر الصوت والصورة.. ضغطة زر واحدة كفيلة بإدخالك إلى أمسية شعرية عالمية تجد فيها كل شعراء العالم منذ هومير إلى آخر خاطرة شعرية كتبتها فتاة في المرحلة الابتدائية.. لكن هذه السهولة الفائقة في الحصول على كل تدوينات البشر، تحمل معها صعوبة فائقة جدا في اكتشاف الشعر الحقيقي والشعراء الحقيقيين بين كل هذا الركام المنفلت.

لم أرد لهذا اليوم أبدا أن يكون عيدا للشعر منذ أقرته اليونسكو قبل اثنتي عشرة عاما، أردت ألا أتذكر في هذا اليوم سوى أمي، آلهة الشعر التي تقطر شعرا منذ صباها والتي أنجبت في ذات اليوم أختي ورفيقة طفولتي ريم.. لم أرد للشعر – رغم عشقي له- أن يتدخل في شؤون العائلة. أردت للشعر أن يبقى محتفظا بيومه التقليدي في الخامس عشر من تشرين أول، ذلك اليوم المقدس الذي ولد فيه الشاعر اليوناني الملحمي العظيم: فيرجل. في كل عيد أتذكر هذه المسألة. لكنني أقول أيضا : إن الشعر عيد نفسه. كل يوم ننجز فيه قصيدة يكون عيدا للشعر.. أيها الشعراء كل عام وأنتم بحبر..

◄ **علي سفر (سورية):**

الشعر يعود في عيده و كأنه لم يغادر. هو ذلك الكائن الذي لا نعرف كيف نداريه فيهرب من مللنا و من سأمنا، ومنا .. في المحصلة الأخيرة، وحين نتذكره في عيده ونبحث عنه نكتشف كم كنا أغبياء، فهو لم يغادرنا أصلا..

الشعر هو الحب.. و كم نبكي على الحب الذي فقدناه.. وفي النهاية يتحول بكاؤنا إلى أغنية تصلح لأكشاك الكراجات، ولكنها لا تصلح لإعادة أي عاشق إلى معشوقه.

لهذا لن أحتفل بعيد الشعر..

◄ **طلعت شعيبات (فلسطين):**

الشعر لم يعد كما كان عملة صعبة بل أصبح مجانياً، يمكنك أن تصنع شاعراً في أقل من عام،

هناك سرعة في صناعة الشعراء، لقد هربنا، أيها الشعر، من مواجهة الآخر لأمكنة مغلقة. الشعراء غابوا عن اليومي وها هم يسكنون في اللاوعي طيلة الوقت، فأصبحت النصوص مرهقة ومتعبة وقلة من يفهمون ما نكتبه.

ها أنت تعود وقد طغى على النص الابتذال مكان التجديد والانسلاخ مكان الحداثة. تغيرنا كثيرا يا صديقي فقد أصبحت هناك مؤسسات كبيرة تفرض سلطانها وأجندتها، أصبحت الحداثة، يا سيدي، المشجب الذي نعلق عليه أخطاءنا، وفراغنا السياسي والعاطفي، وإفلاسنا الحضاري..

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/3/17) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

ما هو التطبيع؟ ومن هو المطبّع؟

◄ جهاد أسعد محمد

شكّل الاتهام بـ«التطبيع مع العدو الصهيوني» منذ ظهوره كمصطلح أواخر الستينيات، أحد أهم وأخطر الاتهامات التي يمكن أن يُقذف بها المثقف العربي، سواءٍ أكان أديبا أو مفكراً أو فناناً أو سياسيا، فهذه «التهمة» وهي بمرتبة الخيانة العظمى في الضمير العام، لم تكن تعرّض المرمي بها للحرق ثقافيا واجتماعيا ووطنيا فحسب، بل كانت كفيلة بهدر دمه أيضا، حتى قبل إثباتها..



لذلك فإن تبادل اتهامات من هذا النوع انحصر تاريخياً بالدول التي انقسمت بين مطبّع وغير مطبّع وبين بين، وببعض الأسماء «المرموقة» التي جاهرت بالتطبيع أو انجرفت إليه في منجزها أو مواقفها، ولم يكن شائعا بشدة بين عموم المثقفين، وخصوصاً في سورية، وظل استخدام هذه «الوصفة» القاتلة يقتصر غالبا على جهات ومؤسسات وشخصيات «شبه مسؤولة»، تلجأ إليها عند «الحاجة» في نزاعها مع المختلفين معها بالرأي، لتبرير قمعهم أو تهميشهم، ويتم عبر وسائل الإعلام فقط، بعيدا عن تدخل الجهات المسؤولة ذات الصلة بالمساءلة والمحاسبة..

اليوم، ولأسبابٍ قد يصعب حصرها بدقة، أصبح الاتهام بالتطبيع حاضرا في معمعة المهاترات اليومية لبعض المثقفين السوريين، يرمون به الآخر، أي آخر، لأي سبب أو دون سبب أو ذريعة أحيانا، وكأنه سبّة ليست لها أية استطالات أو تداعيات أو معان خطيرة، شأنها شأن اتهامات أخرى مثل «عديم الموهبة»، أو «لص أدبي»، أو «مثقف سلطة»... مما يوحي بأن الاتهام بالتطبيع لم يعد يعدّ شأناً خطيرا يمكن التوقف عنده أو مساءلة المتورط فيه أو الزاعم بوجوده.

فالمتتبع للحالة الثقافية السورية الغارقة بالتردي بمعظمها، سيصطدم بأحدهم وقد رمى تهمة التطبيع بحق شخص ما ليحجز لنفسه مكانا في إطار ما، وسيفاجئه آخر امتطى الحصان نفسه ليحظى بعضوية بدرجة امتياز في منظمةٍ شعبيةٍ شبه خالية من الأعضاء المميزين، وثالث لينال موقعاً رفيعا في منبر إعلامي قديم أو جديد. أما دواعي ذلك فغالبا ما تكون شائعة بقيام المتهم بحضور فعالية تضم «إسرائيليين»، أو المشاركة في مهرجان ثقافي يحضره مندوبها، أو وقوفه إلى جانب «إسرائيلي» في ملتقى دولي... وتأخذ هذه الاتهامات شكل موجة عارمة عند حصول أديب ما على جائزة ما، فحينها يهب كثر ممن كانوا يتمنون الجائزة لأنفسهم أو لـ«شلتهم»، فيشرعون بالتخوين والتجريم، وشتم الجائزة ومانحيها والحاصل عليها، مذكّرين الساهين ببطولاتهم وأمجادهم الدونكيخوتية في الدفاع عن الوطن وعن الثقافة الوطنية، وبتاريخهم العريق في مناهضة الصهيونية.

في هذا السياق، وجّهت حراب الاتهام بالتطبيع مؤخراً إلى الأديب خليل صويلح الذي فاز بجائزة نجيب محفوظ للرواية، ونُشرت مقالات كثيرة في الصحافة الورقية والإلكترونية، ودارت ثرثرات نهمة تتهمه بالعمالة والخيانة وتطالب بمعاقبته، بحجة أن الجائزة المذكورة مشبوهة ويشرف عليها داعمون للكيان الصهيوني، ومطبعون معه، دون أن يدرك أغلب مهاجميه أن التهمة نفسها قد تطالهم يوماً من دون وجه حق مع غياب المعايير التي يمكن أن تشكل الحد والبوصلة لعدم التعرض لهذه التهمة.

ففي ظل الخواء الثقافي السائد، ومع انعدام وجود حواضن وطنية حقيقية للمبدع تدعمه وترعاه وتكرمه، ومع تلكؤ المؤسسات الثقافية في تحديد مهامها ومسؤولياتها وتوجهاتها ومشاريعها، وعدم قدرتها على وضع ضوابط ومحاذير وخطوط حمر، والذي يرافقه من المقلب الآخر نشاط واسع واستراتيجي للدوائر الثقافية الصهيونية، يمكن للجميع أن يصبحوا فجأة عرضة لاتهامات تخالف قناعاتهم ومبادئهم الوطنية..

والحال كذلك، فقد أصبح من الضروري التساؤل جدياً عن معنى التطبيع؟ ما هي حدوده؟ من هو المطبّع؟ كيف ومتى يتم التطبيع؟ ما دور الجهات الثقافية والسياسية في تحديد بؤره ومنابره وفخاخه وجوائزه؟

ثم، لماذا لا توجد حتى الآن جوائز وطنية (محرزة) تدعم المبدع الوطني؟ أم أن معسكر الرافضين للتطبيع لا يرى أهمية للأدب في مواجهة الخطر الصهيوني؟

منذ نحو ثلاثة أعوام، أثرتُ من خلال هذه الصحيفة موضوع (music in me) المنغمسة فيه وزارة الثقافة، عبر إحدى المؤسسات التابعة لها، حتى أذنيها، وهو مشروع تطبيعي خطير بكل معنى الكلمة، ولكنه مر مرور الكرام دون أن يثير لدى معارضي التطبيع أية زوبعة.. فلماذا هذه العاصفة المفتعلة اليوم حول صويلح؟ هل الغيرة الوطنية مسألة موسمية ومزاجية وانتقائية لا تظهر إلا في المناسبات لأسباب شخصية، أم أنها هم يسكن صاحبه فلا يفارقه أبداً؟؟

«روتانا» ابن طلال صارت في ذمة روبرت موردوخ:

وتستمرُّ مسيرةُ «الترفيه»..

◄ أيهم محفوظ

وقّع صديق الصهيونية وابنها المدلل (روبرت موردوخ)، أو إمبراطور الشر الإعلامي عقداً لشراء ٢٠٪ من أسهم أهم شركة ترفيهية في الوطن العربي (وشدد الملاحظة عزيزي القارئ على كلمة ترفيهية)، وهي شركة «روتانا» التي يملكها الرأسمالي السعودي الوليد بن طلال الذي عصفت به الأزمة المالية فلم يجد مخرجا له إلا بعقد صفقة مع الشيطان. ومن يعرف روبرت موردوخ يعرف الإجابة على سؤال لماذا «روتانا»؟ ولماذا شبكة ترفيهية عربية؟ وما هي القيمة والربح الذي يرجوه الموردوخ من هذه الصفقة؟؟

فمن هو روبرت موردوخ؟

الإجابة موجودة ببساطة شديدة، إذا قرأنا تقرير «واشنطن بوست» لشهر حزيران ١٩٩٥، والذي كتبه كورت هولدن: «إن موردوخ ليس يهودي الديانة، ولا هو من أعضاء مجلس اليهود الأمريكيين (إيباك)، وعلى الرغم من ذلك فهو أفضل من يمكن تكليفه بإصدار مجلتين جديدتين تعملان لدعم إسرائيل إعلاميّاً».

شهادة فخر واعتزاز من واشنطن لهذه الشخصية المتعمقة في جذور الصهيونية، فهو ليس بيهودي لكنه فقط يميني متطرف يعشق الصهيونية، وملتزم بكلِ توجهاتها ومبادئها. وهو يعد الصوت الإعلامي الأول والأقوى تأثيرا لدى مجموعة التطرف المسيحي في الولايات المتحدة، والمعروفة باسم «المحافظون الجدد».

يفاخر الموردوخ بإمبراطوريته العابرة للقارات عبر، مجموعته الإعلامية «نيوز كورب News Corp » التي تعتبر واحدة من ٣ مؤسسات عالمية، تحرص جمعية الصداقة الأمريكية الإسرائيليةٍ (اللوبي اليهودي) على شكرها، لدعمها الكيان الصهيوني إعلامياً واستثمارياً، وتمتد هذه الإمبراطورية من استراليا (بلد المنشأ)، إلى بريطانيا إلى الولايات الأمريكية المتحدة.

وتعد مؤسسات مودروخ من أهم المؤسسات الإعلامية، إما في صناعة القرار أو في تغييره، سواء في الولايات الأمريكية المتحدة أو في بريطانيا، حيث كانت وراء رفض الأخيرة الانضمام إلى العملة الأوربية المتحدة. وفي العام ١٩٩٧ قدم دعمه لتوني بلير، وخصص لحكومته تغطية إيجابية في شبكاته، «ضامنا بذلك (حسب صحيفة «نيويورك تايمز») سماح حكومته له بالاحتفاظ بشركاته البريطانية».

وفي الولايات المتحدة انحاز موردوخ انحيازاً صارخاً لإدارة جورج بوش والحزب الجمهوري. وخلال اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣، وقفت جميع صحف موردوخ ومحطاته وشبكاته إلى جانب الغزو الأمريكيٍ للعراق. وكانت صحيفة «التايمز» البريطانية هي الوحيدة تقريباً من بين الصحف الدولية الجادة التي أشادت بخطاب جورج بوش مساء الاثنين ٢٣-٠٦-٢٠٠٢ المتعلق بمستقبل الشرق الأوسط، بينما انتقدته الصحف الأوروبية كافة، وهنا يتضح بشكل جلي لماذا تغرد هذه المؤسسة خارج السرب بدوافع خفية.

أما في الكيان الصهيوني فتستثمر مجموعة موردوخ داخل إسرائيل من خلال شركة NDS News Datacom ، التي تعمل في مجال التكنولوجيا الرقمية والاتصالات، وقد ارتفع عدد العاملين في هذه الشركة من ٢٠ شخصاً إلى ٦٠٠ خلال ١٠ أعوام، طبقاً لما نشرته صحيفة «جيروزاليم بوست» في عددها ٢٧-٠٦-٢٠٠١، إذ يحصل موردوخ على تسهيلات ضريبية كبيرة في الكيان الصهيوني. كما أن صداقة موردوخ لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آريل شارون، والاستثمارات الضخمة التي يمولها الأول في إسرائيل، وحرصه عليها، تقف حائلا دون نشر التقارير كاملة كما هي.

ويضيف جاسون دينيز: «إن مثل هذه العلاقة بين روبرت موردوخ ورئيس الوزراء الإسرائيلي تنعكس على سياسة التحرير في صحيفة «التايمز»، فالحرب الكلامية بين طرفي النزاع في الشرق الأوسط لها دورها الحاسم في توجيه الرأي العام. من الصعب أن تجد صديقا قويا لإسرائيل يمكنه التأثير على الرأي العام بقوة صحيفة التايمز».



ما هو جدير بالذكر هنا، أن الرأسماليّ السعودي الوليد بن طلال يمتلك حوالي ٥.٤٦ بالمائة من أسهم مجموعة موردوخ «نيوز كورب»، وذلك من خلال ما تملكه شركة «المملكة القابضة» التي يملكها الوليد، ومن المعلوم أن ابن طلال يرتبط بعلاقات حميمية مع موردوخ. وفي تعقيب على هذه الحميمية، أشار أحد الاقتصاديين الأمريكيين إلى أن الإمبراطور أرادٍ أن يؤكد للأمير السعودي صداقته، فأمرٍ محطاته بالتوقف بتاتاً عن انتقاد الأسرة السعودية، والتوقف أيضاً عن استضافة أي معارض أو ناقد للحكومة السعودية وسياساتها.

والسؤال هنا: كيف تم السماح لشخصية كهذه أن تتسلل إلى أكبر شبكة عربية للترفيه؟ وما هي أبعاد السكوت عن هذا الموضوع؟ وما هي احتمالية التأثير على قواعد اللعبة في الإعلام الترفيهي العربي من طرف هذا الرجل الذي كان ومازال مشهورا بمقولته: «إذا أردت أن تمسك اليد عليك أن تبدأ بالإصبع»؟؟

بين قوسين



حياةٌ بالتّقسيط

◄ خليل صويلح

«إن التغيير الأهم الذي يمكن أن يفعله الناس هو تغيير الطريقة التي ينظرون بها إلى العالم» هذه العبارة خلاصة تقرير للأمم المتحدة بعنوان «تقرير جوارانا العالميٍ»، صدر قبل عقد ونصف. للأسف فإننا – عملياً- نعيش في عقلين. عقل يتطلع إلى منجز الحداثة بشغف، وآخر يرتد إلى محيطه الضيّق وكأنه يعيش في جزيرة لم يكتشفها الجغرافيون بعد. عقل يمارس كل أنواع التسليع المعولمة، ويرفض في الوقت نفسه أن يغادر تقاليد بائسة تعيق خطواته في الانخراط بالحداثة. هذه النظرة المتشككة للتقنية الحديثة لا تمنع اصحابها من مواكبة معطياتها بكل تفاصيلها، ليقع تحت سطوة «لوغو» يبث بضاعتهٍ بغزارة بحثاً عن زبائن محتملين. ننتبه محلياً إلى تحولات هائلة ومتسارعة في ثقافة العيش، ولكن دون أن تواكب هذه الثقافة نظرة اجتماعية إلى متطلباتها، فعقلية «الدكنجي» بقيتٍ تدافع عن نفسها في قلب «المول» الذي بات جزءاً من نظرية التسوّق. نذهب إلى «المول» للفرجة على عالم مشتهى، ونصعد سلالم كهربائية، ومصاعد مكشوفة، وواجهات مغرية، لكن ما أن تنتهي هذه «النزهة» حتى نعود إلى قواعدنا سالمين بكامل عدتنا القديمة، بمعنى أننا نعيش حياةً مستعارة تمزج في زمنٍ واحد، البهجة القديمة للتجوال في سوق الحميديًة، وبهجة نيون «المول» الفاقع. بهجة «بوظة بكداش» و«همبرغر» مطاعم الوجبات السريعة. سكتان تعبران دماغ واحد تجعلانه يعيش حياةً مضطربة، ونظرة مشوشة لمعنى وجوده وقدرته على الانسجام في هذه المعطيات الطارئة، والأخرى المترسخة تاريخيا. وتزداد المعضلة أكثر حين يسعى هؤلاء الناس إلى «تقليد» هذا النمط من العيش بدخل محلي بائس يمد عنقه إلى «بضاعة» ليست معروضة من أجله، فيقع أسير مشية عرجاء بين أزقة ترابية غادرها للتو، وواجهات برّاقة يقفٍ أمامٍها الآن، تدعوه بإلحاح أن يكون شخصاً معولماً بامتياز. هناك إغراءات المصارف الجديدة التي تدعوك للحصول على قروض ميسرة، وما أن تقع في الفخ حتى تجد نفسك في حفرة عميقة يصعب الخروج منها، فأنت تعيش بدخل «اشتراكي» وتعيش حياة اقتصاد السوق. تغرق في ثقافة «الجنوب» وتندفع من دون هوادة باتجاه ثقافةٍ «الشمال». هكذا باتت «الحياة بالتقسيط» قدرا لا مفر منه، وكأن المواطن قد رهن نفسه للآخرين إلى الأبد!

khalil.s@scs-net.org

غرام الأيقونة



ما فتئ الفنان السوري مأمون وصيف المهنا يعمل على تشكيل أيقونات معاصرة، مستلهماً الأجواء الكنسية بروح حداثية. ومؤخرا قدم المهنا مجموعة من أيقوناته في صالة «عشتار» الدمشقية. يذكر أن لدى الفنان أكثر من ٢٠٠ أيقونة موزعة بين كنائس حوران التابعة لمحافظتي درعا والسويداء، وأيضاً في كنائس كل من صيدنايا ومعلولا .